جامعة القصيم
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
وكالة الكلية للدراسات العليا



ملخصات الرسائل العلمية لقسم أصول الفقه

من البداية وحتى نهاية الفصل الأول ١٤٤٤هـ

جدول المحتويات

إيضاح:

جميع الملخصات مثبتة كما جاءت في رسالة الطالب، وقد يلاحظ القارئ في بعض الملخصات عدم الالتزام بمعايير كتابة الملخص، حيث أن بعضها عبارة عن مقدمة الرسالة، وبعضها فيه زيادة في عدد الكلمات، كما توجد بعض الملخصات بصورة غير واضحة، فهي عبارة عن صورة لملخص ورد من المصدر بصيغة (pdf)، ولتعذر إعادة كتابة الملخصات أو تركها، فقد رأينا إثباتها كما جاءت لتحصل الفائدة منها ولو في حدها الأدنى .

أولاً: جدول بيانات الرسائل العلمية لقسم أصول الفقه

اسم الطالب / الطالبة	عنوان الرسالة	اسم المشرف	البرنامج	سنة المناقشة	عدد الأجزاء/ الصفحات	حالة الملخص
ابتسام بنت صالح الجعيد	توظيف القواعد الفقهية عند الإمام النووي في كتابه " روضة الطالبين وعمدة المفتين " العبادات والبيع نموذجاً"	د . أزهري علي أحمد	ماجستير أصول الفقه	1437-1438	499	متوفر
الحسن بيوكو	القواعد الفقهية المتعلقة بالحكم الوضعي جمعاً ودراسة	د. محمد بن علي اليحياء	ماجستير أصول الفقه	1439-1440	305	متوفر
إبراهيم بن صالح الخزي	المنهج النقدي عند ابن السبكي في مسائل الخلاف الأصولي -دراسة استقرائية تحليلية-	د . عبد العزيز عبد الله النملة	ماجستير أصول الفقه	1441	578	متوفر
إيمان بنت عبدالرحمن بن حمد البهدل	الاستدلال بأحاديث الأربعين النووية على القواعد الأصولية والفقهية جمعاً ودراسة	د. عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد	ماجستير أصول الفقه	1433-1434	587	غير متوفير
أحمد بن إبراهيم الغنيم	أثر القواعد والضوابط الفقهية في الأنظمة القضائية السعودية دراسة تحليلية استقرائية "	د. حمزة حسن الأمين	ماجستير أصول الفقه	1440	622	متوفر
أحمد بن عبدالله الشايع	أسباب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم دراسة نظرية تطبيقية	د. عبد الله بن زيد المسلم	ماجستير أصول الفقه	1440	359	متوفر
أسماء بنت أحمد الغضية	مقاصد الشريعة عند الشيخ ابن عثيمين – جمعاً ودراسةً-	أ.د. صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1436	420	متوفر

أفراح بنت عبدالرحمن البريكان	القواعد الفقهية في كتاب فتح القدير للكمال ابن همام من أول الكتاب إلى كتاب الوكالة -جمعاً ودراسةً-	د. عارف بن عوض الركابي	ماجستير أصول الفقه	1436	417	متوفر
أمجاد بنت صالح الربيعان	منهج الاستدلال بالسنة النبوية عند الإمام أبي بكر البيهقي من خلال كتبه الحديثية	أ.د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1439	603	متوفر
أمنة بنت عبد الله الرميح	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من الطهارة إلى نهاية الجنائز (دراسة استقرائية تأصيلية)	د. محاسن حسن الفضل	ماجستير أصول الفقه	1440	432	متوفر
أنفال بنت محمد الحميد	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من السبق والرمي إلى نهاية الفرائض (دراسة استقرائية تأصيلية)	د . نصرة البدري محمد البدري	ماجستير أصول الفقه			غير متوفر
أولاري ألاسان	قضايا أصول الفقه في طبقات المالكية جمعا ودراسة	د . عبد الرحمن بن عبد الله البراهيم	ماجستير أصول الفقه	1440	496	متوفر
آمال بنت إبراهيم التويجري	المسائل الأصولية في كتب فتاوى الشافعية خلال القرنين السابع والثامن الهجريين جمعا ودراسة	د. عبدالله بن زيد بن حمد المسلّم	ماجستير أصول الفقه	1439	386	متوفر
بدر بن عبدالرحمن الربعي	أصول الفقه عند الشيخ محمد بن عبدالوهاب -جمعاً ودراسةً-	د. عبدالعزيز بن عبدالله النملة	ماجستير أصول الفقه			غير متوفر
بيداء بنت عبدالله القويعي	الأحكام الأصولية المتعلقة بالتابعي	د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1434-1435	435	متوفر
تهاني بنت عوض المطيري	حروف المعاني وأثرها في الترجيح عند الحنابلة	د. حمزة حسن الأمين	ماجستير أصول الفقه	1437	530	متوفر

حنان بنت عبدالله الحميد	القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ العرض دراسة تأصلية تطبيقية معاصرة	د. نصرة البدري البدري	ماجستير أصول الفقه	1440	330	متوفر
خالد بن أحمد السيف	الترك وأثره في التقعيد الأصولي والفقهي	د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه		722	متوفر
خالد بن عبد الله الصعنوني	مقاصد الشريعة في الأحكام التكليفية	د. فيصل الحليبي	ماجستير أصول الفقه	1434-1435	664	متوفر
خالد بن عبدالهادي المطيري	أصول الشاشي -دراسة وتحقيقاً-	د. عبدالعزيز بن عبدالله النملة	ماجستير أصول الفقه	1435	677	متوفر
ربيعان بن محمد الربيعان	التعريفات عند الأصوليين -دراسة تأصيلية تطبيقية-	د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1434-1435	285	متوفر
رويس بن أحمد أويس	اختلاف آراء إمام الحرمين الأصولية -جمعاً ودراسةً-	د . عبد العزيز عبد الله النملة	ماجستير أصول الفقه		515	متوفر
زينب بنت نجر بن مفلح العازمي	حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي من بداية قاعدة (مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد) حتى نهاية الكتاب(دراسةً وتحقيقاً)	د. حنان بنت يونس القديمات	ماجستير أصول الفقه	1438	251	متوفر
سارة بنت حصيني المطيري	حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي من بداية الكتاب حتى نهاية قاعدة (الحصر والإشاعة) (دراسةً وتحقيقاً)	أ . د : صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه			غير متوفر
سالم بن حمد بن عبدالله القحطاني	فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ت٩٧٠هـ) (من بداية الكتاب إلى نهاية "ما ينتهي إليه الخصوص" دراسةً وتحقيقاً)	أ .د . عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد	ماجستير أصول الفقه	1438	580	متوفر

سامح أحمد محمد سعيد شعبان	تخريج الفروع على الأصول عند الإمام الشوكاني في دلالات الألفاظ –دراسة نظرية تطبيقية–	د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1435	795	متوفر
سامية بنت علي القحطاني	دائر الوصول إلى علم الأصول لمحمد بن مبارك شاة الهروي من أول فصل في بيان أقسام السنة إلى نهاية الكتاب —دراسةً وتحقيقاً–	أ. د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1437	358	متوفر
سعد بن عبيد الشمري	كتاب الزهور البهية في الحديقة الوردية في أصول العلوم الفقهية للشيخ محمد عيسى الحنبلي –دراسةً وتحقيقاً–	أ.د. صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1437	449	متوفر
سعد بن عدنان الخضاري	تنقيح الفصول في علم الأصول لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي) ٦٨٤ هـ(دراسة وتحقيقا	أ. د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1438	2- 780	متوفر
صالح بن علي العميريني	استدراكات الطوفي على الأصوليين من خلال شرح مختصر الروضة جمعاً ودراسة	د. سليمان بن محمد النجران	ماجستير أصول الفقه	1441	806	متوفر
عائشة بنت عبدالله السعوي	آراء ابن عرفة المالكي الأصولية من خلال تفسيره–جمعاً ودراسةً–	د. عارف بن عوض الركابي	ماجستير أصول الفقه	1436	668	غير متوفر
عبد الرحمن بن أحمد الحمد	منهج الاستدلال بالنص عند الشيخ عبد العزيز بن باز دراسة استقرائية تحليلية	أ. د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1440	298	متوفر

عبد الله بن حمود الرشيدي	المخصص عند السرخسي دراسة نظرية تطبيقية	د . عبد الهادي ثابت هاشم	ماجستير أصول الفقه			غير متوفر
عبدالرحمن بن دخيل الله الدخيل الله	تقرير القواعد وتحرير الفوائد للحافظ أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي من أول الكتاب حتى القاعدة الثامنة والأربعين -دراسةً وتحقيقاً-	د. عبدالله بن زيد المسلم	ماجستير أصول الفقه			غير متوفر
عبداللطيف بن ابراهيم الشاهين	دلالات الألفاظ عند الإمام البدر العيني في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري " -جمعاً ودراسةً ومقارنةً-	د. عارف بن عوض الركابي	ماجستير أصول الفقه	1435-1436	417	متوفر
عبدالمجيد بن عبدالله المالك	الاستدلال للقواعد الفقهية من القرآن الكريم -دراسة مقارنة-	د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1434-1435	711	متوفر
علي بن حسين العبد الإله	المختصر في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بأبي اللحام ٧٥٢ – ٨٠٣ هـ دراسة وتحقيقا	أ . د . صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1440	2- 644	متوفر
علي بن محمد السعوي	القواعد الفقهية المحكي فيها الإجماع دراسة نظرية تطبيقية	د. عبد العزيز بن عبد الله النملة	ماجستير أصول الفقه	1440	385	متوفر
عمر بن محمد الشمري	المظاهر الانحراف في ال الاستدلال عند المعاصرين دراسة نقدية الصحف الخليجية أنموذجاً للعامين(١٤٣٥، ١٤٣٦هـ)	د. سليمان بن محمد النجران	ماجستير أصول الفقه	1439	552	متوفر
عمر بن محمد المهوس	الاستدلال بالظن عند الأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية	د. عبدالحليم بن محمد سليمان	ماجستير أصول الفقه	1441	252	متوفر

فارس بن حمد الركف	الآراء الأصولية لابن أبي جمرة المالكي من خلال كتابه "بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها" (جمعا ودراسة)	د . عبد العزيز بن عبد الله النملة	ماجستير أصول الفقه	1438-1439	321	متوفر
فاطمة بنت فضي المخلفي	قضايا أصول الفقه في طبقات الحنابلة وذيله -جمعاً ودراسةً-	د. عارف بن عوض الركابي	ماجستير أصول الفقه	1437	482	متوفر
عاصم بن محمد الخضيري	دلالات الألفاظ وتطبيقاتها عند الطاهر بن عاشور-جمعاً ودراسةً-	د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1434-1435	583	متوفر
فايز بن صبيح بن ديوان الشمري	فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ت٩٧٠هـ) (من بداية (الكلام على المشترك) إلى (النهي عن الشيء أمر بضده) دراسةً وتحقيقاً)	د. عبدالله بن زيد بن حمد المسلّم	ماجستير أصول الفقه	1438	2– 782	متوفر
لمى بنت محمد المنصور	القواعد الفقهية لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي في شرحه على مختصر الخرقي	أ. د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1437	313	متوفر
محمد بن سعد صنيدح المطيري	حلية المفتي وجواب المستفتي للقاضي عثمان بن علي الجبلجيوي (ت ٧٨٢هـ) دراسةً وتحقيقاً	د . عبد العزيز بن عبد الله النملة	ماجستير أصول الفقه	1438	445	متوفر
محمد بن طارق الفوزان	البلبل في أصول الفقه لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي ٦٧٥-٧١٦هـ -دراسةً و تحقيقاً-	أ.د. سعد بن ناصر الشثري	ماجستير أصول الفقه	1433-1434	1093	متوفر
محمد بن عثمان العريني	أثر قول الصحابي في الأدلة المتفق عليها	د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1435	482	متوفر
محمد بن مفتاح الفهمي	دراسة تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية	د. عارف بن عوض الركابي	ماجستير أصول الفقه	1435	479	متوفر

محمد عبد الله الطويل	الإجماع عند الإمام أحمد بن حنبل" دراسة استقرائية تحليلية تطبيقية	أ. د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه			غير متوفر
محمد نسيم محمد رسول	القواعد الفقهية في أحكام القرآن للجصاص -جمعاً و دراسةً-	أ. د. صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1434	4-2033	متوفر
مريم بنت سليمان المزيني	المستصفى ومختصراه (الضروري، ولباب المحصول) دراسة مقارنة في المنهج والاختيارات	د . أزهري علي أحمد	ماجستير أصول الفقه	1438-1439	416	متوفر
مريم بنت منصور العنزي	الإجماع عند أبي الحسن الماوردي – دراسة تأصيلية تطبيقية-	د. عبدالله بن زيد المسلم	ماجستير أصول الفقه	1439	542	متوفر
مطيلق بن عودة الجميلي	مقاصد الشريعة عن الشيخ ابن باز-دراسة تأصيلية تطبيقية-	أ.د. صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1434-1435	669	متوفر
منيرة بنت عبد الله العشرة	القواعد الفقهية عند قاضي زادة من خلال تكملته لفتح القدير لابن الهمام من كتاب الدعوى إلى نهاية الكتاب جمعاً ودراسة	أ. د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1438	477	متوفر
مهرة بنت علي بن حمد الشايع	فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم ت٩٧٠هـ (من بداية قول المصنف رحمه الله (وجملة ما يعلل به) إلى نهاية الكتاب) دراسةً وتحقيقاً	د . أزهري علي أحمد	ماجستير أصول الفقه	1437-1438	537	متوفر

نايف بن عبد الرحمن الجبر	شروط المجتهد بين النظرية و التطبيق	د. عبد العزيز بن عبد الله النملة	ماجستير أصول الفقه	1434	430	متوفر
نورة بنت حمود بن حمد السيف	الحكم الشرعي والأدلة عند الإمام العيني في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (جمعاً ودراسة)	أ . د . عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم العويد	ماجستير أصول الفقه	1439	630	متوفر
نورة بنت صالح المعتق	شرح أصول الشاشي لمحمد بن الحسن الخوارزمي من بداية الكتاب حتى نهاية طريق معرفة المراد بالنصوص –دراسةً وتحقيقاً–	د. حمزة حسن الأمين	ماجستير أصول الفقه	1438	488	متوفر
هاجر بنت دبيان الدبيان	الآراء الأصولية للإمام المغربي اليماني في كتابه البدر التمام شرح بلوغ المرام – جمعاً ودراسةً–	د. حمزة حسن الأمين	ماجستير أصول الفقه	1438	610	متوفر
هاجر بنت محمد المحسن	التعليل المصلحي عند الإمام أحمد بن حنبل –دراسة تأصيلية تطبيقية–	د. عبدالله بن زيد المسلم	ماجستير أصول الفقه	1437	346	متوفر
هدى بنت محمد السلطان	القواعد الفقهية في كتاب الفروع لشمس الدين بن مفلح الحنبلي –جمعاً ودراسةً–	د. حمزة حسن الأمين	ماجستير أصول الفقه	1437	407	متوفر
هديبة بنت نجر بن مفلح العازمي	حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي من بداية حرف الطاء حتى نهاية قاعدة (المعارضة بنقيض المقصود)– دراسةً وتحقيقاً	د. حنان بنت يونس القديمات	ماجستير أصول الفقه	1438	245	متوفر

هند بنت عبد الله ناصر السعوي	حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي من قاعدة (الحقوق أربعة أقسام) حتى نهاية حرف الضاد (دراسةً وتحقيقاً)	أ . د . صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1436-1437	405	متوفر
ناجي قاسم عبد الله	الخلل في الاستدلال بظواهر القواعد الفقهية في غير مناطاتها دراسة استقرائية تحليلية	د. محمد بن علي اليحياء	ماجستير أصول الفقه	1441	546	متوفر
هشام بن عبدالله المطرودي	الترجيح بالتيسير"دراسة اصولية"	أ.د. وليد بن علي الحسين	ماجستير أصول الفقه	1441		غير متوفر
مصطفى صالح أحمد يوسف	القواعد الفقهية في حفظ النفس –دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة	د.بدر ابراهيم المهوس	ماجستير أصول الفقه	1441	363	متوفر
أنفال عبدالعزيز الحسن	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من من كتاب الجنايات الي نهاية الإقرار –دراسة استقرائية تأصيلية	د. حمزه حسن محمد الأمين	ماجستير أصول الفقه	1441	364	متوفر
عاصم بن حمود الصقر	الموازنة بين كتابي المحصول والمعالم للامام محمد بن عمر الرازي–دراسة استقرائية تحليلة	د.عبد الحليم محمد سليمان	ماجستير أصول الفقه	1441		غير متوفر
يارا إبراهيم العقيل	القواعد الفقهية المؤثرة في الغذاء والدواء _– دراسة تأصيلية تطبيقية	د.محمد إبراهيم التركي	ماجستير أصول الفقه	1441	416	متوفر
ماجد بن عبدالرحمن الزغيبي	تقرير القواعد وتحرير الفوائد لابن رجب الحنبلي ت ٧٩٥هـ من القاعدة التاسعة والأربعين حتى نهاية القاعدة السادسة والسبعين "تحقيقاً ودراسة"	أ.د.صالح بن سليمان اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1441		غير متوفر

عزة إبراهيم القاسم	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب الزكاة إلى نهاية الحج- دراسة إستقرائيه تأصيلية	د. نصرة البدري محمد	ماجستير أصول الفقه	1441	569	متوفر
أمل بنت بنيدر الحربي	المقاصد الشرعية في الأدعية والأذكار-دراسة إستقرائيه تحليلة	د. محمد علي اليحياء	ماجستير أصول الفقه	1441	881	متوفر
آمنة بنت محمد القناص	المسائل الأصولية المتعلقة بالتعارض والترجيح والاجتهاد والتقليد عند الامام البدر العيني في كتابه عمدة القارئ شرح صحيح البخاري __ جمعا و دراسة	د. محاسن حسن الفضل	ماجستير أصول الفقه	1441		غير متوفر
سبيل بن ملهي الحربي	قضايا أصول الفقه في طبقات الحنفية "جمعاً ودراسة"	د.محمد بن علي اليحياء	ماجستير أصول الفقه	1441	377	متوفر
محمد بن علي بن صالح الشهري	القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ الدين - دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة	د. بدر بن إبراهيم المهوس	ماجستير أصول الفقه	1442	595	متوفر
عبدالإله بن مونس الشمري	القواعد الفقهية في حفظ المال - دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة	أ.د. عبدالعزيز بن محمد العويد	ماجستير أصول الفقه	1442	685	متوفر

ياسر بن حسين العواجي	الثواب والعقاب عند الأصوليين- جمعاً ودراسة	د. عبد الحليم بن محمد سليمان	ماجستير أصول الفقه	1442	547	متوفر
عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الرحمن الطريقي	الأساليب الدالة على الشرط عند الأصوليين	د. خالد بن عبد الرحمن الشاوي	ماجستير أصول الفقه	1442	372	متوفر
وليد بن إبراهيم بن عبد الله الخليفة	مفهوم فعل النبي صلى الله عليه وسلم- دراسة تأصيلية تطبيقية	د. بدر بن إبراهيم المهوس	ماجستير أصول الفقه	1442	238	متوفر
إبراهيم مقرن أحمد العبد المنعم	تخريج الفروع على الأصول عند الإمام أبي زيد الدبوسي في دلالات الألفاظ والتعارض والترجيح والاجتهاد من خلال كتابيه "الأسرار" و "تقويم الأدلة"	د. سليمان بن محمد النجران	ماجستير أصول الفقه	1442	375	متوفر
عبد العزيز بن فالح الرحيلي	الموازنة بين الأمر والنهي عند الأصوليين- دراسة تأصيلية تطبيقية	د. خالد الشاوي	ماجستير أصول الفقه	1442	296	متوفر
غزاي بن حمدان بن حسين الشمري	أثر المصلحة في الاجتهاد الفقهي عند الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله	د. سليمان النجران	ماجستير أصول الفقه	1442	258	متوفر
بشرى بنت محمد بن ناصر البرادي	العلل المنصوص عليها في الصحيحين وأثرها الأصولي والفقهي- دراسة استقرائية تأصيلية	أ. د. عبد العزيز العويد	ماجستير أصول الفقه	1442	389	متوفر
وفاء بنت عبدالله الحميد	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، من كتاب التفليس إلى الجعالة- دراسة استقرائية تأصيلية	د. حمزة حسن محمد الأمين	ماجستير أصول الفقه	1442	278	متوفر

أفنان بنت محمد الشبيلي	تأثير السياق في دلالات النص عند الإمام بن دقيق العيد	أ.د. عبدالرحمن بن عبدالله البراهيم	ماجستير أصول الفقه	1442	290	متوفر
عبدالرحمن بن عبدالعزيز العمار	القياس الجلي – دراسة تأصيلية تطبيقية	د. بدر بن إبراهيم المهوس	ماجستير أصول الفقه	1442		غير متوفر
سليمان بن عبدالعزيز السحيمان	مقاصد الشريعة عند الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي (١٤١٠هـ) جمعاً ودراسةً	د. محمد بن إبراهيم التركي	ماجستير أصول الفقه	1442	467	غير متوفر
سارة بنت إبراهيم بن عثمان الفارس	تخريج الفروع على الأصول عند ابي الخطاب الكلوذاني – دراسة استقرائية تطبيقية)	د. خالد بن عبدالرحمن الشاوي	ماجستير أصول الفقه	1442	539	متوفر
الهنوف بنت خالد الرشودي	أثر تخلف شروط مفهوم المخالفة على العمل به- دراسة تأصيلية تطبيقية على آيات الأحكام	د. حنان بنت يونس القديمات	ماجستير أصول الفقه	1442	510	متوفر
مزنة بنت خالد بن صالح الشائع	مقاصد الشريعة في الأطعمة والأشربة وأثر ذلك في النوازل المعاصرة	د. مزنة بنت عبد الرحمن الصالحي	ماجستير أصول الفقه	1442	485	متوفر
نسيبة بنت ناصر بن سليمان السعوي	الاستدلال بأقوال الصحابة وأفعالهم على القواعد الفقهية- دراسة استقرائية تحليلية	د. حنان بنت يونس القديمات	ماجستير أصول الفقه	1442	434	متوفر
نماء بنت محمد الربيعان	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول- من كتاب الأضحية إلى نهاية الرهن	د. حمزة الأمين	ماجستير أصول الفقه	1442	276	متوفر

عليان بن دغيم بن عليان الرشيدي	استدراكات الشوشاوي على القرافي في كتابه رفع النقاب عن تنقيح الشهاب- جمعاً ودراسة	د. عبد الحليم محمد سليمان	ماجستير أصول الفقه	1443	370	متوفر
حصة بنت صالح بن محمد الدليقان	منهج الإمام الكرماني رحمه الله في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية من خلال كتابه (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري	أ. د. صالح اليوسف	ماجستير أصول الفقه	1443	238	متوفر
أسماء بنت خالد بن عبد الله الهطلاني	اختلاف اجتهادات الطوفي الأصولية دراسة تحليلية نقدية	د. حنان بنت يونس القديمات	ماجستير أصول الفقه	1443	345	متوفر
نجيب رافع مصفى محمد فتاح	القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ العقل، دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة	أ. د. عبد العزيز العويد	ماجستير أصول الفقه	1443	491	متوفر
حسين أديسا مؤمن	تخريج الفروع على الأصول عند الإمام الشوكاني في قضايا التعارض والترجيح- دراسة نظرية تطبيقية	د. عبد العزيز البليهد	ماجستير أصول الفقه	1442	605	متوفر
زينب بنت حسن الكيلاني	تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، من كتاب النكاح إلى نهاية النفقات (دراسة استقرائية تأصيلية)	د. محاسن الفضل	ماجستير أصول الفقه	1442	435	متوفر
أحمد بن علي بن إبراهيم الرشيد	تخريج الفروع على الأصول عند الإمام أبي زيد الدبوسي في الحكم الشرعي والأدلة	أ. د. سليمان النجران	ماجستير أصول الفقه	1443	330	متوفر
ندى بنت عبد الله الفلاحي	نظرية العرف عند ابن قدامة- دراسة أصولية تطبيقية	د. عبد العزيز النملة	ماجستير أصول الفقه	1443	453	متوفر
بدر بن عبد الرحمن بن ندى العتيبي	القواعد الفقهية المتعلقة بسد الذرائع- دراسة نظرية تطبيقية	د. ماجد العسكر	ماجستير أصول الفقه	1443	268	متوفر

بشرى بنت فهد بن عبد الله السلمي	الطرد عند الأصوليين- دراسة تأصيلية تطبيقية	د. بدر المهوس	ماجستير أصول الفقه	1443	281	متوفر
شذا بنت هليل بن صالح الحربي	القواعد الفقهية عند ابن القصار في كتابه "عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار" – جمعاً ودراسة	د. ماجد العسكر	ماجستير أصول الفقه	١٤٤٤	٢٤٦	متوفر
عائشة بنت أحمد عبد العزيز البديوي	أثر القواعد والضوابط الفقهية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي- دراسة استقرائية تحليلية تطبيقية	د. عبد الحليم سليمان وَ أ. د. صالح التوم	ماجستير أصول الفقه	١٤٤٤	٥٦٦	متوفر
ربيعان بن محمد الربيعان	شرح مختصر الزبدة في أصول الفقه لعبد العلي بن محمد البرجندي (ت٩٣٢ هـ) تحقيقاً ودراسة	أ.د. صالح بن سليمان اليوسف	دكتوراه أصول الفقه	1439-1440	902	غير متوفر
محمد بن مفتاح الفهمي	أثر المقاصد الشرعية في الفروق الفقهية (دراسة تأصيلية تطبيقية)	أ.د. عبد العزيز بن محمد العويد	دكتوراه أصول الفقه	1440	748 -2	متوفر
سامح أحمد محمد سعيد شعبان	المصطلحات المقاصدية النشأة والتطور الأسباب والأثار–دراسة وصفية تحليلة	د. عبدالعزيز عبدالله النملة	دكتوراه أصول الفقه	1441		غير متوفر
محمد بن عبدالله الطويل	مختصر نهاية الأمل في علم الجدل لابن المعمار البغدادي –دراسة وتحقيقاً	أ.د سعد بن ناصر الشثري	دكتوراه أصول الفقه	1441	1024	متوفر
عبدالله بن علي الريثي	الفروق بين المصطلحات المشتركة عند الأصوليين وغيرهم–دراسة في المفاهيم والأثار	أ.د. وليد بن علي الحسين	دكتوراه أصول الفقه	1441	629	متوفر

محمد بن عثمان بن إبراهيم العريني	أثر المقاصد الشرعية في الرخص الفقهية (دراسة تأصيلية تطبيقية)	أ. د. عبد العزيز العويد	دكتوراه أصول الفقه	1442	2- 838	متوفر
أمجاد بنت صالح بن سليمان الربيعان	اختصار الاستغناء في الفرق والاستغناء لبرهان الدين إبراهيم بن عمر السوبيني- من بداية كتاب الصلح حتى نهاية المخطوط- دراسة وتحقيقاً	أ. د. صالح اليوسف	دكتوراه أصول الفقه	1443	2- 948	متوفر
خالد بن عبد الهادي عواض المطيري	الاستدلال باليقين عند الأصوليين	أ. د. وليد بن علي الحسين	دكتوراه أصول الفقه	1443	2- 794	متوفر
عاصم بن محمد بن عبد الله الخضيري	الفروق في مقاصد الشريعة- دراسة وصفية تحليلية	أ. د. عبد الرحمن البراهيم	دكتوراه أصول الفقه	1443	2- 1111	متوفر
فاطمة بنت فضي بن محمد المخلفي	الفروق الأصولية عند ابن حزم- دراسة استقرائية تحليلية	أ. د. عبد العزيز العويد	دكتوراه أصول الفقه	1443	٥٧١	متوفر
عبد الملك بن عبد الله بن سليمان البازعي	توظيف القواعد الشرعية في الرد على المخالفين عند الإمام الشاطبي- دراسة استقرائية تحليلية	د. عبد العزيز النملة	دكتوراه أصول الفقه	1443	٥٢٩	متوفر
بيداء بنت عبدالله بن سالم القويعي	ترك العمل بالحديث- دراسة أصولية فقهية	د. محمد اليحياء	دكتوراه أصول الفقه	1443	٦٢٨	متوفر
أسماء بنت أحمد بن صالح الغضية	التقعيد الأصولي والفقهي لقضايا الأعيان- دراسة استقرائية تطبيقية	د. عبد العزيز النملة	دكتوراه أصول الفقه	1443	٤٠٢	متوفر

منيرة بنت عبد الله بن محمد العشرة	تحرير محل النزاع في إعمال القواعد الفقهية	أ. د. محمد اليحياء	دكتوراه أصول الفقه	١٤٤٤	٣٩٣	متوفر

ثانياً: ملخصات الرسائل العلمية
لقسم أصول الفقه

(١) ملخصات ماجستير

أصول الفقه

العنوان: توظيف القواعد الفقهية عند الإمام النووي في كتابه " روضة الطالبين وعمدة المفتين " العبادات والبيع نموذجاً"

الباحث: ابتسام بنت صالح الجعيد

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا عرض بصورة موجز لرسالة الماجستير والتي كانت بعنوان:(توظيف القواعد الفقهية عند الإمام النووي في كتابه "روضة الطالبين وعمدة المفتين" العبادات والبيع نموذجا)، وهي رسالة تعنى بدراسة منهج الإمام النووي-رحمه الله-في إيراد القواعد الفقهية استدلالاً وتعليلاً وترجيحاً، وأثرها في التقعيد الفقهي.

وتلخصت مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هي القواعد الفقهية التي اعتُمدت في كتاب (روضة الطالبين وعمدة المفتين)، وما هو منهج الإمام النووي في التقعيد الفقهي، وما هي مصادره التي يعتمد عليها في ذلك، وماهي الفروع الفقهية التي خُرِجت على القواعد الفقهية، والتي ذكرت في كتاب (روضة الطالبين وعمدة المفتين)؟ وكيف وظف الإمام النووي القواعد الفقهية في الاستدلال والتعليل والترجيح والتخريج.

وبرزت أهمية الموضوع وسبب اختياره من خلال: مكانة الإمام النووي ـــرحمه اللهـــ عند علماء المسلمين عامة، وعلماء الشافعية خاصة، وعلى الرغم من أنه لم يكن له مؤلف في أصول الفقه أو القواعد الفقهية إلا أن آثار تضلعه لهذا العلم واضحة في كتبه الفقهية، وأن إظهار وابراز منهج النووي في توظيف القواعد الفقهية، يبرز أثر هذا الفن في شخصيته العلمية، والتخريج بواسطة القواعد الفقهية يورث الطمأنينة وانشراح الصدر؛ لأنه من إدخال الجزئي تحت الكلي؛ فينأى بالباحث/ة عن التناقض الناشئ عن التفريق بين المسائل المتشابهة من غير دليل يوجب ذلك.

وكان من أهداف البحث: جمع القواعد الفقهية التي وظفت في كتاب (روضة الطالبين)، إبراز أثر هذا الفن في شخصية الإمام النووي ـــرحمه اللهـــ، وإثراء المكتبة الأصولية برسالة

علمية متخصصة، تبحث في القواعد الفقهية عند الشافعية في أحد أبرز كتبهم ولدى واحد من المجتهدين في المذهب.

وكان منهجي في البحث قائم على الاستقراء والتحليل وفقاً للآتي:

تتبعت الكتاب من أول كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب البيع واستخرجت القواعد الفقهية منه، ثم شرعت في دراسة تلك القواعد وتوظيفاتها، وبيان منهجه في ذلك، ثم رتبتها على ما هو مشهور علماء القواعد الفقهية.

وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وفهارس، واشتملت المقدمة على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث وإجراءاته، وبيانها كالتالي.

وذكرت في التمهيد نبذة عن التعريف بالإمام النووي وكتابه (روضة الطالبين وعمدة المفتين).

وبينت في الفصل الأول مفهوم القاعدة الفقهية عند النووي، والعناية بها، ومنهجه في بنائها ونقدها وتوظيفها.

واشتمل الفصل الثاني على توظيف النووي للقواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها.

واشتمل الفصل الثالث على توظيف النووي للقواعد الفقهية غير الكبرى.

ثم تضمن هذا البحث على خاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، ثم التوصيات والفهارس.

العنوان: القواعد الفقهية المتعلقة بالحكم الوضعي جمعاً ودراسة

الباحث: الحسن بيوكو

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

محتوى الرسالة: انتظم عقد الرسالة إجمالا على مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة: فضمنت فيها الاستفتاح، والإعلان عن الموضوع، وأهميته، وسبب اختياره، ومجال الدراسة، والدراسات السابقة، وأسئلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.

أما التمهيد: فخصصته بمطلبين:

المطلب الأول: التعريف بالقواعد الفقهية، والفرق بينها وبين القواعد الأصولية.

المطلب الثاني: التعريف بالحكم الوضعي، والفرق بينه وبين الحكم التكليفي.

وأما الفصول الستة:

فالفصل الأول: اختص بالقواعد المتعلقة بالعزيمة، وفيه تمهيد وأربعة مباحث.

والفصل الثاني: اختص بالقواعد المتعلقة بالرخصة, وفيه تمهيد وواحد وعشرون مبحثا.

والفصل الثالث: اختص بالقواعد المتعلقة بالأداء، وفيه تمهيد وتسعة مباحث.

والفصل الرابع: اختص بالقواعد المتعلقة بالإعادة، وفيه تمهيد وخمسة مباحث.

والفصل الخامس: اختص بالقواعد المتعلقة بالقضاء، وفيه تمهيد وثلاثة عشر مبحثا.

والفصل السادس: اختص بالقواعد المشتركة بين حكمين، وفيه أربعة مباحث.

وختمت الرسالة بخاتمة اشتملت على أهم نتائج البحث، والتوصيات، وبعدها فهارس عامة، اشملت على فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس المصادر، والمراجع، وفهرس الموضوعات.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام الرسل، وعلى آله وصحبه خيرة البشر، وكل من اقتفى أثرهم، ونهج نهجهم، واستن بسنتهم إلى يوم التنادي، وآخر دعوانا عن الحمد لله رب العالمين.

العنوان: المنهج النقدي عند ابن السبكي في مسائل الخلاف الأصولي– دراسة استقرائية تحليلية

الباحث: إبراهيم بن صالح الخزي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

البحث يحتوي على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

و**التمهيد** يحتوي على: **أولا:** ترجمة ابن السبكي، وفيه عشرة مباحث. **وثانيًا:** حركة علم أصول الفقه في عصره، وأثرها في مصنفاته الأصولية.

و**الفصل الأول** هو في المنهج النقدي عند ابن السبكي في تحرير الأقوال، ويحتوي على مبحثين: **المبحث الأول** في دراسة وعرض لمسائل مما حرره من الأقوال. **والمبحث الثاني** فيه تحليل لمنهجه في تحرير الأقوال باستقراء لما حرره منها، والنظر في تحليل منهجه من حيث دوافعه إلى تحريرها ومسالكه في ذلك.

والفصل الثاني هو في المنهج النقدي لابن السبكي في تحرير الخلاف، ويحتوي على مبحثين: **المبحث الأول** وفيه دراسة لمسائل مما حرره ابن السبكي من مسائل الخلاف.
والمبحث الثاني فيه استقراء لما حرره من مسائل الخلاف لتحليل مسالكه في ثلاثة أنواع من النظر في مسائل الخلاف كانت في **ثلاثة مطالب:** تحرير محال النزاع في مسائل الخلاف، وتعيين أسباب الخلاف، وبيان نوع الخلاف.

والفصل الثالث كان في عرض المؤثرات العلمية في المنهج النقدي عند ابن السبكي، وكان النظر في أربعة مؤثرات رئيسة أثرت في منهجه النقدي كان كل منها في مبحث: انتماؤه العقدي، وانتماؤه الفقهي، وعلمه بالحديث، ومصادره. **والخاتمة** وكان فيها أهم نتائج البحث وتوصيات الباحث، ثم ختم البحث بالفهارس العامة (فهرس الآيات، والأحاديث، والأعلام، والموضوعات).

العنوان: أثر القواعد والضوابط الفقهية في الأنظمة القضائية السعودية– دراسة تحليلية استقرائية

الباحث: أحمد بن إبراهيم الغنيم

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذه الرسالة عبارة عن دراسة لأهم القواعد والضوابط الفقهية التي أثرت في تأصيل ووضع مواد ولوائح الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية وكان مجالها في نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية وفيها بيانٌ لأهمية القواعد والضوابط الفقهية في هذه الأنظمة وإيضاح لأثرها وإبراز الأحكام والمبادئ والمقاصد الشرعية التي حوتها هذه القواعد والضوابط ، وبيان وجه ارتباطها وما يتبع ذلك من نقد وتوصيات، وقد بدأ البحث بدراسة القواعد الخمس الكبرى، ثم القواعد المتفرعة عن الكبرى، ثم القواعد غير الكبرى ثم الضوابط الفقهية، كما أنه اشتمل على التطبيق من خلال أحكام القضاه المنشوره بالمدونات والمجموعات القضائية الصادره من الجهات العدلية وغير المنشوره وإبراز التسبيبات التي اعتمدت على هذه القواعد والضوابط ودراستها.

العنوان: أسباب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم- دراسة نظرية تطبيقية

الباحث: أحمد بن عبد الله الشايع

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف هذه الرسالة إلى إبراز الأسباب العلمية التي لأجلها وجد بعض الاختلاف بين صحابة رسول الله ﷺ في الأحكام الشرعية, وتحديد زمن نشأتها, وبيان نوعية المسائل المختلف فيها بينهم ﵃, وذكر السمات البارزة لتلك الاختلافات, وما أنتجه من آثار -لكي يزول الإشكال الذي قد يرد على الذهن... لماذا اختلف الصحابة ﵃ في الأحكام الشرعية؟ مع أن القرآن العظيم أنزل بلسانهم العربي المبين, ولازموا رسول الله ﷺ ملازمة شديدة, ونهلوا منه ﷺ جميع ما يحتاجون إليه من أمر دينهم!-.

وبعد جمع الأسباب المبثوثة في مؤلفات أسباب الاختلاف بين العلماء, واستقراء المسائل الخلافية التي دارت بين الصحابة ﵃ من مظانها, والتأمل فيها, وتحليلها تم الخلوص منها إلى أن الاختلاف بين الصحابة ﵃ وجد في عصر النبوة؛ ثم اتسع واختلفت سماته بعد وفاة المصطفى ﷺ؛ ولم يكن وارداً في أصول الدين وما علم منه بالضرورة؛ ويتصف بسمات إيجابية مثمرة تبين مكانة العلم وأهله, وتُوضِّح الرحمة التي تُنال من اختلافاتهم؛ وقد نتج عنه آثار مباركة استنار بها من رام سلوك سبيلهم على الأصعدة العلمية والمنهجية والفكرية والأخلاقية؛ وختاماً تم التوصل إلى أربعة وعشرين سبباً علمياً لاختلافاتهم ﵃ في الأحكام الشرعية؛ وهي مقسمة على فصول الرسالة الأربعة... ذكر في الفصل الأول منها الأسباب التي تعود إلى خفاء النص, وعدم ثبوته -عند بعضهم-, واحتمال نسخه, وإلى تعدد القراءات لبعض الآيات القرآنية؛ وورد في الفصل الثاني الأسباب العائدة إلى اشتراك بعض ألفاظ اللغة في عدة معاني, وإلى افتقار بعض النصوص الشرعية المجملة إلى بيان, وإلى تردد

بعض النصوص بين العموم والخصوص, والإطلاق والتقييد, والحقيقة والمجاز, وإلى ما تدل عليه صيغ الأمر, والنهي المحتفة بالقرائن من أحكام تكليفية, وإلى ما يستنبط من الأفعال النبوية من أحكام شرعية, وما تدور عليه الأحكام من أسباب وعلل؛ وذكر في الفصل الثالث الأسباب التي تعود إلى اختلاف مناهج الاستدلال عندهم ﷺ, وإلى إعمال القياس الشرعي, ومراعاة المصالح والمفاسد, وسد الذائع المفضية إلى المفاسد من عدمها –في بعض المسائل–, وما يؤخذ من قولي أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما– من حجج في استنباط الأحكام؛ وذُكِر في الفصل الرابع الأسباب التي تعود إلى ما يظهر من تعارض بين الأقوال, والأفعال –بذاتها أو مع بعضها البعض– الواردة في النصوص الكتاب والسنة, وإلى تردد بعض الفروع بين عدة أصول, وإلى تعارض منطوق بعض النصوص مع مفهوم بعضها الآخر, وإلى تعارض المصالح الشرعية.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن هناك أسباب علمية معتبرة –خارجة عن الإرادة– لأجلها وجد بعض الاختلاف بين الصحابة ﷺ في الأحكام الشرعية؛ وكان موفقهم ﷺ –من تلك الاختلافات– موقف إيجابي محمود, وهم مثابون عليه –بإذن الله–, وقد استنار به العلماء من بعدهم.

العنوان: مقاصد الشريعة عند الشيخ ابن عثيمين – جمعاً ودراسةً

الباحث: أسماء بنت أحمد الغضية

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة، وفهارس البحث، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج فيه، وبيان ذلك كما يأتي:

التمهيد: ويشتمل على ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التعريف بالشيخ محمد العثيمين (رحمه الله).

المبحث الثاني: جهود الشيخ محمد العثيمين في خدمة العلوم الشرعية.

المبحث الثالث عناية الشيخ ابن عثيمين بأصول الفقه.

الفصل الأول: حقيقة مقاصد الشريعة وأنواعها عند الشيخ ابن عثيمين، وفيه ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: حقيقة المقاصد الشرعية.

المبحث الثاني: أهمية المقاصد الشرعية وأثرها على الاجتهاد.

المبحث الثالث: أنواع المقاصد الشرعية.

الفصل الثاني: المصالح والمفاسد عند الشيخ ابن عثيمين، وفيه ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: التعريف بقاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح.

المبحث الثاني: تزاحم المصالح.

المبحث الثالث: تزاحم المفاسد.

الفصل الثالث: المقاصد العامة عند الشيخ ابن عثيمين، وفيه أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: التيسير ورفع الحرج.

المبحث الثاني: رفع الضرر.

المبحث الثالث: قاعدة الوسائل لها أحكام المقاصد.

المبحث الرابع: حكم ما كان محرمًا للذريعة.

الفصل الرابع: المقاصد الخاصة عند الشيخ ابن عثيمين، وفيه أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: المقاصد الخاصة للعبادات.

المبحث الثاني: المقاصد الخاصة للمعاملات.

المبحث الثالث: المقاصد الخاصة لأحكام الأسرة.

المبحث الرابع: المقاصد الخاصة للعقوبات والقضاء.

الفصل الخامس: المقاصد الجزئية عند الشيخ ابن عثيمين، وفيه أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: المقاصد الجزئية في أبواب العبادات.

المبحث الثاني: المقاصد الجزئية في أبواب المعاملات.

المبحث الثالث: المقاصد الجزئية في أبواب أحكام الأسرة.

المبحث الرابع: المقاصد الجزئية في أبواب العقوبات والقضاء.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

الفهارس.

أبرز نتائج البحث:

١- أن المراد بمقاصد الشريعة عند ابن عثيمين (رحمه الله) والتي نلاحظها في تعبيراته، من خلال شروحه، وخطبه، وفتاواه وغيرها، هي: الحِكم، والمصالح، والعلل.

٢- سجية ابن عثيمين، وملكته العلمية التي مكنته من فهم النصوص الشرعية، وتفسيرها، ومعرفة دلالاتها.

٣- معرفة ابن عثيمين بالمقاصد الشرعية مكنته من التوفيق بين الأدلة المتعارضة، والترجيح بينها.

٤- معرفة ابن عثيمين بالمقاصد الشرعية جعلت عنده ملكة علمية عظيمة، يستطيع من خلالها أن يقيس قياسًا صحيحًا، في أحكام النوازل التي لم ينص عليها الشارع.

٥- اهتمام ابن عثيمين وحرصه في فتاواه وشروحه على إبراز المصالح والمفاسد، وشرح العلل والحِكم، بعد ذكر الأحكام الشرعية الخاصة بالمسائل التي ترد عليه.

٦- اهتمام ابن عثيمين بالمقاصد الشرعية العامة، والخاصة، والجزئية.

٧- أن معرفة مقاصد الشريعة لها أهمية بالغة للمجتهد؛ لأنها تكسب المجتهد قوة الفهم لمراد الشارع من الأحكام، وحتى يتمكن من استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة.

٨- تعد معرفة المقاصد الشرعية عاملاً أساسيًّا ومهمًّا في زيادة إيمان العبد بالله عز وجل.

٩- أن معرفة المقاصد الشرعية من الأحكام، تجعل الإنسان في حصن منيع ضد التيارات الهدامة، والغزو الفكري والعقدي المنحرف.

١٠- أن المقاصد الشرعية جاءت على أساس مراعاة حاجات الإنسان ومواكِبة لفطرته.

١١- أكثر ما تتميز به الشريعة الإسلامية أنها صالحة لكل مكان وزمان؛ وذلك لأنها بُنيت على أساس جلب المصالح ودفع المفاسد.

١٢- أن الشريعة الإسلامية وحدة متكاملة، ونظام شامل للحياة، ومنسجمة الكليات مع الجزئيات، وليس فيها تناقض أو تعارض؛ لأنها جالبة للمصالح، ودافعة للمفاسد، ورافعة للحرج والمشقة.

١٣- أن المقاصد الشرعية لها علاقة وثيقة بالأحكام الشرعية وأدلتها.

١٤- مراعاة حفظ الضروريات الخمس يعد من أعظم مقاصد الشريعة عند بناء الأحكام على المسائل والقضايا.

١٥- أن المسلم مأمور بالتسليم التام في اتباع كل ما أمر الله به ورسوله عليه الصلاة والسلام، سواء علم المقاصد والحِكم من الأحكام أم لم يعلمها.

العنوان: القواعد الفقهية في كتاب فتح القدير للكمال ابن همام (من أول الكتاب إلى كتاب الوكالة) – جمعاً ودراسةً

الباحث: أفراح بنت عبد الرحمن البريكان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

محتويات الرسالة: اشتملت الرسالة على مقدّمة، وبابين، وخاتمة.

المقدّمة: تناولت فيها أهمّيّة الموضوع وأسباب اختياري له، والدراسات السابقة فيه، وخطّة البحث ومنهجه.

التمهيد، وفيها ثلاثة مباحث، وهي: المبحث الأول: الكمال ابن الهمام. المبحث الثاني: دراسة كتابه (فتح القدير). المبحث الثالث: القواعد الفقهية ومنهج الكمال ابن الهمام فيها.

الباب الأول: القواعد الكلية الكبرى وما يتفرع عنها، وفيها خمسة فصول، وهي: الفصل الأول: قاعدة: (الأمور بمقاصدها) وما يتفرع عنها. الفصل الثاني: قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك) وما يتفرع عنها. الفصل الثالث: قاعدة:(الضرر يزال) وما يتفرع عنها. الفصل الرابع: قاعدة:(المشقة تجلب التيسير) وما يتفرع عنها. الفصل الخامس: قاعدة (العادة محكمة) وما يتفرع عنها.

الباب الثاني: القواعد الفقهية غير الكبرى وتطبيقاتها، وفيها فصلان، وهما: الفصل الأول: القواعد الفقهية الكلية غير الكبرى وتطبيقاتها. الفصل الثاني: القواعد الفقهية الصغرى وتطبيقاتها.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

أهم النتائج: (١) أهمية علم القواعد الفقهية، وكونها من أجل العلوم الشرعية قدرا، وأسماها فخرا. (٢) تمكن الإمام كمال الدين ابن الهمام في علم القواعد الفقهية. (٣) تأتي أهمية هذا الكتاب من مكانة مؤلفه وموضوعه واختصاصه، فقد شهد له علماء أهل مذهبه بأنه من أهل الترجيح والاجتهاد. (٤) أن العصر الذي عاش فيه ابن الهمام يعد من أرقى العصور في القواعد الفقهية تأليفا وتأصيلا وتقعيدا. (٥) تنوعت مصادر ابن الهمام في تأصيل القواعد الفقهية وتقريرها. (٦) من أهم مميزات كتاب ابن الهمام أنه يقرر القواعد الفقهية فإنه ينطلق في ذلك من خلال الواقع في مسائل الفقه. (٧) غدا كتابه هذا صورة واضحة من الأمثلة التطبيقية للقواعد الفقهية، وكيفية استعمالها.

أهمُّ التوصيات: (١) إبراز دور العلماء في مختلف المذاهب على إعمال القواعد الفقهية، وتأصيل المسائل عليها. (٢) محاولة دراسة العلماء الذين خدموا المذهب في علم القواعد الفقهية من خلال مؤلفاتهم الفقهية، ومدى اتفاق العلماء الآخرين على طريقة إعمال القواعد. (٣) بحث القواعد التي يكثر الاستدلال عليها بين فقهاء المذاهب الأربعة، وعمل دراسة حول مدى اتفاقهم واختلافهم في اعتبارها، والأبواب التي يستثنى من الاستدلال بها.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

العنوان: منهج الاستدلال بالسنة النبوية عند الإمام أبي بكر البيهقي من خلال كتبه الحديثية

الباحث: أمجاد بنت صالح الربيعان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمدلله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وبعد.

فقد اشتملت هذه الرِّسالة التي بعنوان:(**منهج الاستدلال بالسنة النبوية عند الإمام أبي بكر البيهقي من خِلال كُتبه الحديثية**)، على مُقَدِمَةٍ، وتَمهيدٍ، وثلاثة فصولٍ، وخاتمة؛ **وبيانها كالتالي:**

أمَّا المُقَدِمَة فتضمَّنَت: الاستفتاح، ومُشكلة البحث، وأَهمِّيَّتُهُ، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، وحُدُوده، والدِّراسات السابقة، ومنهج البحث المتبع في ثَنَاياه، وإجراءاته، وخُطَّتُه، وأبرز مَصَادره ومراجعه، وقيَّدت أبرز صُعُوباته، وجعلت خِتَام ذلك الشُّكر والتَّقدير.

وتناولت في التَّمهيد: نُبذة تعريفية بالإمام البيهقي، وبأهم كُتُبِه الحديثية مَحَلَّ الدراسة.

وأما الفُصُول الثَّلاثة فقد كان فيها بيان لمنهجه في الاستدلال بالسُّنة النَّبوية.

فذَكرت في الفصل الأول: مَعَالم أصول الفقه عند الإمام البيهقي. وقد اشتَمَلَ على خَمسة مباحث.

وبَيَنت في الفصل الثاني: تَأصيل الاحتجاج بالسنة ومَسَالك الاستدلال بها عند الإمام البيهقي. وقد تَضَمَّن على ثَمَانية عَشَرَ مبحثاً.

وذَكَرت في الفصل الثالث: منهج الإمام البيهقي في دفع التَّعَارض في أدلة السنة. وقد حَوى ثلاثة مباحث.

ثُمَّ عرضت في الخاتمة: النَّتَائج، والتَّوصيات، والفَهَارس العِلمية.

العنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول (من الطهارة إلى نهاية الجنائز) – دراسة استقرائية تأصيلية

الباحث: أمنة بنت عبد الله الرميح

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه, وبعد:

هذه الرسالة بعنوان «تخريجُ مفرداتِ الشافعيةِ الفقهية على الأصول، من باب الطهارة إلى نهاية الجنائز (دراسة استقرائية تطبيقية)», وقد اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة:

أما المقدمة فتضمنت: الافتتاحية، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته.

وتناولت في التمهيد: التعريف بالمفردات الفقهية في المذاهب، وبعلم تخريج الفروع على الأصول.

أما الفصول الثلاثة فقد كان فيها تخريج مفردات الشافعية على الأصول.

فذكرت في الفصل الأول: تخريج مفردات الشافعية على الأصول في باب الطهارة, وبيَّنتُ في الثاني تخريجَها في باب الصلاة، والثالث كان في باب الجنائز.

ثم عرضتُ في الخاتمة: النتائج، والتوصيات، والفهارس العلمية.

العنوان: قضايا أصول الفقه في طبقات المالكية– جمعاً ودراسة

الباحث: أولاري ألاسان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فهذا ملخص للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية, بجامعة القصيم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بعنوان:

"قضايا أصول الفقه في طبقات المالكية جمعاً ودراسةً " من الطالب: **أولاري ألاسان**.

وهذا البحث يقوم على جمع المسائل الأصولية من كتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض, والديباج المذهب لابن فرحون, وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف, ودراستها وفق ما هو مقرر في كتب الأصول, مع إحصاء المؤلفات الأصولية الواردة في هذه الكتب الثلاثة إحصاءً تاماً.

وقد انتظمت الدراسة في مقدمة, وتمهيد, وبابين وخاتمة.

أما المقدمة: فقد اشتملت على الاستفتاح ومشكلة البحث, وأهمية الموضوع, وأسباب اختيار الموضوع, وأهدافه, وحدوده, والدراسات السابقة, ومنهج البحث, والإجراءات المتبعة فيه.

وأما التمهيد: ففيه نبذة عن جهود علماء المذهب المالكي في خدمة أصول الفقه, والتعريف بكتب طبقات المالكية من خلال ترتيب المدارك, والديباج المذهب, وشجرة النور الزكية, وبيان عنايتهم بأصول الفقه.

وأما الباب الأول: ففي المسائل الأصولية الواردة في هذه الكتب مرتباً لها حسب ترتيب كتب أصول الفقه.

وأما الباب الثاني: في المؤلفات الأصولية الواردة في الكتب الثلاثة, وذلك بالتعريف بمؤلفيها ثم التعريف بالكتاب من حيث كونه مخطوطاً أو مطبوعاً أو مفقوداً, والدراسات التي قامت حوله.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها, والتوصيات:

أما النتائج فهي تنقسم إلى نتائج عامة ونتائج تفصيلية:

أما النتائج العامة منها:

١-بلغ عدد المسائل الوارد في الكتب المذكور ثمانية وخمسون مسألة وهذا يدل على مدى اهتمام كل من القاضي عياض وابن فرحون ومحمد مخلوف بمسائل هذا العلم.

٢-كان للمالكية أثراً واضحاً في أصول الفقه حيث بلغ عدد المؤلفات الأصولية في الكتب الثلاثة ٥٩ كتاباً, طبع منها عشرون كتاباً, وفيها ثلاثة مخطوطات معلوم أماكن وجودها ونسخها, ولم أعلم شيئاً عن مصير الباقي منها حتى الآن.

٣- وجدت تواصل بين علماء المالكية وعلماء الشافعية دون غيرهم حيث قام علماء المالكية بشرح بعض المتون الأصولية الشافعية.

٤-أنَّ بِدْء التأليف في أصول الفقه بالنسبة لعلماء المالكية كان في الثلث الأول من القرن الرابع على يد الإمام عمرو بن محمد بن عمرو الليثي البغدادي، حيث ألف كتابه اللمع في أصول الفقه.

أما النتائج التفصيلية: فيضيق الوقت عن اعراضها لكثرتها, ستجدونها في نهاية البحث بالتفصيل.

و التوصيات التي أشرت إليها:

١- العناية بكتب الطبقات في المذاهب الأخرى لاستخراج المسائل الأصولية منها, وبيان مدى عنايتها بمسائل أصول الفقه ومصادره

٢- ضرورة الالتفات إلى الكتب غير الفقهية لاستخراج المسائل التي تفيد في إثراء القواعد الأصولية.

العنوان: المسائل الأصولية في كتب فتاوى الشافعية خلال القرنين السابع والثامن الهجريين– جمعاً ودراسة

الباحث: آمال بنت إبراهيم التويجري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا عرض موجز لرسالتي في مرحلة الماجستير التي بعنوان: (**المسائل الأصولية في كتب فتاوى الشافعية خلال القرنين السابع والثامن الهجريين "جمعًا ودراسةً"**).

وهي رسالة تُعنى بجمع القواعد الأصولية في كتب فتاوى الشافعية خلال القرنين السابع والثامن الهجريين.

وتتلخص مشكلة البحث فيما يلي: المسائل الأصولية التي استدلَّ بها علماء الشافعية فيما حكموا به في فتاويهم، ومدى تأثير المسائل الأصولية في الفتاوى الشافعية في القرنين السابع والثامن الهجريَّيْنِ، وعلاقة المسائل الأصولية لعلماء الشافعية في القرنين السابع والثامن الهجريَّيْنِ بقواعد المذهب الشافعي وقواعد المذاهب الأخرى.

وتتجلى أهمية هذا البحث: في إبراز جهود الشافعية في أصول الفقه من خلال كتب فتاويهم، والتعرُّف على مصادر الشافعية الأصولية وآرائهم، وبيان أثر المسائل الأصولية في الفروع الفقهية في المذهب الشافعي، ومقارنتها بالمذاهب الأخرى، والأثر العلمي لإخراج هذه المسائل الأصولية في الدارسين والباحثين في التخصص، وأهمية الفتوى في كشف آراء الأئمة الأصولية تصريحًا أو تطبيقًا، وهذا البحث يجمع بين التأصيل للمسائل والتطبيق عليها من خلال الفتاوى، وهو ثمرة علم أصول الفقه.

ومن أهداف البحث: جمع المسائل الأصولية لأئمة الشافعية من كتب فتاويهم، وترتيب هذه المسائل وفقًا للترتيب الأصولي عند الشافعية، ومقارنة هذه المسائل بقواعد المذهب الشافعي الأصولية، وبيان أثر هذه المسائل الأصولية فيما أفتوا به من الأحكام.

وأما ما يتعلق بمنهجي في هذا البحث: فهو المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، فقد جمعت المسائل الأصولية في كتب فتاوى أئمة الشافعية المطبوعة في القرنين السابع والثامن الهجريَّيْنِ، وهي: فتاوى الإمام ابن الصلاح، فتاوى الإمام العز بن عبد السلام، وفتاوى الإمام النووي، وفتاوى الإمام تقي الدين السُّبْكي، ثم شرعت في دراسة هذه المسائل الأصولية وأثرها التطبيقي من خلال فتاوى الأئمة الأربعة.

وقسمت البحث إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس عامة.

الفصل التمهيدي، اشتمل على: ترجمة مختصرة لمؤلفي الكتب الأربعة، ونبذة مختصرة عن كتبهم.

أما الفصول الأربعة، فقد اشتملت على ما يلي:

الفصل الأول: المسائل الأصولية في الأحكام الشرعية والتكليف، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: المسائل الأصولية في الأدلة، وفيه مبحثان.

الفصل الثالث: المسائل الأصولية في دلالات الألفاظ، وفيه أربعة مباحث.

الفصل الرابع: المسائل الأصولية في الاجتهاد والإفتاء والتقليد، والتعارض والترجيح، وفيه مبحثان.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

العنوان: الأحكام الأصولية المتعلقة بالتابعي

الباحث: بيداء بنت عبد الله القويعي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

بحث (الأحكام الأصولية المتعلقة بالتابعي) دراسة تأصيلية تبحث في الأحكام الأصولية المتعلقة بالتابعي تبدأ بتمهيد يشمل التعريف بالتابعي وخلاف العلماء في تعريفه والتعريج على بيان منزلتهم وفضلهم , و صلب البحث في الأحكام الأصولية المختصة بالتابعي جاءت بمجموعة فصول وفق التقسيم الموضوعي تحوي دراسة المسائل المتعلقة بهم كحجية قولهم وإجماعهم, وحجية قوله إذا قال فيما لا مجال للقياس فيه , وإذا قال قولاً وانتشر ولم يخالف , وكذلك أثره في الأدلة كالكتاب والسنة والإجماع , وأثره في دلالات ألفاظ الأدلة كتبيينه للمجمل , وتقيده للمطلق , وتخصيصه للعام , وغيره وأخيراً دراسة حكم تقليد التابعي واجتهاده, وتعارض قوله مع جملة من الاعتراضات و كيفية الترجيح .

والخاتمة بأهم ما توصلت له الباحثة من نتائج و توصيات ثم الفهارس المقربة لمادة البحث .

والحمد لله رب العالمين

العنوان: حروف المعاني وأثرها في الترجيح عند الحنابلة

الباحث: تهاني بنت عوض المطيري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

تعد اللغة العربية أساساً لفهم النصوص ، و أساساً لاستنباط الأحكام الشرعية ،وهذا الأمر دفع علماء الأصول للاهتمام باللغة عموماً ،وحروف المعاني خصوصاً ، وجاء هذا البحث مبيناً لعلاقة الأصول بعلم حروف المعاني وأثره على الترجيح عند الحنابلة .

و يتكون البحث من سبعة فصول وهي: حروف العطف ،حروف الجر ،حروف الشرط، حروف الاستفهام ، حروف النفي ، حروف الظرف، حروف الاستثناء .

وتركزت الدراسة على دلالة هذه الحروف عند النحاة والأصوليين، وبعد ذلك عرضت لكل حرف مسألة تطبيقية من القران أو السنة أو الأثر توضح أثر دلالة هذه الحروف في الترجيح عند الحنابلة.

العنوان: القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ العرض– دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة

الباحث: حنان بنت عبد الله الحميد

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. .

وبعد فإنَّ موضوع حِفْظ العِرْض يعدُّمن الموضوعات التي تهم كل فرد وأسرة، ويؤثر حِفْظ العِرْض وعدمه سلبًا أو إيجابًا على المجتمع، ولأهمية هٰذا المقصد اخترت أن يكون البحث فيه، فجاء البحث معنونًا بـ(القواعد الفِقْهِيَّة المتعلقة بحِفْظ العِرْض دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة).

اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول، أما التمهيد ففيه مبحثان: تناول المبحث الأول مفهوم القواعد الفِقْهِيَّة وبيان أهميتها، ثم يليه في المبحث الثاني تناول مقصد حِفْظ العِرْض، تعريفًا، وبيانًا لأهمية حفظه وصونه من أن يُنتهك، والأدِلَّة الآمرة بوجوب حفظه، ومِنْ ثَمَّ إيضاح الحقوق المتعلقة بحِفْظ العِرْض والتي جعلها الإسلام حقوقًا يجب على كل مسلم أن يحوطها بعناية وتعّلم؛ لأنَّ بها تُحفْظ الأعراض بين الناس، ثم النظر في العِرْض بحفظه من جانب الوجود بعمل كل ما يؤدي لصونه ورعايته وسلامته والحرص عليه، وحفظه من جانب العدم بحظر كل ما يضر به كالزنا والقذف.

بعد ذلك في الفصول المتتابعة تكلمت عن القواعد الفِقْهِيَّة التي أمعنت النظر فيها قدر الاستطاعة، وهي إما أن تكون نصًّافي حِفْظ العِرْض، أو تكون مما خُرِّج عليه فروعٌ فقهية متعلقة بالعِرْض، وبيّنت القواعد بتعريفات موجزة، ومن ثَمَّ أوردت الأدِلَّة عليها، وأوضحت مدى العلاقة بين كل قاعدة فقهية وبين مقصد حِفْظ العِرْض.

كما أني حَرَصْتُ كل الحرص على إيراد التطبيقات الفِقْهِيَّة المتعلقة بالعِرْض على كل قاعدة فقهية، وأن تكون تطبيقات قديمة وتطبيقات معاصرة، فقد حاولت الجمع بينهما ليكون البحث جامعًا ثريًا نافعًا.

وقد شمل هٰذا البحث القواعد الفِقْهِيَّة الكبرى والوسطى والصغرى. .

ثم جاءت الخاتمة بتلخيص ما أوردته في هٰذا البحث، متبوعًا بأهم النتائج المستخلصة منه التي رأتها الباحثة على ضوء دراستها لموضوع البحث.

وأخيرًا أسأل الله الإخلاص والقَبول في القول والعمل.

العنوان: الترك وأثره في التقعيد الأصولي والفقهي

الباحث: خالد بن أحمد السيف

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فقد تناولت في هذه الرسالة موضوع الترك، وهو: الكف عن المقدور قصداً واختياراً؛ من خلال أثره في القواعد الأصولية والفقهية، وقد اشتملت هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وخمسة أبواب:

أما المقدمة: فاشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والأهداف المرجو تحقيقها من بحثه، والدراسات السابقة، وتقسيمات البحث، ومنهجي فيه.

وأما التمهيد: فاشتمل على التعريف بمصطلحات عنوان البحث.

الباب الأول: اشتمل على دراسة نظرية للترك من خلال بيان المراد به، وكشف حقيقته، وحقيقة التكليف والمكلف به بالترك.

الباب الثاني: اشتمل على أثر الترك في الحكم الشرعي، وبينت أثره في الواجب؛ من خلال أثر ترتب العقاب على الترك في معرفة الواجب من غيره، وأثر الترك في القول بالواجب الموسع والعزم على فعله، وترك فرض الكفاية، والموازنة بين ترك الواجب وفعل المحرم.

كما بينت أثر الترك في المندوب من خلال بيان حكم ترك السنة المؤكدة وغير المؤكدة وأحوال ترك المندوب.

كما تناولت أثر الترك في المحرم من خلال وجوب تركه، وفصلت القول في مسألة ترك ما لا يتم ترك المحرم إلا بتركه.

كما تناولت أثر الترك في الرخص من خلال أحوال ترك الرخص، والمفاضلة بين تركها وفعلها.

الباب الثالث: تناولت فيه ترك الشارع، من خلال بيان مفهومه وطرق نقله ومرتبته، والأدلة على حجيته.

كما تناولت دلالة الترك من خلال بين أقسامها، مع التفصيل في أحوال الترك المجرد، والتأسي بالتروك النبوية.

كما فصلت القول في علاقة الترك بالبدعة، وأثر الاحتجاج بالترك في تحريم البدع وكراهتها، والاعتراضات الواردة على الاحتجاج بالترك على تحريم البدع.

ومما وأوردته في هذا الباب البيان بالترك وأقسام البيان به، وأثر الترك في الأدلة؛ من خلال التخصيص به والنسخ به والتقييد به، والتعارض بينه وبين غيره.

كما تناولت نوعاً من التروك التشريعية؛ كترك الصحابة من خلال أحوال تركهم للأدلة، وأثر تركهم للأدلة، والتخصيص بتركهم، ودلالة تركهم على النسخ المتقدم، وأثر ترك الصحابي لما رواه.

كما بينت وجه العلاقة بين الترك والمصلحة المرسلة والترك وعمل أهل المدينة.

الباب الرابع: بينت فيه أثر الترك في المقاصد، من خلال أثر الترك في الكشف عن مقصود الشارع، ومقاصد ترك النبي ﷺ.

الباب الخامس: واشتمل على أثر الترك في التقعيد الفقهي، ذكرت فيه بعضاً من القواعد الفقهية التي لها علاقة بالترك.

ومن هذه القواعد ما له علاقة بأحكام الترك وحقيقته: كقاعدة: الترك فعلٌ إنْ قُصد، وقاعدة لا ثواب إلا بنية، وقاعدة لا ينسب لساكت قول، وقاعدة: ما تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وقاعدة النسيان لا يجعل المتروك من المأمور به مفعولاً.

ومنها ماله علاقة بطرق نقله وثبوته؛ كقاعدة المثبت مقدم على النافي، وقاعدة الترك العام من النبي ﷺ لا يحاط به إلا بدوام معاشرته.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في هذه الرسالة.

العنوان: مقاصد الشريعة في الأحكام التكليفية

الباحث: خالد بن عبد الله الصعنوني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :

فقد تناولت في هذه الرسالة موضوع (مقاصد الشريعة في الأحكام التكليفية – دراسة نظرية تأصيلية تطبيقية) .

واشتملت الرسالة على : مقدمة ، وتمهيد ، وبابين ، وخاتمة ، وفهارس .

المقدمة : وذكرت فيها أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره ، وأهدافه ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، والمنهج الذي سرت عليه .

التمهيد : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : في بيان حقيقة المقاصد وأقسامها .

المبحث الثاني : في الحكم الشرعي عمومًا وأقسامه .

الباب الأول : أصول المقاصد في الحكم التكليفي . وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : اعتبار المقاصد في الحكم التكليفي بالتحسين والتقبيح العقليين .

الفصل الثاني : اعتبار المقاصد في الحكم التكليفي بالعلل .

الفصل الثالث : اعتبار المقاصد في الحكم التكليفي بالمصالح المعتبرة .

الباب الثاني :

الفصل الأول : مقاصد الشريعة التفصيلية للأحكام التكليفية . وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأول : مقاصد الشريعة من الواجب . وفيه ستة مطالب :

المطلب الأول : مقاصد الشريعة من الواجب العيني .

المبحث الخامس : مقاصد الشريعة من المباح . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مقاصد الشريعة من المباح بأصله .

المطلب الثاني : مقاصد الشريعة من المباح رخصةً .

الفصل الثاني : علاقة الأحكام التكليفية بمراتب مقاصد الشريعة . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : علاقة الأحكام التكليفية بالمقاصد الضرورية .

المبحث الثاني : علاقة الأحكام التكليفية بالمقاصد الحاجية .

المبحث الثالث : علاقة الأحكام التكليفية بالمقاصد التحسينية .

الفصل الثالث : علاقة الأحكام التكليفية بوسائل المقاصد .

الفصل الرابع : علاقة المقاصد بشروط الحكم التكليفي .

الفصل الخامس : أثر المقاصد في الترجيح بين الأحكام التكليفية . وفيه مبحثان :

المبحث الأول : أثر المقاصد في الترجيح بين الأحكام التكليفية الخمسة .

المبحث الثاني : أثر المقاصد في الترجيح بين أنواع الحكم التكليفي الواحد .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

وأخيرًا ختمت الرسالة بفهارس فنية تخدمها .



العنوان: أصول الشاشي– دراسة وتحقيقاً

الباحث: خالد بن عبد الهادي المطيري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله:
هذه رسالة علمية تقدم بها: خالد بن عبدالهادي بن عواض المطيري، إلى قسم أصول الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في أصول الفقه بعنوان: (كتاب الخمسين المشهور بأصول الشاشي دراسةً وتحقيقاً).

وهذه الرسالة مكونة من: مقدمة البحث وقسم الدراسة وقسم التحقيق والفهارس الفنية، وهي مقسمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها الاستفتاح والإعلان عن الموضوع وبيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة له وخطة ومنهج البحث والصعوبات التي واجهتني والشكر والتقدير.

القسم الأول: قسم الدراسة بعنوان: الشاشي وكتابه الخمسين المشهور بـ"أصول الشاشي".

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة المصنف

وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وفيه تسعة مباحث.

القسم الثاني: قسم التحقيق

يحتوي هذا القسم بالجملة على جل موضوعات علم أصول الفقه، وقد جعلها المصنف رحمه الله في أربعة مباحث رئيسة تضم عدداً من الفصول، وهي على النحو التالي:

١– المبحث الأول: في كتاب الله تعالى.

وهذا المبحث يتضمن عدداً من الفصول تناول فيها بحث موضوعات ومسائل دلالات الألفاظ، وحروف المعاني.

٢– المبحث الثاني: في سنة رسول الله ﷺ .

٣– المبحث الثالث: في الإجماع.

٤– المبحث الرابع: في القياس.

وفي نهاية الرسالة قمت بوضع الفهارس الفنية المقربة لمادة الرسالة.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

العنوان: التعريفات عند الأصوليين– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: ربيعان بن محمد الربيعان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العلمين ، والصلاة والسلام على معلم البشر أجمعين وبعد :

فهذه رسالة مقدمة لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، قسم أصول الفقه ، لنيـــل الماجستير بعنوان : (التعريفـــــات عنـــد الأصـــوليـــين "دراسة تأصيلية تطبيقية").

وهذا صف عامل بناء هذه الرسالة أقدمه بين يدي القاريء البصير:

أما المقدمة فقد اشتملت على مشكلة البحث ، وأهمية موضوعه ، وأسباب اختيـــاره ، وأهدافه ، والدراسات السابقـــة ، وخطـــة البحث تشتمل على تمهيد، وستة فصول كما يلي :

التـــمهيـــد:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة التعريفات.

المطلب الثاني: تاريخ التعريفات، وتطورها.

الفصـــل الأول:

معنى التعريفات عند الأصوليين وشروطها وأهميتها:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى التعريفات عند الأصوليين:

المبحث الثاني: شروط التعريفات عند الأصوليين.

المبحث الثالث: أهمية التعريفات عند الأصوليين.

الفصـــل الثـــاني:

مصادر التعريفات عند الأصوليين :

وفيـــه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : النص الشرعي.

المبحث الثاني: اللغة العربية.

المبحث الثالث: المنطق.

الفصـــــل الثـــالث:

أنواع التعريفات عند الأصوليين:

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالحد .

المبحث الثاني: التعريف بالرسم .

المبحث الثالث: التعريف باللفظ.

المبحث الرابع: التعريف بالمثال.

المبحث الخامس: التعريف بالتقسيم.

الفصل الرابع:

أسباب الاختلاف في التعريفات عند الأصوليين :

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول: الاختلاف المذهبي.

المبحث الثاني: الاختلاف المنطقي.

المبحث الثالث: الاختلاف العقدي.

المبحث الرابع: الاختلاف في اشتراط بعض الشروط.

الفصل الخامس:

الاعتراضات الواردة على التعريفات عند الأصوليين والترجيح بينها:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاعتراضات الواردة على التعريفات عند الأصوليين .

المبحث الثاني: التعارض بين التعريفات عند الأصوليين والترجيح بينها.

الفصل السادس :

أثر الاختلاف في التعريفات عند الأصوليين:

وفيــه مبحثان:

المبحث الأول: إخراج الدليل عن دائرة الحجية.

المبحث الثاني: تغيير مرتبة الدليل بين الأدلة.

ثم كانت الخاتمــة، وفيها تذكر أهم النتائج التي توصل إليها البــاحث ومنها :

١- أن كل إمام من أئمة الأصول له اصطلاحه الخاص ، وتعريفاته المغايرة عـــن غيره من الأئمة ، ولذلك لو تبنت الأقسام الأصولية في الجامعات العناية بدراسة المصطلحات عند علماء الأصول ، وتحريرها ، لاستطعنا تقريب الاختلاف ، وتحرير النزاع.

٢- لا يمكن فصل التعريفات الأصولية عن التقعيدات والاستمدادات المنطقية .

٣- إن القارئ في علم الجدل في الأصول وأسباب الاختلاف لبعض التعريفـــات الأصولية المبنية على المعتقد لابد أن يكون متمكنا وملما في باب العقائد ، فإن الـــدخول في علم الكلام ، والتعمق في الاختلاف قد يكون سببا للانحراف في المعتقد ، والدخول في باب الشبهة.

والله تعالى المسؤول أن يجعل هذا البحث خالصاً لوجهه ، وأن ينفع به كاتبه وقارئه .

العنوان: اختلاف آراء إمام الحرمين الأصولية– جمعاً ودراسةً

الباحث: رويس بن أحمد أويس

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده, والصلاة والسلام على نبينا محمد .... وبعد:

فموضوع هذا البحث هو: "اختلاف آراء إمام الحرمين الأصولية جمعاً ودراسة".

وأما محتواه فقد اشتمل البحث إجمالاً على مقدمة, وتمهيد, وستة فصول, وخاتمة, وفهارس تفصيلية.

أما التمهيد: فيتناول تعارض أقوال المجتهد.

ويتناول الفصل الأول: تعريفاً موجزاً لإمام الحرمين وكتبه الثلاثة, مع التعرض لمقارنة بين الكتب الثلاثة البرهان, والتلخيص, والورقات.

أما الفصل الثاني: فيتناول المسائل الأصولية التي اختلفت فيها آراء إمام الحرمين في تعريف أصول الفقه, ويتناول الفصل الثالث: المسائل في الحكم الشرعي, والفصل الرابع: في الأدلة الشرعية, والفصل الخامس: في دلالات الألفاظ, والفصل السادس: في التعارض والترجيح.

وقد بلغ مجموع هذه المسائل التي اختلفت فيه آراء إمام الحرمين واحداً وستين مسألة, وقد ذكرت تحت كل مسألة تقريراً متضمناً التعريف اللغوي والاصطلاحي, وصورة المسألة, والخلاف في المسألة عند إمام الحرمين, والمقارنة بين أقواله, وخلاف العلماء في المسألة, وذكر أدلتهم باختصار ونوع الخلاف, وتوثيق كل ذلك من كتب الأصول قدر الإمكان, ثم ختمت البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج والتوصيات, كما اشتمل البحث على فهارس تفصيلية.

هذا والحمد لله أولاً وآخراً, وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

العنوان: حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي (من بداية قاعدة "مقابلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد" حتى نهاية الكتاب) – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: زينب بنت نجر بن مفلح العازمي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فهذه رسالة علمية مُقدَّمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه؛ وهي دراسة وتحقيق لجزء من كتاب "حاشية العلامة العَبَّاديِّ على قواعدِ الزَّرْكَشِيِّ"، والجزء الذي بين أيدينا يبدأ من قاعدة "مُقابَلة الجمع بالجمع يقتضي مقابلةَ الآحاد بالآحاد"، من [لوحة ١٢٨ أ] حتى نهاية الكتاب.

وقد بدأت هذا العمل بمقدمة يسيرة اشتملت على: مشكلة البحث, أهمية الكتاب، وأسباب اختياره، وتحديد الجزء المراد تحقيقه، وخطة البحث, ومنهج التحقيق.

ثم بعد ذلك توزع العمل في الرسالة على قسمين أساسيين:

الأول: قسم الدراسة: وفيه التعريف بالإمام الزركشي صاحب المتن: حياته، وشيوخه، وتلاميذه، والتعريف بكتابه "المنثور في القواعد"، وبيَّنتُ أهميته، ومنهجه، ومصادره. ثم عرَّفت بالعَبَّادي صاحب "الحاشية على المنثور": حياته، وشيوخه، ومكانته، وأَثبتُّ صحة نسبة الحاشية إليه، ثم وضحت أهمية هذه الحاشية، ومنهج مُؤلِّفها، ومصادره.

الثاني: قسم التحقيق: وقد بذلت جهدي في نسخ المخطوط ومقابلته وتدقيق عباراته، وعرَّفت بالأعلام والكتب والأماكن الواردة فيه، وخرَّجت الأحاديث والآثار، ووثَّقت النُّقُول، وأحلت إلى المراجع ما وسعني ذلك. ثم ذيَّلتُ الرسالةَ بعددٍ من الفهارس التي تخدم الكتاب.

والله ولي التوفيق.

العنوان: فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم (ت٩٧٠هـ)، (من بداية الكتاب إلى نهاية "ما ينتهي إليه الخصوص") – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: سالم بن حمد بن عبد الله القحطاني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذ البحث هو تحقيق لكتاب فتح الغفار، وفتح الغفار هو شرح لكتاب المنار للنسفي، ذي القيمة العالية عند الحنفية خاصة، وعند الأصوليين عامة، وقد شُرح المنار شروحاً كثيرةً، واعتنى به الحنفية عناية كبيرة ، وكان من أهم الشروح له هذا الشرح.

والشارح المؤلف ابن نجيم هو عالم جليل أصولي، فقيه من كبار علماء الحنفية ومحققيهم، له المؤلفات المشهورة؛ مثل: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، والأشباه والنظائر.

وقد دل تحقيق هذا الكتاب أن ابن نجيم محقق متميز، ومدقق مجتهد، فقد خالف ابن نجيم النسفي في المنار وشرحه له –كشف الأسرار– تسعًا وعشرين مرة، وتعقبه في سبع وأربعين موضعًا، وذلك في الجزء المحقق، بل وانفرد بتعقبات وآراء لم يسبق إليها أحد.

وقد اعتمد في كتابه على مصادر شملت علومًا عدة، فهي في الأصول والتفسير والفقه واللغة بالإضافة إلى المنطق، قاربت الثمانين كتابًا.

والكتاب المحقق له أثر ظاهر في المؤلفات الأصولية بعده، بله الفقهية، سواء كان ذلك في عرضه للمسائل الأصولية أو في ترجيحاته فيها، أو حتى في اختياراته الفقهية.

وقد اعتمد كثير من محققي شروح المنار من الشراح المتأخرين، بشكل كبير في تحقيق المسائل وتوثيق الاختلافات على فتح الغفار، فصار فتح الغفار من المصادر الأصلية في تحقيق التراث الأصولي الحنفي.

وفي البحث تم القيام بدراسة الكتاب وبيان منهج مؤلفه، وإخراج الكتاب بأقرب صورة إلى نص المؤلف وذلك من خلال المقابلة والتصحيح، كما تم تقريب النص وتيسيره وخدمته، والتعليق عليه، من شرح غرائبه، وتفسير مصطلحاته، وعزو آياته وأحاديثه، والترجمة لأعلامه، وما إلى ذلك مما هو من وظيفة المحقق، كنسخ الكتاب من النسخة التي ارتضيتها أصلاً وفق القواعد المعتبرة لأولوية النسخ في عرف علماء التحقيق، واتباع الرسم الإملائي في نسخها، وفق القواعد الإملائية المعروفة.

وكان الكتاب في قسمين:

ــ قسم دراسي في ثلاثة فصول، اشتملت على التعريف بالإمام النسفي وكتابه المنار وما بذل من الجهود العلمية لخدمته، والتعريف بزين الدين ابن نجيم وكتابه فتح الغفار، مع تقييم اشتمل على المزايا والملاحظات، وكذلك ما خالف وتعقب فيه ابن نجيم على ما جاء في المنار وشرحه للنسفي، وفي خاتمة

القسم ما يتعلق بنُسخ الكتاب ومنهج التحقيق، حيث كان الاعتماد في تحقيق المخطوط على خمس نسخ.

ــ وقسم تحقيقي من خلال ضبط النص وتحقيقه وفق التحقيق العلمي، والتعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق أو إضافة، أو استدراك، مع الإشارة إلى ما يتعلق بالمسألة من خلاف بذكر الأقوال التي لم يتعرض لها المؤلف.

كما وضعت الفهارس المقربة لمادة الكتاب، وقد أفرد الكتاب بفهارس خاصة به، لم يحشر معها فهارس المقدمة الدراسية؛ لسلامة الكتاب المحقق من الدخيل الذي ليس منه.

العنوان: تخريج الفروع على الأصول عند الإمام الشوكاني في دلالات الألفاظ– دراسة نظرية تطبيقية

الباحث: سامح أحمد محمد سعيد شعبان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله ربِّ العالين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين...

فهذا ملخصٌ للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم للحصول على درجة الماجستير بعنوان: "تخريج الفروع على الأصول عند الإمام الشوكاني في دلالات الألفاظ دراسة نظرية تطبيقية" من الطالب/ سامح أحمد محمد سعيد شعبان.

وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة وتمهيد وستة أبواب وخاتمة وفهارس.

ففي المقدمة بينت الأسباب التي حملتني على اختيار هذا الموضوع، وحددت الأهداف التي أسعى إلى تحقيقها، ثم مهدت بذكر الدراسات السابقة مبينا ما لها وما عليها، ورسمت المنهج الذي أسير عليه في دراسته.

وفي التمهيد تناولت أجزاء ماهية الموضوع، فذكرت ترجمة الإمام الشوكاني، والتعريف بتخريج الفروع على الأصول، وبدلالات الألفاظ، ومنهج الشوكاني في دلالات الألفاظ.

أما الأبواب الستة، فقد حوى كلُّ باب موضوعًا من موضوعات دلالات الألفاظ، بمسائله وأحكام جزئياته، مشتملًا على آراء الشوكاني في هذه المسائل، وتخريج الفروع على الأصول من كتبه، مقدِّمًا لكل باب بتمهيد، يعرِّف بأنواع الألفاظ فيه وتعريفاتها.

أما الباب الأول فتناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في دلالات الألفاظ باعتبار الاستعمال، وفيه فصلان، الفصل الأول: في أحكام الحقيقة، والفصل الثاني: في أحكام المجاز.

وفي الباب الثاني تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في دلالات الألفاظ باعتبار الوضوح، وفيه فصلان، الفصل الأول: في أحكام المجمل، والفصل الثاني: في أحكام المبين.

وفي الباب الثالث تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في دلالات الألفاظ باعتبار كيفية دلالتها على الأحكام، وفيه فصلان، الفصل الأول: في أحكام المنطوق، والفصل الثاني: في أحكام المفهوم.

وفي الباب الرابع تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في دلالات الألفاظ باعتبار الشمول وفيه ثلاثة فصول، الفصل الأول في أحكام العامّ، والفصل الثاني: في أحكام الخاص والتخصيص، والفصل الثالث: في أحكام المطلق والمقيد.

وفي الباب الخامس تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في دلالات الألفاظ

باعتبار الطلب، وفيه فصلان، الفصل الأول: في أحكام الأمر، والفصل الثاني: في أحكام النهي.

وفي الباب السادس تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في دلالات الألفاظ في حروف المعاني، وفيه ثلاثة فصول، الفصل الأول: في حروف العطف، والفصل الثاني: في حروف الجر، والفصل الثالث: في أدوات الشرط.

أما عن أهم النتائج وأبرز التوصيات فكما يلي:

أولا: إن كتب أصول الفقه، وكتب تخريج الفروع على الأصول بشكل عامّ تعاني من شحّ الفروع الفقهية للدلالات، والمدروسة دراسة جيدة من جهة التأصيل والتفريع على الخلاف فيه.

ثانيًا: ظهر لي ما كان عليه الشوكاني من سعة العلم في الأصول، مع سعة واستحضار التطبيق على الفروع، فهو حين يؤصل الأصول في "الإرشاد" تجد الدرس الأصولي حاضر التطبيق في تفسير الآيات، كما في "فتح القدير"، وفي شرح الأحاديث كما "نيل الأوطار"، وفي دراسة وشرح المسائل الفقهية، كما في "السيل الجرار" و"الدراري المضية" و"وبل الغمام".

ثالثا: أوصي بإتمام دراسة بقية آراء الشوكاني الأصولية، التي لم تسبق دراستها، أو لم تدرس دراسة وافية، كآرائه المتعلقة بترجيحاته الأصولية، ومقاصد الشريعة، والقواعد الفقهية، وتكون الدراسة شاملة لجميع كتبه المتعلقة بتخريج الفروع على الأصول.

هذا والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

العنوان: دائر الوصول إلى علم الأصول لمحمد بن مبارك شاة الهروي (من أول فصل في بيان أقسام السنة إلى نهاية الكتاب) – دراسةً وتحقيقاً

الباحثة: سامية بنت علي القحطاني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. وبعد:

فإن كتاب دائر الوصول إلى علم الأصول لمؤلفه مُحَمَّد بن مبارك شاه الهروي (المتوفى سنة ٧٧٥هـ) هو مختصر لكتابه في أصول الفقه الحنفي: (مدار الفحول في شرح منار الأصول).

وقد جعلت الرسالة في مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وفهارس، كالتالي:

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والصعوبات التي واجهتني.

التمهيد: كتاب: (مدار الفحول في شرح منار الأصول)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بمؤلف الكتاب.

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب.

القسم الأول: الدراسة، وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة مؤلف الكتاب، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: عصر المؤلف من الناحية السياسية والعلمية والاجتماعية.

المبحث الثاني: اسمه ونسبه.

المبحث الثالث: مولده، ونشأته.

المبحث الرابع: عقيدته، ومذهبه الفقهي.

المبحث الخامس: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث السادس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: مصنفاته.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: تاريخ تأليف الكتاب، وسبب تأليفه.

المبحث الثالث: موضوعات الكتاب ومضامينه ونظام ترتيبه.

المبحث الرابع: موارد الكتاب ومصادره.

المبحث الخامس: منهج المؤلف في الكتاب وأسلوبه.

المبحث السادس: قيمة الكتاب العلمية ومحاسنه.

المبحث السابع: المآخذ على الكتاب.

المبحث الثامن: وصف نسخ المخطوط المعتمدة.

القسم الثاني: النص المحقق، ويبدأ من أول فصل في بيان أقسام السنة إلى نهاية الكتاب.

وأتبعت ذلك بفهارس عامة تفصيلية للكتاب. وفي الختام أسأل الله أن يسدد أقوالنا وأفعالنا إنه على ذلك قدير.

العنوان: كتاب الزهور البهية في الحديقة الوردية في أصول العلوم الفقهية للشيخ محمد عيسى الحنبلي– دراسةً وتحقيقاً

الباحث: سعد بن عبيد الشمري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

كتاب الزهور البهية للعلامة محمد بن عيسى بن كنان كتاب له أهمية بالغة لكونه من الكتب المصنفة في أصول الحنابلة، وهي قليلة، أو المطبوع منها قليل.

وهو شرح متن «مجمع الأصول» الذي هو أخصر ما كتب في هذا الفن عند الحنابلة ولمنزلة «مجمع الأصول» عند العلماء؛ فقد أُفرد بعناية خاصة من قبل الأصوليين، ومن هنا تنبع أهمية كتاب «الزهور البهية في الحديقة الوردية في أصول العلوم الفقهية».

قال عنه مؤلفه: « شرح لطيف، فاق في حلاوته على الماء والمن، لخصته من كلام الأصوليين، مشتملًا على زبد الفوائد، منتظمًا من عقود هذا الفن بما هو أحسن من الفرائد».

هذا الشرح خلاصة ما قاله الأصوليون في أصول الفقه، فهي تشتمل على متن لابن المبرد، وشرح لابن كنان، باعد فيه المؤلف عن الإطالة والإسهاب، وعمله ممزوج بالمتن.

بدأ كتابه بمقدمة، أثنى فيها على الله– عز وجل–، وصلى على النبي ﷺ، ثم تكلم سبب شرح كتاب «مجمع الأصول»، وطريقته فيه.

ثم أخذ في بيان تعريف أصول الفقه تفصيلًا باعتبار مفرداته، ثم عرف أصول الفقه إجمالًا باعتباره لقبًا وعلمًا على هذا الفن.

ثم شرع في تعريف أصول الأدلة المتفق عليها، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

وتحدث عن الأدلة المختلف فيها، وهي: شرع من قبلنا، والاستحسان، والاستصلاح، والاستصحاب، والاستقراء، ومذهب الصحابي.

وتلاه بالمسائل المشتركة بين الكتاب والسنة، وهي:

(النسخ): تعريفه، وبيان أهم مسائله . و(الأمر): تعريفه، وأهم مسائله؛ كاشتراط الإرادة بالأمر، وصيغة الأمر، ومعانيها، وغير ذلك.

و(النهي): تعريفه، وأهم مسائله؛ كاقتضاء النهي الفساد، واقتضاء النهي للفور.

و(العام): تعريفه، وصيغته، وأقسامه، ومسائله؛ كالعام بعد التخصيص هل هو حقيقة في الباقي أو مجاز؟، وهل العام بعد التخصيص بمبين حجة؟.

و(الخاص): تعريفه، وصيغته،ومسائله؛ كالتخصيص بالمتصل وبالمنفصل ، وأدواتهما.

و(المطلق): و(المقيد): تعريفه. وحالات حمل المطلق على المقيد.

و(المجمل): تعريفه، وأقسامه. و(المبين): تعريفه، وأهم مسائله؛ كمسألة تأخير البيان عن وقت الحاجة.

و(المنطوق والمفهوم): تعريفهما، وشروطهما، وأقسامهما، وأهم المسائل المتعلقة بهما.

و(الظاهر): تعريفه، وأقسامه.

و(المشترك): تعريفه، والخلاف في وقوعه.

و(الحقيقة): تعريفها، وأقسامها.

و(المجاز): تعريفه، وشرطه، وأقسامه.

و(معاني الحروف): بيان بعض الحروف.

وبيان (تواتر الكتاب وبعض السنة).

ثم بين الأحكام المختصة بالكتاب؛ كنقله بين دفتي المصحف تواترًا، وإعجازه، والكلام عن البسملة هل هي آية منه، أو من الفاتحة، وكذلك القراءات السبع، والمحكم والمتشابه.

ثم بعد ذلك تكلم عن اختصاص السنة بأحكام؛ وصيغ الخبر، والمتواتر في السنة، وشروط الراوي، ومراتب رواية غير الصحابي، وألفاظ رواية الصحابة، وأقسام الإجازة، والزيادة في متن الحديث, وحكم اختصار الحديث، والرواية بالمعنى، والاحتجاج بخبر الواحد فيما تعم به البلوى، وحكم المرسل.

ثم تحدث عن الحكم الشرعي، وتعريفه، وأقسامه، والأداء، والقضاء، والإعادة، وفرض الكفاية، وفرض العين، والفرق بينهما، وغير ذلك.

ثم تكلم عن الواجب وأقسامه ومسائله؛ ثم الندب، وتعريفه، وهل المندوب مأمور به أو لا، وهل يلزم المندوب بالشروع؟.

والمكروه، وتعريفه، وما يتعلق به.

والمباح، وتعريفه، وهل المباح مأمور به؟ والانتفاع بالأعيان قبل ورود الشرع.

ثم شرع بعد ذلك في الكلام على الصنف الثاني من أقسام الخطاب، وهو خطاب الوضع، فقام بتعريفه، وبيان أقسامه إلى: العلة، والسبب، والشرط، والصحة، والبطلان، والعزيمة، والرخصة.

ثم تكلم عن الدليل الثالث من الأدلة المتفق عليها، وهو: الإجماع، فعرفه، وذكر مدى حجيته، والمعتبر في انعقاد الإجماع، وهل الإجماع مختص بالصحابة دون غيرهم أم لا؟

ثم تكلام على الدليل الرابع من الأدلة المتفق عليها، وهو: القياس، فعرف به، وبأركانه، وجواز التعبد بالقياس، وأنواع القياس، والقياس في الأصل والفرع، وشرط العلة, ومسالك العلة، وأنواع الإيماء، وتعريف السبر، والدوران، وتعريف قياس الشبه، وقياس الدلالة.

ثم تكلم عن الاجتهاد، وعرفه، وذكر شروط المجتهد، ومسألة تجزؤ الاجتهاد، وهل للمجتهد أن يقول قولين في مسألة واحدة؟

ثم تكلم عن التقليد، وعرفه، وذكر في أي شيء يكون؟

ثم ختم كلامه بالقول في ترتيب الأدلة والترجيح.

ويتصف هذا الشرح بطابع السهولة واليسر، فقد سلك فيه المؤلف الطريق الوسط، فلم يكن مغلقًا، صعب العبارة، ولا مبسوطًا شأن الشروح والكتب المطولة، فهو ليس بالموجز المخل، ولا بالمطنب الممل.

لقد راعى المؤلف حسن الابتداء والانتهاء في كل فصل ومسألة، وجعل شرحه متناسقًا ومترابطًا.

العنوان: تنقيح الفصول في علم الأصول لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ) – دراسة وتحقيقاً

الباحث: سعد بن عدنان الخضاري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذا البحث هو تحقيق لكتاب «تنقيح الفصول في علم الأصول» أحد أهم المصنفات المختصرة في أصول الفقه، غير أن مصنفه أتى فيه على أبواب الأصول جميعها، ولم يفتْهُ إلاّ اليسير منها، وقد اعتمد فيه على أمهات هذا العلم، وامتاز بحسن التبويب والترتيب، والتقسيم والتنظيم، وذلك بأسلوب سهل مختصر غير مخل.

ومصنف هذا الكتاب هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (٦٨٤هـ)، إمام من أئمة أصول الفقه، شهد له من ترجم له وغيرهم بإمامته ورسوخه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على قسمين:

القسم الأول: القسم الدراسي: وقد اشتمل على ثلاثة فصول: الأول: التعريف بالمؤلِّف، الثاني: التعريف بالكتاب، الثالث: نُسخ الكتاب ومنهج التحقيق.

القسم الثاني: القسم التحقيقي: وهو القسم الذي اجتهدت فيه بإخراج النص كما أراده مصنفه حسب المنهج العلمي المتبع، بمقابلته بنسخه الخطية، مع عزو الآيات وتخريج الأحاديث، وتحرير الأقوال، وتوثيق النصوص، بما يقتضيه المنهج العلمي في التحقيق.

وفي الأخير قمت بوضع فهارسَ تفصيلية مقربة للكتاب ومقدمته الدراسية.

العنوان: استدراكات الطوفي على الأصوليين من خلال شرح مختصر الروضة– جمعاً ودراسة

الباحث: صالح بن علي العميريني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف الدراسة: لجمع استدراكات الطوفي على علماء أصول الفقه، ودراستها، وبيان مثارات الغلط في الآراء المستدرك عليها حسب رأي الطوفي، ومناقشتها، وكذلك بيان الاستدراكات التي اجتهد فيها الطوفي أو التي قلد فيها غيره، لمعرفة استقلاليته وتميزه العلمي.

وقد تمّ في هذه الدراسة: جمع ٢٢٢ استدراكًا، وتصنيفها، ومن ثمّ دراستها، وقد خالف الباحث بعض هذه الاستدراكات، وبيّن وجهة نظره فيها.

وقد توصّل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أنّ استدراكات الطوفي شملت كثيراً من المجالات كالحدود، والتقاسيم، والأدلة، والاستدلال، وغيرها. وأنّ الطوفي قد اجتهد فيما نسبته ٣٤٪ من هذه الاستدراكات، وهي نسبة ليست بالقليلة في كتاب كبير كهذا، وأنّ مصادر الطوفي كثيرة وواسعة مما يدلّ على سعة اطلاعه –رحمه الله–.

العنوان: منهج الاستدلال بالنص عند الشيخ عبد العزيز بن باز– دراسة استقرائية تحليلية

الباحث: عبد الرحمن بن أحمد الحمد

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

من أعظم من اشتغل في الفتوى في هذا الزمن الإمام عبدالعزيز بن باز–رحمه الله–ولما لفتاويه من تأثير بالغ نظراً لاقترانها الدائم بالأدلة الشرعية فلا تكاد تخلوا فتوى من دليل، وعليه فلابد من إظهار هذا المنهج الأصولي وتجليته للناس، فبدأت هذه الرسالة بتمهيد ذكرت فيه ترجمة للإمام عبدالعزيز بن باز – رحمه الله– شملت اسمه ونسبه ومولده وطلبه للعلم وأخلاقه وشيوخه وتلاميذه وأبرز أعماله ومن ذلك الفتوى وحال الشيخ معها وثناء العلماء عليه ومؤلفاته وأخيراً وفاته.

ثم ذكرت تعريفاً ببعض مصطلحات العنوان وهي: المنهج والاستدلال والنص، عرفتها باعتبارين: الأول: تعريف كل لفظ على حده. الثاني: باعتباره لقباً.

وبعد استقراء تام للكتاب موضوع الدراسة وهو: "مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ ابن باز– رحمه الله–جمع الدكتور محمد بن سعد الشويعر" وتحليل للفتاوى لاستخراج منهجه في الاستدلال بالنص الشرعي، قمت باستخراج المسائل الأصولية الموجودة في الخطة من كلام الشيخ–إن وجد–ورأيه فيها، فإن لم أجد فأستنبطه استنباطاً، ثم أدلل عليه وأبينه ببعض الأمثلة والتطبيقات، وهذه المسائل قسمتها إلى خمسة فصول:

الفصل الأول: منهجه–رحمه الله–في تمسكه بالنص.

الفصل الثاني: منهجه–رحمه الله–في فقهه للنص.

الفصل الثالث: منهجه–رحمه الله–في تحقيق مناط النص.

الفصل الرابع: منهجه–رحمه الله–في دفع تعارض الأدلة الشرعية.

الفصل الخامس: منهجه–رحمه الله–في دفع تعارض دلالات الألفاظ.

العنوان: دلالات الألفاظ عند الإمام البدر العيني في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" – جمعاً ودراسةً ومقارنةً

الباحث: عبد اللطيف بن ابراهيم الشاهين

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا عرض بصورة موجزة مختصرة لرسالة الماجستير والتي كانت بعنوان: (**دلالات الألفاظ عند الإمام البدر العيني في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" – جمعاً ودراسةً**)، قدمها الطالب/ عبداللطيف بن ابراهيم الشاهين إلى قسم أصول الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في أصول الفقه.

وهذه الرسالة مكونة من مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة وفهارس.

أما المقدمة: فشملت على الافتتاحية ، والإعلان عن الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وخطته، وبيان منهج البحث.

وأما التمهيد: ذكرت فيه ترجمة موجزة لبدر الدين العيني، والتعريف بكتابه عمدة القاري.

أما **الباب الأول**: فذكرت فيه أقسام دلالات الألفاظ عند البدر العيني وجعلته في أربعة فصول :

الفصل الأول : تقسيم اللفظ من حيث وضعه للمعنى.

الفصل الثاني : تقسيم اللفظ من حيث الظهور والخفاء.

الفصل الثالث : تقسيم اللفظ باعتبار استعماله في المعنى.

الفصل الرابع : تقسيم اللفظ من حيث كيفية الدلالة على المعنى.

وأما **الباب الثاني**: البيان وحروف المعاني عند البدر العيني

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أحكام البيان وأقسامه.

الفصل الثاني : التخصيص والنسخ.

الفصل الثالث : حروف المعاني.

وفي خاتمة الرسالة قمت بوضع أهم النتائج والتوصيات، والفهارس الفنية المقربة لمادة الرسالة، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا وعلى آله وأصحابه أجمعين.

العنوان: الاستدلال للقواعد الفقهية من القرآن الكريم– دراسة مقارنة

الباحث: عبد المجيد بن عبد الله المالك

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

نظراً للحاجة الماسة لتأصيل القواعد الفقهية التي يندرج تحتها من الفروع والثمار الفقهية ما لا يحصى، جاء هذا البحث ليعمل على تأصيل بعض القواعد الفقهية من القرآن الكريم، وجاء أيضاً ليبرز أثر علماء التفسير على تقوية دعائم التأصيل الفقهي.

وجاء أيضاً ليسدد القصور في تأصيل علماء القواعد الفقهية للقواعد من القرآن الكريم واكتفائهم بالتأصيل من السنة، وجاء أيضاً ليجمع ما تفرق من المادة العلمية في كتب علماء الفقه والقواعد والتفسير والأصول.

وجاء أيضاً ليبرز مقاصد الشارع الحكيم في التشريع من خلال إبراز الأدلة الدالة على كليات الفقه، ومجالاتها.

وقد قام هذا البحث على مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة وفيها: أهمية الموضوع و سبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

أما التمهيد فاشتمل على أربعة مباحث:

الأول: تعريف القواعد لغة واصطلاحاً.

الثاني: المقارنة بين تعريف المفسرين وتعريف علماء القواعد.

الثالث: التقعيد في القرآن الكريم.

الرابع: كيفية تناول علماء التفسير للقواعد الفقهية الخمس الكبرى.

أما الباب الأول ففيه القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وقد جاءت في خمسة فصول:

الأول: وفيه قاعدة ((الأمور بمقاصدها)).

الثاني: وفيه قاعدة ((اليقين لا يزول بالشك)).

الثالث: وفيه قاعدة ((المشقة تجلب التيسير)).

الرابع: وفيه قاعدة ((لا ضرر ولا ضرار)).

الخامس: وفيه قاعدة ((العادة محكمة))

وكلّ من هذه الفصول جاء فيها أربعة مباحث:

الأول: معنى القاعدة وأهميتها.

الثاني: الاستدلال بالقرآن على القاعدة.

الثالث: الاستدلال بالقرآن على القواعد المتفرعة عن القاعدة.

الرابع: الاستدلال بالقرآن على ما يستثنى من القاعدة.

الفصل الثاني: الاستدلال بالقرآن على قاعدة (اليقين لا يزول بالشك).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة وأهميتها.

المبحث الثاني: الاستدلال بالقرآن على القاعدة.

المبحث الثالث: الاستدلال بالقرآن على القواعد المتفرعة عن القاعدة.

الفصل الثالث: الاستدلال بالقرآن على قاعدة (المشقة تجلب التيسير).

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة وأهميتها.

المبحث الثاني: الاستدلال بالقرآن على القاعدة.

المبحث الثالث: الاستدلال بالقرآن على القواعد المتفرعة عن القاعدة.

المبحث الرابع: الاستدلال بالقرآن على ما يستثنى من القاعدة.

الفصل الرابع: الاستدلال بالقرآن على قاعدة (لا ضرر ولا ضرار).

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة وأهميتها.

المبحث الثاني: الاستدلال بالقرآن على القاعدة.

المبحث الثالث: الاستدلال بالقرآن على القواعد المتفرعة عن

القاعدة.

المبحث الرابع: الاستدلال بالقرآن على ما يستثنى من القاعدة.

الفصل الخامس: الاستدلال بالقرآن على قاعدة (العادة محكمة).

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: معنى القاعدة وأهميتها.

المبحث الثاني: الاستدلال بالقرآن على القاعدة.

وأما الباب الثاني فقد ذكرت فيه خمسة عشر فصلاً من القواعد الكلية دون الكبرى، وهي:

الفصل الأول: قاعدة (إعمال الكلام أولى من إهماله).

الفصل الثاني: قاعدة (التابع تابع).

الفصل الثالث: قاعدة (الوسائل لها أحكام الغايات).

الفصل الرابع: قاعدة (الاجتهاد لاينقض بالاجتهاد).

الفصل الخامس: قاعدة (الجزاء من جنس العمل).

الفصل السادس: قاعدة (البينة على المدعي).

الفصل السابع: قاعدة (المعاملة بالمثل).

الفصل الثامن: قاعدة (الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان).

الفصل التاسع: قاعدة (الأصل في العقود الصحة واللزوم).

الفصل العاشر: قاعدة (السؤال معاد في الجواب).

الفصل الحادي عشر: قاعدة (الراضي كالفاعل).

الفصل الثاني عشر: قاعدة (إذا زال المانع عاد الممنوع).

الفصل الثالث عشر: قاعدة (كل جان جنايته عليه).

الفصل الرابع عشر: قاعدة (المرء مؤاخذ بإقراره).

الفصل الخامس عشر: قاعدة (الأصل في الأشياء الإباحة).

وكلُ فصل من هذه الفصول جاء فيه مبحثان :

المبحث الأول: معنى القاعدةِ وأهميتها.

المبحث الثاني: الاستدلال بالقرآن على القاعدة.

ثم خُتم البحث بالخاتمة، وفيها أبرز النتائج والتوصيات والنتائج العلمية.

العنوان: المختصر في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بأبي اللحام (٧٥٢ – ٨٠٣ هـ) – دراسة وتحقيقاً

الباحث: علي بن حسين العبد الإله

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه. وبعد:

فهذه رسالة مقدَّمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة في جامعة القصيم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الفقه، وهي بعنوان: "المختصر في أصول الفقه لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد البعلي المعروف بابن اللحام (٧٥٢-٨٠٣ هـ) دراسةً وتحقيقاً".

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين رئيسيَّين هما: القسم الدراسي، والقسم التحقيقي.

فأما القسم الدراسي فاشتمل على فصلين؛ الفصل الأول: في التعريف بالمؤلف. والفصل الثاني: في التعريف بالكتاب المحقَّق.

وأما القسم التحقيقي: فحقَّقت فيه كتاب "المختصر في أصول الفقه لابن اللحام" كاملاً مقدِّما بيانَ المنهج العلمي الذي اتبعته في تحقيق النص، ووصف النسخ الخطية التي اعتمدت عليها، وهي خمس نسخ تامة للكتاب، وجعلت في نهايته عدة فهارس تخدم النص المحقَّق.

وكتاب "المختصر في أصول الفقه لابن اللحام" كتاب في علم أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، شامل لمباحث هذا العلم، ومعتنٍ بذكر الخلاف والوفاق، مع اختصار في العبارة، وتجريد من الأدلة.

العنوان: القواعد الفقهية المحكي فيها الإجماع– دراسة نظرية تطبيقية

الباحث: علي بن محمد السعوي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

يتناول البحث القواعد الفقهية التي حكي فيها الإجماع، ويقوم بالتحقق من قوة تلك الإجماعات وقطعيتها؛ وذلك عبر استقراء ما ورد عن العلماء فيها، ودراسة حقيقتها وحجيتها، وبيان أدلة تلك الإجماعات ومدى صحة الاستدلال بها، والاعتراضات، وكذلك دراسة الخلاف فيها عند وجوده، وقد جاء الفصل الأول في القواعد الفقهية الكبرى المحكي فيها الإجماع، ثم كان الفصل الثاني في القواعد الفقهية المتفرعة عن الكبرى المحكي فيها الإجماع، وقد تحدث الفصل الثالث عن القواعد الفقهية غير الكبرى المحكي فيها الإجماع.

العنوان: مظاهر الانحراف في الاستدلال عند المعاصرين– دراسة نقدية– الصحف الخليجية أنموذجاً

للعامين: ١٤٣٥هـ، ١٤٣٦هـ

الباحث: عمر بن محمد الشمـري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تناول البحث تأصيل المفهوم الاستدلاليّ المنضبطِ وَفقَ منظورِ الشرعِ على ما قَررهُ علماءُ الأصولِ، وكذلك مظاهر الانحراف الاستدلالي، ثم تناول البحث في تطبيقاته رصد الاستدلال المنحرف في مقالات الصحف الخليجية، والرد عليها من خلال القواعد الأصولية، كما تناول أثر الإعلام وتأثيره في صياغة العقول وتغيير المفاهيم ومحاولته في العبث بالأصول الاستدلالية.

وجاء البحث في مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وفهارس، وكان في الفصل الأول الجانب التأصيلي وهو : تناول تاريخ نشأة الاستدلال ومراحل تطوره، وواقعه بين الانضباط والانحراف، وفي بقية الفصول جاءت التطبيقات والردود كما في الفصل الثاني: والذي تناول الانحراف في الاستدلال من جهة النصوص ودلالات الألفاظ، والفصل الثالث: تناول الانحراف في الاستدلال بالمقاصد والمصالح، والفصل الرابع: تناول الانحراف في الاستدلال من جهة تعظيم دور العقل وتوسيع حق الاجتهاد.

العنوان: الاستدلال بالظن عند الأصوليين– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: عمر بن محمد المهوس

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الاستدلال بالظن عند الأصوليين بحث تدرس من خلاله أحكام الظن التأصيلية, ببيان مفهوم الظن وحقيقته, ومنزلته بين مراتب الإدراك مع بيانها, ومراتبه وحجيته, وشروط العمل به, وما يلحق ذلك من حكم مخالفته والاجتهاد فيه وتعارضه مع غيره, وصحة العمل به في القواعد الأصولية, ومن ثم تتبع المسائل الأصولية التي استند في تقريرها على الظن, مع بيان موطن الظن فيها, وصحة الاستدلال به, واقتصار الاستدلال عليه من عدمه, مرتبة هذه المسائل على الأبواب الأصولية: المقدمات والأحكام, والأدلة, ودلالات الألفاظ, والاجتهاد والتقليد, والتعارض والترجيح.

العنوان: الآراء الأصولية لابن أبي جمرة المالكي من خلال كتابه "بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها" – جمعاً ودراسة

الباحث: فارس بن حمد الركف

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :

(عنوان الرسالة) : الآراء الأصولية لابن أبي جمرة الأندلسي من خلال كتابه "بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها" (جمعاً ودراسة)

من نعم الله على هذه الأمة أن حفظ لها دينها, وجعل فيها ورثة للأنبياء، يدعون إلى الله، ويعلمون الناس الخير، ومن هؤلاء العلماء الإمام عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المالكي، الذين قضى حياته في العلم تعلمًا وتعليمًا ودعوة, ولد ونشأ في الأندلس، وتلقى العلم على علمائها، ثم تنقل بين بلدان المغرب الإسلامي حتى وافته المنية في مصر سنة ٦٩٥هـ .

وكان فقيهاً أصولياً عالمًا بالحديث, وله في ذلك مختصرٌ سماه : **(جمع النهاية في بدء الخير والغاية)** انتخب فيه أحاديث من صحيح الإمام البخاري, ثم شرحها في كتاب سماه : **(بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها)**, حوى لطائف نفيسة، واستنباطات فريدة، جعلت شراح الحديث من بعده ينقلون عنه كثيرا .

ولما كان هذا الكتاب بهذه المكانة، ورغبة مني في خدمة علم هذا الإمام الجليل, اخترت أن أجمع الآراء الأصولية التي بثها في شرحه، ثم أنظمها على أبواب أصول الفقه, محاولا فيها تحرير رأيه, ومعرفة أدلته في المسائل التي استدل لها، كما هو مبين في منهج البحث .

بدأت هذه الرسالة بمقدمة ذكرت فيها : مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وحدوده، وأسباب اختياره، ومنهجه، وخطته، ثم تمهيد فيه ثلاثة مباحث : الأول : التعريف بابن أبي جمرة، والثاني : التعريف بكتاب بهجة النفوس، والثالث : منهج ابن أبي جمرة في أصول الفقه، ثم أربعة فصول، الفصل الأول : آراءه الأصولية في الحكم الشرعي ولوازمه، والفصل الثاني : آراءه الأصولية في الأدلة، والفصل الثالث : آراءه الأصولية في دلالات الألفاظ، والفصل الرابع : آراءه الأصولية في الاجتهاد والإفتاء، والتعارض والترجيح، ثم خاتمة : فيها أهم النتائج والتوصيات . وبعدها الفهارس العلمية .

أسأل الله أن يتقبل جهدي وينفع به، وأسأله العفو والغفران عن الخطأ والزلل ..

العنوان: قضايا أصول الفقه في طبقات الحنابلة وذيله – جمعاً ودراسةً

الباحث: فاطمة بنت فضي المخلفي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

فهذا ملخص للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية, بجامعة القصيم, لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه, بعنوان:

"قضايا أصول الفقه في طبقات الحنابلة وذيله جمعاً ودراسة" من الطالبة: فاطمة بنت فضي بن محمد المخلفي.

وهذا البحث يقوم على جمع المسائل الأصولية من كتاب طبقات الحنابلة للقاضي ابن أبي يعلى, وكتاب الذيل على طبقات الحنابلة للحافظ ابن رجب, ودراستها وفق ما هو مقرر في كتب الأصول, ثم دراسة المسألة المستخرجة داخل المذهب الحنبلي وبيان من وافق أو خالف صاحب المسألة من الحنابلة وبيان القول المعتمد عندهم, وكذلك جمع المؤلفات الأصولية الواردة في الكتابين.

وقد انتظمت الدراسة في مقدمة, وتمهيد, وثلاثة فصول, وخاتمة.

المقدمة اشتملت على مشكلة البحث وأهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهدافه وحدوده والدراسات السابقة ومنهج البحث والإجراءات المتبعة فيه.

التمهيد وفيه نبذة موجزة عن علم أصول الفقه عند الحنابلة.

وأما فصول البحث فثلاثة فصول: الفصل الأول في التعريف بكتاب طبقات الحنابلة وذيله ومؤلفيهما وبيان عنايتهما بأصول الفقه.

وأما الفصل الثاني ففي المسائل الأصولية الواردة في الكتابين, وقد اشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في الأحكام الشرعية والتكليف, وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني في الأدلة الشرعية, وفيه ثلاثة مطالب

المبحث الثالث في الاجتهاد والتقليد والفتوى والتعارض والترجيح, وفيه مطلبان.

وأما الفصل الثالث في المؤلفات الأصولية الواردة في الكتابين, وذلك بالتعريف بمؤلفيها ثم التعريف بالكتاب من حيث كونه مخطوطاً أو مطبوعاً, والدراسات التي قامت حوله.

الخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها, ومنها:

١- بلغ عدد المسائل الواردة في الكتابين خمساً وأربعين مسألة وهذا يدل على مدى اهتمام القاضي ابن أبي يعلى والحافظ ابن رجب -رحمه الله- بمسائل هذا العلم.

٢- كان للحنابلة أثراً واضحاً في أصول الفقه حيث بلغ عدد المؤلفات الأصولية في الكتابين ثلاثة وأربعين كتاباً.

٣- تصريح القاضي ابن أبي يعلى والحافظ ابن رجب بآرائهما الأصولية أثناء نقل المسائل لصاحب الترجمة.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

العنوان: دلالات الألفاظ وتطبيقاتها عند الطاهر بن عاشور – جمعاً ودراسةً

الباحث: عاصم بن محمد الخضيري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمـد لله ، والصـلاة والسـلام علـى رسـول الله ، وعلـى آلـه وصـحبه أجمعـين أما بعد :

فقد تناولتُ في هذه الرسالة موضوع : دلالات الألفاظ وتطبيقاتها عند الطاهر ابن عاشور — جمعاً ودراسة – .

وقد اشتملت الرسالة على مقدمة ، وتمهيد ، وخمسة أبواب ، وخاتمة .

أما المقدمة : فاشتملت على أهمية الموضوع ، وأبرز أسباب اختياره ، وأهداف دراسته ، والدراسات السابقة ، وخطة البحث ، ومنهجي فيه .

وأما التمهيد فاشتمل على : ترجمة للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، وتبيين لمفهوم دلالات الألفاظ ، وتعريفها ، وذكر أنواعها .

الباب الأول : تحدثت فيه عن دلالات الألفاظ باعتبار الطلب ونوعيه : من أمر ونهي ، والقواعد الأصولية الداخلة تحتهما ، وتطبيقاتهما الأصولية عند ابن عاشور .

أما الباب الثاني : فاشتمل الكلام فيه عن دلالات الألفاظ باعتبار الشمول ، وقد ضم ثلاثة فصول : الفصل الأول : العام وتطبيقاته .

وقد تناول هذا الفصل مبحث : العام الذي أريد به الخصوص .

ومبحث : صيغ العموم وأنواعه ، ومبحث : عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة والأمكنة ، ومبحث : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، والخطاب لغير معين يعم كل مخاطب ، ومبحث : العام المخصوص يبقى عاماً فيما عدا ما خُصص ، وخطاب المشافهة والمواجهة ، وأخيراً مبحث : العام المتأخر عن العمل . وأما الفصل الثاني : فالخاص وتطبيقاته .

فقد تمت فيه دراسة مبحث : التخصيص بالنص وأنواعه ، ومبحث : التخصيص بالقياس ، والتخصيص بالعرف ، والتخصيص بالعقل ، والتخصيص بالاستثناء وأنواعه ، والتخصيص بالغاية .

والفصل الثالث : الإطلاق والتقييد ، وقد درست فيه المبحث الوحيد فيه وهو: حمل المطلق على المقيد .

ثم تناولت الباب الثالث فدرست فيه دلالات الألفاظ باعتبار كيفية الدلالة ، وفصليه : الفصل الأول : المنطوق ، ومبحثه الوحيد : حجية المنطوق .

وأما الفصل الثاني فاستعرضت الكلام فيه عن : المفهوم ، ومباحثه المنضمة تحته: مفهوم الموافقة ، ومفهوم المخالفة .

الباب الرابع : تناولت فيه أنواع الكلام باعتبار الوضوح ، وفصليه :

الفصل الأول : الإجمال ، ومبحثه : ورود الإجمال في القرآن .

والفصل الثاني كان عن : البيان ، وذكرت مبحثيه :

الأول : لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة .

والثاني : يجوز تأخير البيان إلى وقت الحاجة .

الباب الخامس : بحثت فيه بحثاً مفصلاً عن حروف المعاني والذي اشتمل الباب فيه على ثمان فصول :

الفصل الأول : العطف يقتضي المغايرة .

الفصل الثاني : (الواو) العاطفة لمطلق الجمع .

الفصل الثالث : (الفاء) العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب .

الفصل الرابع : (ثم) تفيد الترتيب الرتبي .

الفصل الخامس : (حتى) و(إلى) حرفا غاية .

الفصل السادس : (مِن) تفيد ابتداء الغاية .

الفصل السابع : (اللام) تفيد الاختصاص والملك .

الفصل الثامن : (أو) تفيد الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء .

الخاتمة : ذكرت فيها أهم النتائج ، والتوصيات التي توصلت إليها .

العنوان: فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم (ت٩٧٠هـ) (من بداية "الكلام على المشترك" إلى "النهي عن الشيء أمر بضده") – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: فايز بن صبيح بن ديوان الشمري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذا البحث هو تحقيق لكتاب فتح الغفار، وفتح الغفار هو شرح لكتاب المنار للنسفي، ذي القيمة العالية عند الحنفية خاصة، وعند الأصوليين عامة، وقد شُرح الكتاب شروحاً كثيرةً، وكان من أهم الشروح له هذا الشرح.

والشارح ابن نجيم هو عالم جليل أصولي، فقيه من كبار علماء الحنفية ومحققيهم، وله المؤلفات الكثيرة.

وقد تميز شرحه هذا بالنقد العلمي والتعقبات الدقيقة لكتاب المنار وشرحه كشف الأسرار للمصنف النسفي.

وقد اعتمد في كتابه على مصادر كثيرة شملت علوماً عدة، في الأصول والفقه واللغة وغيرها.

والكتاب له أثر ظاهر في المؤلفات الأصولية بعده، فقد اعتمده كثير من محققي شروح المنار المتأخرين، بل حتى في تصوير المسائل الفقهية، فصار من المصادر الأصلية في التراث الأصولي.

وقد تمت مقابلة الكتاب على خمس نسخ خطيّة، ودراسة وتحقيق الكتاب وفق القواعد المعتبرة في منهج التحقيق، والتعليق عليه، من شرح غرائبه، وتفسير مصطلحاته، وعزو آياته وأحاديثه، والترجمة لأعلامه، وما إلى ذلك مما هو من وظيفة المحقق.

وكان الكتاب في مقدمة، وقسمين:

- قسم دراسي فيه ثلاثة فصول، اشتملت على التعريف بالإمام النسفي وكتابه المنار، وما بذل من الجهود العلمية لخدمته، والتعريف بابن نجيم وكتابه فتح الغفار، مع تقييم اشتمل على المزايا والملاحظات، وكذلك ما خالف وتعقب فيه ابن نجيم ما جاء في كتاب المنار وشرحه للنسفي، مع مقارنة بين كتاب فتح الغفار لابن نجيم وشرح المنار للبابرتي المتوفى سنة ست وثمانين وسبعمائة، وفي خاتمة القسم ما يتعلق بنُسخ الكتاب ومنهج التحقيق.
- وقسم تحقيقي يشمل ضبط النص وتحقيقه، والتعليق على المسائل، أو إضافة أو استدراك.

كما وضعت الفهارس المقربة لمادة الكتاب.

العنوان: القواعد الفقهية لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي في شرحه على مختصر الخرقي

الباحث: لمى بنت محمد المنصور

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

احتوت الرسالة على :التعريف بالزركشي وكتابه شرح مختصر الخرقي ، ثم التعريف بشرح الزركشي على مختصر الخرقي ، ثم ذكر القواعد الخمس الكبرى

القاعدة الكبرى " لا عمل إلا بنية" والقواعد المتفرعة عنها

القاعدة الكبرى " العفو لدفع المشقة" والقواعد المتفرعة عنها

قاعدة " اليقين لا يزول بالشك" والقواعد المتفرعة عنها

قاعدة "لا ضرر ولا ضرار " والقواعد المتفرعة عنها

قاعدة " متى انفردت العادة عمل بها" والقواعد المتفرعة عنها

تؤكد الدراسة على الملكة العلمية الفائقة والتأصيل الشرعي الواضح لدى الإمام الزركشي رحمه الله تعالى خاصة في علم القواعد الفقهية، وتخريج الفروع والتطبيقات عليها ،والحرص الشديد على الاستدلال للقاعدة بنصوص من الكتاب، والسنة، والاستشهاد بأقوال الصحابة، وكتاب "شرح الزركشي" يعد من أهم كتب الفقه الحنبلي، وأحد المصادر الفقهية القيمة.

العنوان: حلية المفتي وجواب المستفتي للقاضي عثمان بن علي الجبلجيوي (ت ٧٨٢هـ) – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: محمد بن سعد صنيدح المطيري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله:
هذه رسالة علمية تقدم بها: خالد بن عبدالهادي بن عواض المطيري، إلى قسم أصول الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير) في أصول الفقه بعنوان: (كتاب الخمسين المشهور بأصول الشاشي دراسةً وتحقيقاً).

وهذه الرسالة مكونة من: مقدمة البحث وقسم الدراسة وقسم التحقيق والفهارس الفنية، وهي مقسمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها الاستفتاح والإعلان عن الموضوع وبيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة له وخطة ومنهج البحث والصعوبات التي واجهتني والشكر والتقدير.

القسم الأول: قسم الدراسة بعنوان: الشاشي وكتابه الخمسين المشهور بـ"أصول الشاشي".

وفيه فصلان:

الفصل الأول: ترجمة المصنف

وفيه تسعة مباحث.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

وفيه تسعة مباحث.

القسم الثاني: قسم التحقيق

يحتوي هذا القسم بالجملة على جل موضوعات علم أصول الفقه، وقد جعلها المصنف رحمه الله في أربعة مباحث رئيسة تضم عدداً من الفصول، وهي على النحو التالي:

١ – المبحث الأول: في كتاب الله تعالى.

وهذا المبحث يتضمن عدداً من الفصول تناول فيها بحث موضوعات ومسائل دلالات الألفاظ، وحروف المعاني.

٢ – المبحث الثاني: في سنة رسول الله ﷺ .

٣ – المبحث الثالث: في الإجماع.

٤ – المبحث الرابع: في القياس.

وفي نهاية الرسالة قمت بوضع الفهارس الفنية المقربة لمادة الرسالة.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

العنوان: البلبل في أصول الفقه لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (٦٧٥-٧١٦هـ) – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: محمد بن طارق الفوزان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه. وبعد :

فهذه رسالة علمية مقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة في جامعة القصيم لنيل درجة الماجستير بعنوان : " البلبل في أصول الفقه لنجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي (٦٧٥-٧١٦) دراسة وتحقيقا ".

وقد اشتملت هذه الرسالة على قسمين رئيسين هما : القسم الدراسي، والقسم التحقيقي :

فأما القسم الدراسي فقد اشتمل على فصلين : الفصل الأول تطرقت فيه لترجمة المؤلف، والفصل الثاني تطرقت فيه لدراسة الكتاب المحقق، وختمت هذا القسم بملاحق تخدم الترجمة والدراسة.

وأما القسم التحقيقي : فقد حققت فيه كتاب " البلبل في أصول الفقه " المسمى بـ : " مختصر الروضة في أصول الفقه "، وقدمت بين يدي التحقيق وصف النسخ الخطية التي اعتمدتها وهي أربع، ووصف النسخ الخطية التي لم أعتمدها وهي أربع كذلك، وبينت المنهج العلمي الذي اتبعته في تحقيق النص، ثم أثبت الكتاب المحقق من أوله إلى آخره، وأردفت العمل بفهارس عديدة تخدم النص المحقق.

وكتاب " البلبل في أصول الفقه " مختصر من كتاب " روضة الناظر وجنة المناظر " تأليف : عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت ٦٢٠). والكتاب المحقق قد اشتمل على مباحث أصول الفقه كاملة، مع الأقوال، والأدلة، بأسلوب مختصر.

الباحث : محمد بن طارق بن علي الفوزان

الأربعاء ١٢ رجب ١٤٣٤

العنوان: أثر قول الصحابي في الأدلة المتفق عليها

الباحث: محمد بن عثمان العريني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده محمداﷺ وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فلقد كان النظر في آراء الصحابة، وأقوالهم، وطرق روايتهم لسنة النبيﷺ، وما يترتب على هذه الرواية من مسائل وأحكام، محل اهتمام علماء أصول الفقه في كل زمان، فتتالت كتب علم الأصول على النظر في هذه المسألة، والبحث في حجيتها، وما للصحابي من علاقة وأثرٍ بباقي الأدلة المتفق عليها.

لذا فقد رأيت بعد الاستعانة بالله أن يكون عنوان رسالتي لنيل درجة الماجستير هو: «أثر قول الصحابي في الأدلة المتفق عليها».

وهو يُعنى بدراسة الصحابي، وعلاقته بالأدلة، وما لقوله وفعله وحكمه من أثر خاص، ليس موجوداً فيمن جاء بعده من المجتهدين.

وقد جاءت هذه الرسالة مشتملة على خطة تحوي: مقدمة، وتمهيداً، وأربعة فصول، وخاتمة، وفهارس.

فجاء في المقدمة الإعلان عن الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، مبيناً بعد ذلك الدراسات السابقة، والأهداف التي أصبو إلى تحقيقها، وخطتي في بحث هذا الموضوع، معرجاً بعد ذلك على المنهج المتبع في كتابة البحث.

ثم مهدت لهذا الموضوع في ستة مباحث، تحدثت فيها عن التعريف بالصحابي لغة واصطلاحاً، وعن طرق معرفة الصحابة، متحدثاً بعد ذلك عن فضلهم وعدالتهم، ثم تحدثت بعد ذلك عن المراد بقول الصحابي، واختتمت التمهيد بذكر المسائل المنبنية على تعريف الصحابي.

ثم تحدثت في الفصل الأول عن مسائل مهمة تتعلق بأثر قول الصحابي﷛ في مباحث الكتاب والسنة ودلالتهما، في ثمانية مباحث فتحدثت عن حكم تفسير وحكم تأويل الصحابي﷛ للنص، مثنياً بعد ذلك عن أثر قوله ﷛ في ألفاظ الرواية، وكان المبحث الثالث عن أثر بيان الصحابي﷛ لمجمل الكتاب والسنة ثم تحدثت عن أثر قوله﷛ في دلالة الأمر والنهي، وعن أثر قوله﷛ في تخصيص العام وتقييد المطلق، ثم تحدثت في المبحث السابع عن أثر مخالفة الصحابي﷛ للحديث ثم اختتمت هذا الفصل بالحديث عن أثر النسخ بقول الصحابي﷛.

وأما الفصل الثاني فكان الحديث فيه عن أثر قول الصحابي﷛ في مباحث الإجماع، وتطرقت في هذا الفصل بالحديث عن إجماع الصحابة﷛، وعن أثر قول الصحابي﷛ في الإجماع السكوتي، مختتماً هذا الفصل بالحديث عن حكم انعقاد الإجماع ببعض الصحابة﷛.

وأما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن أثر قول الصحابي﷛ في مباحث القياس، مفصلاً القول في أثر قول الصحابي﷛ في العلة، وعن حكم مخالفة قول الصحابي﷛ للقياس.

وأما الفصل الرابع: فكان الحديث فيه عن أثر الصحابي﷛ في مباحث الترجيح، مشتملاً على مباحث مهمة في الحديث عن حكم الترجيح بقول الصحابي﷛، سواء كان هذا الترجيح عن طريق القول أو عن طريق العمل، ثم اختتمت هذا الفصل بالحديث عن طرق الترجيح بحسب حال الصحابي﷛.

ثم كانت خاتمة هذه الرسالة مشتملة على أهم النتائج المستخلصة من البحث.

وفي نهاية هذه الرسالة كانت الفهارس على النحو التالي:

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث النبوية.

٣. فهرس الآثار.

٤. فهرس الأعلام المترجم لهم.

٥- فهرس المسائل الفقهية.

٦. فهرس المصادر والمراجع.

٧. فهرس الموضوعات.

ثم إن أملي بعد أن انتهيت من كتابة هذه الرسالة، أن أكون قد سعيت في تحقيق عدد من الأهداف التي تعود علي وعلى المكتبة الأصولية بالفائدة والنفع، وتتلخص هذه الأهداف بما يلي:

أولاً: بيان المعنى المراد بالصحبة، والصحابةﷺ، وبيان فضلهم، وعدالتهم، وبيان من يستحق أن ينال شرف هذا اللقب.

ثانياً: توضيح العلاقة بين أقوال الصحابةﷺ، وبين باقي الأدلة المتفق عليها عند الأصوليين، ودفع ما قد يُتوهم من تعارض بينها.

ثالثاً: الاعتذار لأصحاب رسول الله ﷺ في حال مخالفتهم لنصوص الكتاب والسنة، وبيان مأخذهم واجتهادهم حال المخالفة، ورد شبهة خروجهم عن اتباع نصوص الكتاب والسنة.

رابعاً: بيان علاقة الصحابةﷺ القوية بالإجماع، وصحة انعقاده في زمنهم، والخلاف في حصوله في غير زمنهم، وما يترتب على ذلك من آثار وأحكام.

خامساً: بيان شيء من الآثار الفقهية المترتبة على أقوال الصحابةﷺ، وتفاسيرهم، وتأويلهم، وتخصيصهم، وتقييدهم، وما يترتب على فعلهم أو تركهم من صرف للأمر أو النهي، وما قد يفهم من فعلهم، أو تركهم، أنه دليل على إحكام أو نسخ.

العنوان: دراسة تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية

الباحث: محمد بن مفتاح الفهمي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فهذا عرض بصورة موجزة مختصرة لرسالة الماجستير والتي كانت بعنوان: (دراسة تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية)، وهي رسالة تعنى بدراسة تأصيل أهم الفروع الطبية مخرجة على القواعد الفقهية مع إرفاق بعض آراء الأطباء المختصين في ذلك، وتلخصت مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما أهمية القواعد الفقهية في تخريج أحكام المسائل الطبية؟، وما كيفية تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية؟، وما علاقة المسائل الطبية بالقواعد الفقهية المخرجة عليها؟، وهل المسائل الطبية بحاجة إلى قواعد تُخرَّج عليها حتى يسهل استحضار حكمها؟

وبرزت أهمية الموضوع من خلال: كثرة المسائل المتعلقة بالطب نتيجة لتطوره، فكثرت تبعًا لذلك المسائل المستجدة، والأسئلة والاستفسارات من عامة الناس، ومن الأطباء والمرضى.

والقواعد الفقهية يَسهل حفظها وإلحاق جمع من المسائل بها فتسهل على الناس أحكامها.

وكان من أسباب اختياري للموضوع حاجة الناس الماسة للمسائل الطبية مخرجة على القواعد الفقهية، وقلة البحوث التي تعنى بهذا الجانب.

وكان من أهداف البحث: أن أبين أهمية القواعد الفقهية في تخريج المسائل الطبية عليها، وكيفية تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية، وعلاقة المسائل الطبية بالقواعد الفقهية المخرجة عليها، مع بيان تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية، وبيان وجه تخريجها على هذه القواعد.

وكان منهجي في البحث استقرائيًا تحليليًا وفقاً للآتي:

صنفت المسائل الطبية حسب القاعدة المندرجة تحتها، وعرّفت بالمسألة الطبية عند الحاجة لذلك، ولم يكن بوسعي حصر واستقصاء جميع المسائل الطبية، لكني اجتهدت في تخريج، أهمها مما تكثر الأسئلة عنه، ومما تمت دراسته في المجامع الفقهية، والندوات العلمية،

وعرفت بالقاعدة الفقهية في اللغة والاصطلاح على وجه الاختصار، وذكرت أدلة القاعدة من الكتاب والسنة، وبدأت بقاعدة: (الأمور بمقاصدها)، ثم راعيت بعد ذلك في ترتيب القواعد الفقهية الكبرى كثرة المسائل المندرجة تحت القاعدة، فكانت القاعدة الثانية: (لا ضرر ولا ضرار)؛ لأنها أكثر القواعد التي خرجت عليها المسائل الطبية، ثم قاعدة: (المشقة تجلب التيسير)، ثم قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك)، ثم قاعدة: (العادة محكمة).

واجتهدت في بيان وجه تخريج المسألة على القاعدة الفقهية، وذكر الأدلة والتعليلات في تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية، وقمت بدراسة التخريج، وذلك في المسائل الخلافية، حيث ذكرت الأقوال، والأدلة المشتملة على المآخذ، وخرجت كل دليل على القاعدة المناسبة، ثم اجتهدت في ذكر الراجح من التخريج على هذه القواعد، ثم إذا كانت المسألة تتنازعها أكثر من قاعدة فقهية، فأذكر القواعد المتنازعة، ووجه التنازع، ثم أجتهد في ترجيح القاعدة المخرج عليها وأذكر وجه الترجيح، وأما إذا لم يكن إلا قاعدة واحدة تُخرَّج عليها المسألة، اكتفيت بذكر أوجه تخريجها على هذه القاعدة، ولم أعمد إلى الترجيح الفقهي، فهذه من وظائف الفقيه، لكني رجَّحتُ تخريج المسألة تحت هذه القاعدة دون غيرها، وأبين وجه الترجيح، ثم وثقت النص بالطرق المتبعة في خدمة النص وتوثيقه.

واقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وبابين وخاتمة، وفهارس، واشتملت المقدمة على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث وإجراءاته.

واشتمل التمهيد على التعريف بمفردات عنوان البحث، وأهمية القواعد الفقهية ومدى حجيتها وكيفية التخريج عليها.

واشتمل الباب الأول على تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية الكبرى وفيه خمسة فصول، اشتمل الفصل الأول على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (الأمور بمقاصدها) والقواعد المندرجة تحتها.

واشتمل الفصل الثاني على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (لا ضرر ولا ضرار)، والقواعد المندرجة تحتها، واشتمل الفصل الثالث على تخريج المسائل الطبية على قاعدة المشقة تجلب التيسير، والقواعد المندرجة تحتها.

واشتمل الفصل الرابع على تخريج المسائل الطبية على قاعـــدة: (الـــيقين لا يـــزول بالشك) والقواعد المندرجة تحتها.

واشتمل الفصل الخامس على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (العادة محكمة).

أما الباب الثاني فقد اشتمل على تخريج المسائل الطبية على القواعد الفقهية الكليـــة. وتضمن أحد عشر فصلاً، الفصل الأول اشتمل على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (لا واجب مع العجز)، والفصل الثاني على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (الجواز الشرعي ينافي الضمان)، والفصل الثالث على قاعدة تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (لا يجـــوز التصرف في ملك الغير بلا إذنه)، والفصل الرابع على تخريج المسائل الطبية على قاعـــدة: (تستعمل القرعة في تمييز المستحق إذا ثبت الاستحقاق ابتداء لمبهم غير معين عند تساوي أهل الاستحقاق) ، والفصل الخامس على تخريج المسائل الطبية على قاعـــدة: (الحـــر لا يدخل تحت الملك)، والفصل السادس على تخريج المسائل الطبية على قاعـــدة: (تـــصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة وكذا كل صاحب ولاية)، والفصل السابع على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (لا تترك مصلحة متحققة لمفسدة متوهمة)، والفصل الثامن على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (المباشر ضامن وإن لم يتعمد)، والفصل التاســـع علـــى تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (يضاف الفعل إلى الفاعل لا إلى الآمـــر مـــا لم يكـــن مجبرًا)، والفصل العاشر على تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (الاضطرار لا يبطل حـــق الغير)، والفصل الحادي عشرعلى تخريج المسائل الطبية على قاعدة: (ما لا يمكن التحـــرز عنه لا ضمان فيه)، ثم تضمن بعد ذلك الخاتمة وكان فيها أهم النتـــائج والتوصـــيات، ثم الفهارس.

العنوان: القواعد الفقهية في أحكام القرآن للجصاص– جمعاً ودراسةً

الباحث: محمد نسيم محمد رسول

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذا ملخص الرسالة المقدمة إلى جامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الفقه لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، وهي تتكون من: مقدمة، وتمهيد، وبابين وخاتمة، وفهارس عامة. والمقدمة تشمل الافتتاحية، والإعلان عن الموضوع، وأهميته، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة له، وخطة البحث ومنهجه. والتمهيد: التعريف بمفردات عنوان البحث. وفيه ثلاثة مباحث: الأول: أبو بكر الجصاص. الثاني: دراسة كتابه (أحكام القرآن). الثالث: القواعد الفقهية ومنهج أبي بكر الجصاص.

الباب الأول: القواعد الفقهية الكبرى وما يتفرع عنها. وفيه خمسة فصول: الأول: قاعدة: (الأمور بمقاصدها، وما يتفرع عنها). الثاني: قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك، وما يتفرع عنها). الثالث: قاعدة: (الضرر يزال، وما يتفرع عنها). الرابع: قاعدة: (المشقة تجلب التيسير، وما يتفرع عنها). الخامس: قاعدة: (العادة محكمة، وما يتفرع عنها).

الباب الثاني: القواعد الفقهية غير الكبرى وتطبيقاتها عند الجصاص. وفيه فصلان: الأول: القواعد الفقهية الكلية غير الكبرى وتطبيقاتها عند الجصاص. الثاني: القواعد الفقهية الصغرى وتطبيقاتها عند الجصاص. وقد تمت دراسة جميع هذه القواعد، وبيان معانيهما وشرحها وأدلتها، وتطبيقاتها حسب المنهج المحدد.

ثم ختمت الرسالة ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها، وكان من أهمها:

١– بلغ عدد القواعد المدروسة مائة وسبعًا وعشرين قاعدة، وهذه القواعد منها متفق عليها، ومنها مختلف فيها، ومنها قواعد خاصة للعلماء الحنفية وهي قليلة محدودة.

٢– أن أبا بكر الجصاص كان إمامًا عالمًا، مفسِّرًا حافظًا بالحديث، مجتهدًا، أصوليًا، فقيهًا. واهتم في «أحكام القرآن» اهتمامًا بالغًا بآيات الأحكام.

٣– واهتم بذكر القواعد الفقهية مع تطبيقاتها، وقد سلك منهجًا راسخًا في تقعيد القواعد، وتأصيلها وكان يربط المسائل الفقهية بالأدلة، ثم يتطرق إلى تأصيل القاعدة.

العنوان: المستصفى ومختصراه: "الضروري"، و"لباب المحصول" – دراسة مقارنة في المنهج والاختيارات

الباحث: مريم بنت سليمان المزيني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن والاه, وبعد:

فهذه رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه, عنوانها: «**المستصفى ومختصراه (الضروري, ولباب المحصول) دراسة مقارنة في المنهج والاختيارات**» .

تحتوي هذه الرسالة على: مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة, تضمنت **المقدمة:** أهمية البحث وأهدافه, والمنهج المتبع في البحث, والخطة المرسومة له .

أما **التمهيد؛** فكان في التعريف بالأئمة الثلاثة, ويضم ثلاثة مباحث, المبحث الأول: تعريف موجز بالإمام الغزالي, والمبحث الثاني: تعريف موجز بالإمام ابن رشد الحفيد, والمبحث الثالث: تعريف موجز بالإمام ابن رشيق المالكي .

وأما **الفصل الأول:** فكان دراسة لكتاب المستصفى وأثره في أصول الفقه, ويتكون من مبحثين, المبحث الأول: منهج كتاب المستصفى, وموضوعاته, ومنزلته عند العلماء, والمبحث الثاني: أثره في أصول الفقه عامة, وأثره في أصول الفقه عند المالكية .

وأما **الفصل الثاني:** في الموازنة بين الضروري لابن رشد والمستصفى للغزالي من حيث المنهج والاختيارات, وبلغ عدد الاختيارات التي خالف فيها ابن رشد الغزالي إحدى عشرة مسألة, أولها كان في الأحكام الشرعية, واشتمل على مسألتين, والثاني في الأدلة الشرعية, واشتمل على أربع مسائل, والثالث في دلالات الألفاظ, واشتمل على مسألتين, والرابع في الاجتهاد والتعارض والترجيح, واشتمل على ثلاث مسائل .

وأما **الفصل الثالث:** في الموازنة بين لباب المحصول لابن رشيق والمستصفى للغزالي من حيث المنهج والاختيارات, وبلغ عدد الاختيارات التي خالف فيها ابن رشيق الغزالي أربعة وعشرون مسألة, أولها كان في الأحكام الشرعية, واشتمل على مسألتين, والثاني في الأدلة الشرعية, واشتمل على اثنتي عشرة مسألة, والثالث في دلالات الألفاظ, واشتمل على ثماني مسائل, والرابع في الاجتهاد والتعارض والترجيح, واشتمل على مسألتين .

وأخيراً ختمتُ البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات .

العنوان: الإجماع عند أبي الحسن الماوردي– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: مريم بنت منصور العنزي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين, أما بعد:

فإن رسالة (الإجماع عند أبي الحسن الماوردي –دراسة تأصيلية تطبيقية –) تبحث في بناء مفهوم الإجماع عند الماوردي, وتراجع مدى دقة الماوردي في نقل الإجماع, ومتى يلجأ إلى وظائف الإجماع.

يتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد, وأربعة فصول، وخاتمة، ثم الفهارس, وقد جاءت موضوعات الرسالة على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على الاستفتاح والإفصاح عن العنوان, وأهمية الموضوع, وأسباب اختياره, ومشكلة البحث، وأهدافه حدوده والدراسات السابقة فيه, ومنهج البحث، وخطته، وإجراءات البحث.

التمهيد وفيه مبحثان:

المبحث الأول : التعريف بأبي الحسن الماوردي وكتبه محل الدراسة, وفيه مطلبان .

المطلب الأول: التعريف بالإمام الماوردي.

المطلب الثاني: التعريف بمصنفات الماوردي.

المبحث الثاني :منزلة الماوردي وكتبه الفقهية في المذهب الشافعي وبقية المذاهب

الفصل الأول: مفهوم الإجماع عند الماوردي وقضاياه ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفهوم الإجماع عند الماوردي، وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول**: تعريف الإجماع.
- **المطلب الثاني**: أقسام الإجماع.
- **المطلب الثالث**: شروط الإجماع.

المبحث الثاني: **قضايا الإجماع عند الماوردي**، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول**: حجية الإجماع، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إمكان انعقاد الإجماع

المسألة الثانية: حجية الإجماع:

- **المطلب الثاني**: أحكام الإجماع، وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: حكم انعقاد الإجماع من غير مستند.

المسألة الثانية: الإجماع عن اجتهاد

المسألة الثالثة: حكم الإجماع بعد الخلاف.

المسألة الرابعة: حكم مُنكِرِ الإجماع.

الفصل الثاني : وظائف الإجماع الماوردي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: **الوظيفة البيانية**، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول**: التخصيص بالإجماع .
- **المطلب الثاني**: الإجماع لا يَنسخ، ولا يُنسخ به.

المبحث الثاني: **الوظيفة الترجيحية**، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول**: طعنه في انعقاد الإجماع.
- **المطلب الثاني**: ذكره الإجماع لإبطال قول المخالف.

الفصل الثالث : منهجه في نقل الإجماع

وفيه خمسة مباحث:

- ✓ **المبحث الأول**: عباراته في نقل الإجماع .
- ✓ **المبحث الثاني**: مادته في نقل الإجماع .
- ✓ **المبحث الثالث**: نقله الإجماع في فنون مختلفة.
- ✓ **المبحث الرابع**: تحريره لموطن الإجماع وموطن الخلاف في بعض المسائل.
- ✓ **المبحث الخامس**: منهجه في الأقوال الشاذة.

الفصل الرابع : تطبيقات على إجماعات الماوردي :

وفيه مباحث:

❖ **المبحث الأول**:تطبيقات الإجماع عند الماوردي ، وفيه مطالب:

المطلب الأول: إجماعات الماوردي في العبادات :

المطلب الثاني : إجماعات الماوردي في المعاملات :

المطلب الثالث: إجماعات الماوردي في أحكام الأسرة :

المطلب الرابع : إجماعات الماوردي في الجنايات والحدود :

المطلب الخامس: إجماعات الماوردي في الجهاد والسير:

❖ **المبحث الثاني**: موافقات العلماء للماوردي في نقل الإجماع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موافقته لمن قبله.

المطلب الثاني: موافقة من بعده له.

وتحقيق نماذج من إجماعات الماوردي في :

- القسم الأول :تحقيق نماذج من إجماعات الماوردي في العبادات.
- القسم الثاني: تحقيق نماذج من إجماعات الماوردي في المعاملات والعقود المالية.
- القسم الثالث: تحقيق نماذج من إجماعات الماوردي في أحكام الأسرة.
- القسم الرابع: تحقيق نماذج من إجماعات الماوردي في أحكام الجنايات..
- القسم الخامس: تحقيق نماذج من إجماعات الماوردي في أحكام القضاء والشهادة والبينات.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج وأهم التوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث.

العنوان: مقاصد الشريعة عن الشيخ ابن باز– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: مطيلق بن عودة الجميلي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

منهجي في البحث

استقراء كتب الشيخ واستخراج المقاصد التي كان يلحظها في الفتاوى والكتب الأخرى .

محتوى الرسالة: اشتملت الرسالة إجمالا على :

مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس تفصيلية

أما المقدمة فتضم أهمية الموضوع والمنهج الذي سرت عليه في البحث وخطة البحث .

وأما التمهيد: في مقاصد الشريعة ويشتمل على أربعة مباحث .

وأما الفصل الأول : في المقاصد العامة عند الشيخ ابن باز ويشتمل على المقاصد الضرورية و الحاجية والتحسينية .

وأما الفصل الثاني : في المقاصد الجزئية عند الشيخ ابن باز في باب العقائد والعبادات و المعاملات والأسرة والأحوال الشخصية و العقوبات والجنايات و السياسة الشرعية و الأخلاق .

وأما الخاتمة والنتائج من أهمها:

١- أن مقاصد الشريعة لا تتوقف عند الضروريات الخمسة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال ، بل إنها تتعدى إلى مقاصد أخرى كثيرة ذكرها الشيخ ابن باز "رحمه الله " مثل العقيدة الصحيحة وما يضادها ، والعبودية لله وحده ، وطاعته سبحانه ، ومحبته وتعظيمه ، ومخالفة الهوى والشيطان وغير ذلك .

٢- أن العلامة الشيخ ابن باز "رحمه الله "من رموز وأعلام علم المقاصد وأنه اهتم اهتماما كبيرا بالدعوة إلى الإسلام ونشره وتعاليمه وبيان محاسنه وضرورة البشر إليه وبيان العقيدة الصحيحة التي دل عليها الكتاب والسنة والتمسك بها والنهي عن الشرك والبدع والخرافات والتعلق بالأموات وبيان بطلان عبادة غير الله .

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

العنوان: القواعد الفقهية عند قاضي زادة من خلال تكملته لفتح القدير لابن الهمام (من كتاب الدعوى إلى نهاية الكتاب) – جمعاً ودراسة

الباحث: منيرة بنت عبد الله العشرة

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

القواعد الفقهية عند قاضي زادة في تكملته لفتح القدير لابن الهمام من كتاب الدعوى إلى نهاية الكتاب – جمعاً ودراسة– (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه)

إعداد الطالبة: منيرة بنت عبد الله بن محمد العشرة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

أولاً:– تميزت القاعدة الفقهية عند الإمام قاضي زادة رحمه الله بعدة مميزات من أهمها:

١– إيجاز العبارة –في الغالب–، مع اشتمالها على القوة في الوقت نفسه.

٢– استدلاله للقاعدة من القرآن، والسنة، واستدلاله بالقاعدة على الفروع الفقهية.

٣– اشتمال كتاب "نتائج الأفكار" على قدر من القواعد الفقهية، والتي لم تشتمل عليها مراجع أخرى، كقاعدة (لا مُعتبر بالتوابع)، و (الإقرار بعد الدعوى صحيح دون العكس)، وغيرها من القواعد، مما يطلعنا على أن كتب الفقه قد تشتمل في مجال القواعد الفقهية، على قواعد لم تذكر في كتب التخصص نفسه.

ثانياً: أن ربط الفروع الفقهية بأصولها ومراجِعِها ومن ذلك القواعد الفقهية، هو المنهج الأقوم، والطريق الصحيح، لترسيخ وتقوية الفقه في النفوس، وتسهيله لطالِبه، حيث تمَّ في هذا البحث جمع تطبيقات كل قاعدة على حِدة.

ثالثاً: من خلال معايشتي في هذا البحث لمصنفات الأحناف، وجدتهم قد حازوا السبق في ربط الفروع بأصولها من القواعد الأصولية والفقهية وذلك بالقدر الهائل التي احتوت عليها كتبهم.

رابعاً: كتاب "نتائج الأفكار" حافل بمعلومات قيِّمة سواء بتخصص الأصول، أو كذلك بتخصص اللغة العربية، فضلاً عن متانته بجانب تخصصه في الفقه الحنفي، فقد وجدته من خلال معايشتي له أنَّه يمتلك المادة العلمية الضخمة، فحري بالباحثين أن يخدموا هذا الكتاب من نواحيه المختلفة، حيث لم يسبق أن خُدم في رسالة علمية قبل هذه الرسالة –فيما أعلم–.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

العنوان: فتح الغفار بشرح المنار لابن نجيم (ت٩٧٠هـ)، (من بداية قول المصنف– رحمه الله–: "وجملة ما يعلل به" إلى نهاية الكتاب) – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: مهرة بنت علي بن حمد الشايع

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذا البحث مقدم لجامعة القصيم، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الفقه، وقد تكوَّن من مقدمة، وقسمين، وفهارس، وقد احتوت المقدمة على مشكلة البحث، أهمية البحث وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءات البحث، وخطة البحث.

أما القسم الأول: وهو القسم الدراسي فيشتمل على ثلاث فصول:

الفصل الأول: التعريف بالإمام النسفي وكتابه المنار وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام النسفي وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته الشخصية (اسمه ومولده ونشأته ووفاته).

المطلب الثاني: حياته العلمية (شيوخه وتلاميذه وآثاره العلمية).

والمبحث الثاني: التعريف بالمنار، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته لمؤلفه.

المطلب الثاني: منهج الكتاب.

المطلب الثالث: مصادر الكتاب.

والفصل الثاني: التعريف بفتح الغفار ومؤلفه زين الدين بن نجيم وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بزين الدين بن نجيم، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: طلبه للعلم وحياته العلمية.

المطلب الرابع: شيوخه.

المطلب الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب السادس: مؤلفاته.

المطلب السابع: تلاميذه.

المطلب الثامن: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بفتح الغفار شرح المنار، وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب لمؤلفه.

المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب ومنزلته العلمية.

المطلب الخامس: موضوعات الكتاب.

المطلب السادس: مصادر الكتاب.

المطلب السابع: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الثامن: أثر الكتاب فيمن بعده.

المطلب التاسع: تقييم الكتاب، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: مزايا الكتاب.

المسألة الثانية: الملحوظات على الكتاب.

المطلب العاشر: مخالفة فتح الغفار للمنار، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: المسائل التي خالف ابن نجيم فيها النسفي في المنار وشرحه له في القسم المحقق.

المسألة الثانية: تعقبات ابن نجيم للنسفي في القسم المحقق.

المطلب الحادي عشر: دراسة مقارنة بين فتح الغفار وشرح المنار لزين الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد العيني (ت:٨٩٣هـ).

والفصل الثالث: نُسخ الكتاب ومنهج التحقيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: نُسخ الكتاب وتوصيفها.

المبحث الثاني: منهج تحقيق الكتاب.

والقسم الثاني: فهو النص المحقق، وقد شرعت في هذا القسم بتحقيق الكتاب، فعزوت الآيات القرآنية إلى سورها، مع مراعاة كتابتها بالرسم العثماني، وخرجت الأحاديث والآثار باللفظ الذي أورده المؤلف من مظانها في السنة النبوية، ووثقت نقول الكتاب بإحالتها إلى مصدرها أو لأقرب مصدر لها إن لم يوجد، وترجمت للأعلام في أول موضع يرد فيه ذكرهم بإيجاز، وشرحت المفردات اللغوية الغريبة مستفيدة من كتب اللغة، وعرفت بالأماكن والبلدان والفرق والطوائف الواردة فيه، وكذا الكتب الواردة فيه، ووثقت المسائل العلمية الوارد ذكرها في الكتاب من مصادرها الأصيلة، وعرفت بالمصطلحات المرتبطة بالقواعد الفقهية، مع التعليق على المسائل التي تحتاج إلى تعليق ما أمكن، وغير ذلك.

هذا وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

العنوان: شروط المجتهد بين النظرية والتطبيق

الباحث: نايف بن عبد الرحمن الجبر

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تناولت هذه الدراسة الحديث عن شروط المجتهد من خلال وضع تمهيد يعرّف بالشروط والمجتهد والاجتهاد، ومكانتهما في الشريعة الإسلامية ، وأهميتهما في صيانة الشريعة عن التلاعب والتطاول ، وبيان المجال الذي يسوغ فيه الاجتهاد مما لا يسوغ فيه.

كما تناولت هذه الدراسة في بابها الأول الجانب النظري لشروط المجتهد الذاتية والعلمية المتفق عليها والمختلف فيها ، تأصيلا وجمعا ودراسة نظرية لها من مختلف المؤلفات الأصولية والمذاهب الفقهية ؛ لتكون لبنة متكاملة ، ومصدرا شاملا يختصر عناء البحث فيها .

وأما الباب الثاني من هذه الدراسة فقد اعتنى بالجانب التحليلي لشروط المجتهد ، وذلك من خلال الوقوف على المناهج القائمة في صياغة شروط المجتهد المتمثلة في المبالغة أو التساهل أو الاعتدال في بناء شروط المجتهد ، وتسليط الضوء على أسباب ظهور تلك المناهج، وبيان مظاهرها ، وإبراز آثارها على الشريعة والأمة ، وإلقاء نظرة على أثر الانحراف المعاصر في شروط المجتهد .

كما اعتنى الجزء الآخر من هذا الباب بالجانب التطبيقي لشروط المجتهد على عدد من الأعلام في مختلف العصور الإسلامية ، وإظهار أثر التقنية الحديثة على شروط المجتهد .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج ، في مقدمتها : أنه عند دراسة شروط المجتهد لا بد من التفريق في هذه الشروط ؛ فهناك شروط تكميلية للمجتهد لا تؤثر على صحة الاجتهاد ، بل تسمو به نحو التمام والكمال ، وهناك شروط صحة ، تؤثر على صحة الاجتهاد ، فلا يصح الاجتهاد بدون توفرها ، وهناك شروط قبول ، وهذه يُشترط توفرها لقبول فتوى المجتهد ، ولا يُشترط توفرها لصحة الاجتهاد .

ومن نتائج هذه الدراسة : أن آراء علماء الأصول تباينت في تعداد شروط المجتهد ، واختلفت مناهجهم في حصرها ، توسعا وتضييقا ، تشددا وتساهلا ، وهذه المناهج المخالفة وإن كان لها ما يبرّرها ويؤيدها في ظاهر الأمر ؛ إلا أن آثارها السلبية على الشريعة والأمة تربو على إيجابياتها، ويبقى المنهج الوسط هو المرجع المطلوب.

كما أظهرت هذه الدراسة أثر التقنية الحديثة على الاجتهاد وشروطه إيجابا وسلبا ، ومع ذلك كله فإنه يتعين اعتبار هذه التقنية مجرد أداة توظّف لخدمة الاجتهاد والمجتهد ، وتعين على تصور المسائل ، فلا يكفي الاعتماد عليها كليا ، واعتبارها مرجعا كافيا لنيل المطلوب، بل لا بد من الرجوع إلى المصادر الأصلية الموثوقة.

العنوان: الحكم الشرعي والأدلة عند الإمام العيني في كتابه "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" – جمعاً ودراسة

الباحث: نورة بنت حمود بن حمد السيف

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

فقد اشتملت هذه الرسالة التي بعنوان :(الحكم الشرعي والأدلة عند الإمام العيني في كتابه"عمدة القاري شرح صحيح البخاري")على مقدمه ,وتمهيد , وبابين , وخاتمة , وبيانها كالتالي :

أما المقدمة فتضمنت : الافتتاحية، والإعلان عن الموضوع، ومشكلته, وأهميته،وحدوده , والدراسات السابقة , وأسباب اختياره، وأهدافه، وبيان منهج البحث، وخطته، وأهم مصادره ومراجعه، وجعلت ختام ذلك الشكر والتقدير .

وتناولت في التمهيد : نبذه تعريفيه بالإمام العيني , وبكتابه عمدة القاري , ومنهج العيني فيه .

أما البابين :فقد كان لعرض أراء الإمام العيني من خلال كتابه عمدة القاري .

فذكرت في الباب الأول : الحكم الوضعي عند الإمام العيني , وفيه ثلاثه الفصول,الفصل الأول : الحكم الوضعي , أما الثاني : الحكم التكليفي , والثالث : التكليف , وقد اشتمل كل فصل على مجموعة من المباحث والمطالب حاوية للمسائل التي تكلم عنها العيني .

وأما الباب الثاني : فقد كان في الأدلة عند الإمام العيني , وفيه فصلان , الأول في الأدلة المتفق عليها , والثاني في الأدلة المختلف فيها , وقد اشتمل كل فصل على مجموعة من المباحث والمطالب حاوية للمسائل التي تكلم عنها العيني .

ثم عرضت الخاتمه : النتائج , والتوصيات , والفهارس العلمية .

العنوان: شرح أصول الشاشي لمحمد بن الحسن الخوارزمي (من بداية الكتاب حتى نهاية طريق معرفة المراد بالنصوص) – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: نورة بنت صالح المعتق

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على خاتم النبيين, نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, وبعد:

إن علم أصول الفقه علم جليل له فوائد جمة, ومنافع وافرة ، ذلك أن الفقيه يحتاج إلية في استنباط الأحكام الشرعية, وقد اهتم العلماء بدراسته وبتقرير قواعده وأصوله, فانقسموا في طريقة تأليفه إلى ضربين, وهما: ما يسمى بطريقة الجمهور وطريقة الحنفية, وكل ضرب يمتاز عن غيره بمميزات, مشروحة ومبينة في كتب ومقدمات علم الأصول.

و من العلماء الذين ألفوا على طريقة الحنفية وفي أصول مذهبهم, الشاشي صاحب الكتاب الذي اشتهر باسم"أصول الشاشي" فأصبح من المتون المعتمدة في أصول الحنفية التي تناولها العلماء بالشرح والتفصيل والبيان, ومن الذين تناولوه بالشرح محمد بن الحسن الخوارزمي صاحب هذا المخطوط الذي أستعنت بالله على تحقيقه وإخراج الجزء المناط بي ليظهر نصاً علمياً محققاً قدر المستطاع.

فقمت – بعون الله تعالى – بتحقيق جزء من الكتاب وهو من بداية الكتاب لوحة رقم واحد،حتى نهاية "فصل طريق معرفة المراد من النصوص " لوحة رقم أربع وأربعين ، ويشمل هذا الموضوعات التالية :

- البحث الأول في كتاب الله تعالى:
- فصل في الخاص والعام .
- فصل في المطلق والمقيد.
- فصل في المشترك والمؤول.
- فصل في الحقيقة والمجاز.
- فصل في تعريف طريق الاستعارة.
- فصل في الصريح والكناية.
- فصل في المتقابلات.
- فصل فيما يترك به حقائق الألفاظ وما يترك به حقيقة اللفظ.
- فصل في متعلقات النصوص.

- فصل في الأمر.
- فصل النهي.
- فصل تعريف طريق المراد من النصوص.

والبحث شمل على مقدمه تضمنت الاستفتاح والخطة والمنهج.

وقسمين:

ـ القسم الدراسي أتبعت فيه المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي.

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالإمام الشاشي وكتابه الأصول

الفصل الثاني : التعريف بالخوارزمي وشرحه

ـ وأما القسم التحقيقي ففيه وصف النسخ وأماكن وجودها, والنص المحقق, وكان التعليق عليه وفق منهج التحقيق العلمي الذي يقتضي التعليق على النص وفق المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن .

كما اشتمل البحث على خاتمه تضمنت أهم النتائج, وتوصيات.

وختام البحث فهارس.

والله الموفق .

العنوان: الآراء الأصولية للإمام المغربي اليماني في كتابه "البدر التمام شرح بلوغ المرام" – جمعاً ودراسةً

الباحث: هاجر بنت دبيان الدبيان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

عنوان الرسالة: الآراء الأصولية للإمام المغربي اليماني في كتابه (البدر التمام شرح بلوغ المرام) – جمعًا ودراسةً– بحث تناول جملة من الآراء الأصولية التي استدل لها من خلال كتابه.

أهمية الموضوع: المكانة العلمية للإمام المغربي؛ وما تميز به كتاب البدر التمام شرح بلوغ المرام من منزلة رفيعة، وكذلك الجانب الأصولي كان من أهم الجوانب العلمية التي اعتنى بها الإمام المغربي اليماني – رحمه الله – في شرحه، وهذا ما دلت عليه القراءة له لاستخراج آرائه الأصولية.

خطة البحث:

المقدمة: وبينتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، وحدود الدراسة، والدراسات السابقة، وإجراءات البحث، وخطة البحث والتي يشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيد وأربعة أبواب، والخاتمة، والفهارس، على النحو التالي:

التمهيد

في التعريف بالإمام المغربي اليماني، وكتابه: البدر التمام شرح بلوغ المرام. وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بمؤلف الكتاب الإمام القاضي الحسين بن محمد المغربي، وفيه ثلاثة مباحث:

الفصل الثاني: التعريف بكتاب البدر التمام شرح بلوغ المرام وفيه أربعة مباحث

أما الأبواب فهي على النحو التالي:

الباب الأول المسائل الأصولية المتعلقة بمباحث الحكم الشرعي

وفيه ثلاثة فصول: الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالحكم التكليفي: وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالواجب، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالمندوب، وفيه مطلبان:

المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالمحرم والمكروه، وفيه أربعة مطالب:

المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بالمباح، وفيه مطلبان:

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالحكم الوضعي. وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحكم الوضعي، وفيه مطلبان..

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالرخصة والعزيمة، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالقضاء والأداء والصحة والفساد، وفيه مطلبان:

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بأحكام المكلف، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: شروط التكليف.

المبحث الثاني: هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة.

الباب الثاني المسائل المتعلقة بالأدلة وفيه فصلان:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالأدلة المتفق عليها.وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالكتاب الكريم،

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالسنة النبوية، وفيه أحد عشر مطلبًا:

المبحث الثالث: المسائل المتعلقة بالإجماع، وفيه ثمانية مطالب:

المبحث الرابع: المسائل المتعلقة بالقياس، وفيه إحدى عشر مطلبًا:

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالأدلة المختلف فيها، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بقول الصحابي، وفيه خمسة مطالب.

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالاستحسان، وفيه مطلبان:

المبحث الثالث: المسائل المتعلقة ببقية الأدلة المختلف فيها، وفيه خمسة مطالب:

الباب الثالث :المسائل المتعلقة بدلالات الألفاظ.وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالعام والخاص، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالعام والعموم، وفيه سبعة مطالب:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالخاص والتخصيص، وفيه تسعة مطالب:

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالمطلق والمقيد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالمطلق والمقيد، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بأحكام حمل المطلق على المقيد، وفيه أربعة مطالب:

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالأمر والنهي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالأمر، وفيه ستة مطالب:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالنهي، وفيه أربعة مطالب:

الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالمنطوق والمفهوم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالمنطوق، وفيه مطلبان:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالمفهوم، وفيه ثلاثة مطالب:

الفصل الخامس: المسائل المتعلقة بالمجمل والمبين والظاهر والمؤول، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالمجمل والمبين، وفيه أربعة مطالب:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالاشتراك والتأويل، وفيه مطلبان:

الفصل السادس: المسائل المتعلقة بالحقيقة والمجاز وحروف المعاني، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بالحقيقة والمجاز، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بحروف المعاني، وفيه ثلاثة مطالب:

الفصل السابع: المسائل المتعلقة بالنسخ، وفيه مبحثان.

المبحث الأول: المسائل المتعلقة بما يقع فيه النسخ، وفيه مطلبان:

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بأحكام النسخ، وفيه ثلاثة مطالب:

الباب الرابع:المسائل المتعلقة بالاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح:وفيه فصلان:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالاجتهاد والتقليد، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مشروعية الاجتهاد، وفيه مطلبان:

المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالاجتهاد، وفيه أربعة مطالب:

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالتعارض والترجيح، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: أحكام التعارض والترجيح، وفيه مطلبان:

المبحث الثاني: المرجحات باعتبار السند، وفيه أربعة مطالب:

المبحث الثالث: المرجحات باعتبار الأدلة، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث الرابع: المرجحات باعتبار دلالات الألفاظ، وفيه خمسة مطالب:

المبحث الخامس: المرجحات باعتبار المدلول، وفيه ثلاثة مطالب:

المبحث السادس: المرجحات الخارجية، وفيه مطلبان:

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

الفهارس العامة: وتشمل: فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس الأعلام، فهرس المصادر، والمراجع، فهرس الموضوعات.

منهج البحث: لقد اعتمدت في جمع ودراسة المادة العلمية لهذا البحث على الاستقراء والتحليل، فهو استقراء وجمع لآراء المؤلف في الكتاب، وفرزها وتصنيفها على النسق الأصولي، وتحليل هذه الآراء ودراستها وفق المنهج الأصولي، وبيان أثر التقعيد الأصولي عنده في تحليل نصوص السنة النبوية، واستخراج أحكامها.

العنوان: التعليل المصلحي عند الإمام أحمد بن حنبل– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: هاجر بنت محمد المحسن

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فإن رسالة (التعليل المصلحي عند الإمام أحمد –دراسة تأصيلية تطبيقية–) تبحث في آراء الإمام أحمد في مسائل التعليل المصلحي، وتكشف عن التطبيقات الفقهية لكل منها، للوقوف على طريقة الإمام أحمد في تأصيل وتوظيف المصلحة، وتوضيح منهجيته العلمية في ذلك، سواء أكان مع وجود النص أم مع عدمه.

ويتكون البحث من: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة وفهارس، وقد جاءت على النحو التالي:

المقدمة: وفيها:

الاستفتاح والإفصاح عن العنوان.

أهمية الموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

أهداف الموضوع.

الدراسات السابقة.

منهج البحث.

خطة البحث.

إجراءات البحث.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة مختصرة للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

المبحث الثاني: أصول الإمام أحمد إجمالاً.

الباب الأول: التعليل المصلحي مفهومه، وأدلة اعتباره، وموقف العلماء منه، وفيه فصلان:

الفصل الأول: مفهوم التعليل المصلحي، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التعليل في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثاني: تعريف المصلحة في اللغة والاصطلاح.

الفصل الثاني: التطبيقات الفقهية للتعليل المصلحي في اجتهاداته في المعاملات.

الفصل الثالث: التطبيقات الفقهية للتعليل المصلحي في اجتهاداته في الحدود والجنايات.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

وقد أتبعت ذلك بفهارس تفصيلية للكتاب، وأسأل الله التوفيق والسداد.

العنوان: القواعد الفقهية في كتاب "الفروع" لشمس الدين بن مفلح الحنبلي– جمعاً ودراسةً

الباحث: هدى بنت محمد السلطان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين، والسراج المُنير، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه، ومن استنّ بسنته, واقتفى أثره إلى يوم الدين، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد,,

فإن ما أقدمه اليوم هو أطروحتي في رسالة الماجستير والتي بعنوان:

القواعد الفقهية في كتاب الفروع , لشمس الدين ابن مفلح الحنبلي (ت٧٦٣هـ)

جمعًا ودراسةً

وتبرز أهمية البحث , وأسباب اختياره من خلال النقاط التالية :

أولاً: المنزلة الفقهية الرفيعة لكتاب الفروع, لابن مفلح الحنبلي في مذهب الحنابلة، ومن إبراز أهم معالم هذه المنزلة : تقدم زمن مؤلفه, ومكانة كتابه الفروع وما تميز به من عمق علمي، حيث يُعدّ من أمهات مصادر الفقه الحنبلي, وكذلك كثرة الثناء عليه, وكثرة الاستفادة العلمية، والاعتماد على كتاب الفروع والنقل منه (١) .

ثانياً: أهمية علم القواعد الفقهية باعتبارها من علوم التأصيل الفقهي، ولارتباط هذه العلوم بأفعال المكلفين المتجددة, والمتنوعة؛ بتنوع وتجدد الوقائع, والنوازل, وهذا بلا شك بحاجة لدراسات مستمرة تجمع الفروع المتنوعة، وتلحقها بقواعدها الفقهية, فيكون المكلف على بصيرة بنوع الفعل وحكمه.

ثالثاً : عِظم شأن علم القواعد الفقهية، ففيه يمكن الوصول بيسر إلى الأحكام الشرعية, عن طريق نظم الفروع المتناثرة في مسلك واحد , فتتكون ملكة الفقيه, وتمنحه قدرة عالية على استنباط أحكام الوقائع , والمستجدات المعاصرة .

(١) انظر : المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل, تأليف: عبد القادر بن أحمد بن محمد بدران, تحقيق: محمد أمين ضناوي, ص ٢٣٧.

رابعاً: ما حواه الكتاب من قواعد فقهية عديدة، وتطبيقاتها متنوعة متناثرة ؛ بحاجة لجمع شتاتها، وتدوينها وإيضاحها , وجعلها بموضع واحد يسهل الوصول إليها، والاستفادة منها، بإذن الله تعالى

خامساً : إبراز علم القواعد الفقهية عند ابن مفلح في كتابه الفروع, ومساهمته فيه, فيُخص بدراسة مستقلة , تبرز عناية ابن مفلح بهذا العلم تطبيقاً وتوضيحاً .

أما حدود البحث :

فالبحث خاص بالقواعد الفقهية التي ذكرها ابن مفلح، أو أشار إليها، وطبقها في كتاب الفروع، جمعاً لهذه القواعد، ودراستها، مُنزّلة على فروعها, وربطاً بين الفروع وقواعدها، ومن ثم استنتاج منهجيته في القواعد الفقهية من خلال ذكره وتطبيقه لها, استدلالاً وترجيحاً.

واتبعت في منهج البحث : المنهج الاستقرائي التحليلي, فأما المنهج الاستقرائي، فوظفته في تتبع كتاب (الفروع) قراءة متأنية , مُستخِرجةً القواعد الفقهية الواردة فيه، سواءً كانت من المنصوص عليها، أو مستخرجة من الدليل أو التعليل ــ قدر الإمكان ــ .

وأما المنهج التحليلي، فوظفته في دراسة تلك القواعد الفقهية المستخرجة , ثم ترتيبها على إثر ذلك بدءاً بالقواعد الفقهية الكبرى.

ودراسة القواعد الفقهية تمت عبر ثلاثة مطالب أو مسائل :

الأول : صيغة القاعدة.

الثاني : التعريف بالقاعدة , والاستدلال لها .

الثالث : تطبيقات القاعدة .

وقد أُلحقت بكل قاعدة فقهية تخريجها مدرجاً في الحاشية.

وأخيراً : الشكر لله حمداً وثناءً, على التمام والكمال, كما يليق بجلال وجه، وعظيم سلطانه, له الحمد حتى يرضى، وله الحمد بعد الرضى, بفضله وكرمه أتممنا العمل, وبقي الأثر, فأسأله سبحانه أن يكون العطاء برضاه, والمدد والعون في العلم حجة لنا, وآثاراً نافعة في الدنيا والآخرة, وبنعمته وفضله تتم الصالحات.

ثم جزيل الشكر والتقدير الوافر لجنة الدنيا والآخرة , والديَّ الكريمين ؛ اللذين لهما بعد الله الفضل الكبير في كل ما قدماه, وما فتئا يدعمانني بالإرشاد والتشجيع والنصح, حباً ووداً, إخلاصاً وأخلاقاً , فالله أسأل لهما الفردوس الأعلى , والفوز الدائم في الدنيا والآخرة , آمين.

ووافر الشكر والتقدير للشيخ الدكتور: حمزة بن حسن الأمين, مشرفي الكريم، على ما بذله من جهد, ونصح, وتوجيه, ونقد نفيس نابع عن علم وخلاصة فقهية أصولية، متمثلة في خبرة سنوات عدة علماً وعملاً, جزاه الله عني خير الجزاء, وبارك فيه, وبلغه أعلى الجنان, والفوز في الدنيا والآخرة, آمين.

وعظيم الشكر والعرفان لزوجي الكريم على ما قدَّمه, وما بذله لأجلي, أسأل الله أن يجمعني به في رياض الجنات, وأن يجزيه ببذله منازل الأولياء والشهداء والصالحين, وفوز الدنيا والآخرة, آمين.

وأسمى الشكر والتقدير لكل من وقف معي دون استثناء، جزاكم الله خيراً, وبلغكم الله بمعروفكم وإحسانكم أعلى الجنان, وغمركم سعادةً وفوزاً في دنياكم وآخرتكم , آمين.

بارك الله في جامعتنا الفاضلة جامعة القصيم، وشيوخنا الأفاضل، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، وقسم أصول الفقه على وجه الخصوص لإتاحةِ الفرصة, وعلى ما قدموا, وشجعوا, وعلّموا, وعمِلوا, ودعموا المواهب؛ إتماماً للبحث, وخدمة للعلم وأهله, فللجميع وافر الشكر والتقدير , وأسأل الله أن يجعل ما قدموه جميعاً مسدداً مباركَ النفع والأثر في الدنيا والآخرة .

وختاماً : أسأل الله أن يكون هذا العمل خالصاً لمن هو أهل للحمد والإخلاص .

العنوان: حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي، (من بداية حرف الطاء حتى نهاية قاعدة "المعارضة بنقيض المقصود") – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: هديية بنت نجر بن مفلح العازمي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيِّد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فإن الكثير من كنوز علمائنا مازال دفينا حبيس المخطوطات ، وقد قامت دراستي في الماجستير على تحقيق (حاشيةُ العلَّامةِ العَبَّاديِّ على قواعدِ الزَّرْكَشيِّ, من بداية حرف الطاء [من لوحة ٨٨ أ] حتى نهاية قاعدة "المعارَضة بنقيض المقصود" [لوحة ١٢٨ أ] دراسةً وتحقيقاً) حيث اشتمل التحقيق على مقدمة شرحت فيها أهمية البحث ومنهجه وخطته وأسباب اختيار المخطوط ، ثم بعد ذلك توزع العمل في الرسالة على قسمين أساسيين وهما: الأول قسم الدراسة : والذي عرضت فيه التعريف بالإمام الزركشي صاحب المتن بحياته وشيوخه وتلاميذه، وبكتابه المنثور في القواعد وبينت أهميته ومنهجه ومصادره ، ثم بعدها عرفت بالعبادي صاحب الحاشية على المنثور بحياته وشيوخه ومكانته ، وتثبت من صحة نسبة الحاشية له ، ثم وضحت أهمية حاشية العبادي ومنهج مؤلفها ومصادره .

ثانيا قسم التحقيق : والذي بذلت جهدي في تدقيق العبارة والنسخ والمقابلة ، مع التعريف بالشخصيات والأعلام والأماكن الواردة وتخريج الأحاديث والآثار ،وتوثيق النقولات من الكتب التي ذكرها العبادي ما وسعني ذلك ،ثم ذيَّلتُ الرسالةَ بعددٍ من الفهارس التي تخدم الكتاب.

والله ولي التوفيق

العنوان: حاشية العلامة العبادي على قواعد الزركشي، (من قاعدة "الحقوق أربعة أقسام" حتى نهاية حرف الضاد) – دراسةً وتحقيقاً

الباحث: هند بنت عبد الله ناصر السعوي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

عنوان الرسالة: جزء من حاشية العبادي على كتاب المنثور، للعلامة عمر العبادي، المتوفى سنة (٩٤٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قاعدة (الحقوق أربعة أقسام) حتى نهاية حرف الضاد (دراسة وتحقيقًا).

ترجع أهمية الحاشية إلى الكتاب الذي وُضعت عليه هذه الحاشية؛ وهو (المنثور في القواعد) للزركشي.

إذ إنه أحد الكتب المعتمدة لدى المتأخرين من فقهاء الشافعية لضبط قواعد وأصول المذهب الشافعي.

وقد تميزت هذه الحاشيةُ بدقةِ المؤلف وبراعتِه في نسبة الأقوال إلى أصحابها واستحضار كلام الأصحاب وبناء بعضه على بعض والربط بين المسائل، والعناية بذكر الفروق بينها.

وتجلت شخصية المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في استنباط بعض الفروع، وتوجيه كلام الأصحاب كما اشتملت على جملة من الفوائد والتتمات والتنبيهات التي تختم بها المسألة.

وقد اعتمدتُ على نسختين مخطوطتين للحاشية.

وقد اشتملت الرسالة على مقدمة وقسمين؛ بينتُ في المقدمة أسباب اختيار الموضوع وخطة البحث، يحتوي القسم الأول على دراسة موجزة للمؤلفين (الزركشي، والعبادي) – رحمهما الله تعالى– كما تضمَّن دراسة موجزة للتعريف بكتابيهما (المنثور، وحاشيته)، أما القسم الثاني فيحتوي على النص المحقق من الكتاب، ويبدأ من قاعدة (الحقوق أربعة أقسام) حتى نهاية حرف الضاد، ثم الخاتمة.

وذيلت البحث بفهارس تفصيلية تخدم الكتاب.

والحمد لله رب العالمين.

العنوان: الخلل في الاستدلال بظواهر القواعد الفقهية في غير مناطاتها– دراسة استقرائية تحليلية

الباحث: ناجي قاسم عبد الله

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف الدراسة: إلى إبراز وكشف إشكاليات الاستدلال بظواهر القواعد الفقهية على الفروع لاسيما في المستجِدَّات دون فَحْصِ طبيعةِ القواعدِ وسِماتها وأنواعها، وتسليط الضوء على الفروع المندرجة تحتَها؛ وذلك بإيراد الأمثلة والنماذج التي تؤكد وتُثبت وقوعَ خلل الاستدلال بالقواعد الفقهية؛ ومن ثَمَّ السعي لمعالجَة مظاهر الخلل بقَدْر الإمكان؛ وذلك بتوضيح أوجُه الخلل وطرائقه، وبيان التطبيق الصحيح للقواعد، وقد تم كشف أوجه الخلل من خلال التتبُّع والقراءات في بعض الكتب لاسيما بعض كُتُب المعاصرينَ من دعاة التيسير، وغير ذلك من الميادين المذكورة في ثنايا هذا البحث.

وقد تم في هذه الدراسة: جمع أهم ضوابط الاستدل بالأدلة الشرعية على وجه العموم، والضوابط الخاصة –لتطبيق القواعد والاحتجاج بها على الفروع والمستجِدَّات–، والتي تَضبط عمليةَ الاستدلال وتَضمَن سلامةَ الاحتجاج بالقواعد من الوقوع في الانحراف والخَلَل، مقتَصِرًا في جمع تلك الضوابط على القواعد الفقهية الكلية الكبرى (الخمسة) مع تناول بعض القواعد المتفرعة منها، وسبع قواعد كلية أخرى غير الكبرى؛ لِمَا لهذه القواعد من أثر واسع في ميدان الاستدلال على الفروع والمستجِدَّات في كثير من المجالات، وقد بلَغ عددُ القواعد التي تم دراستُها في هذا البحث على وجه التفصيل (٣٥) قاعدةً، من التي وقع الخلل في الاستدلال بها في غير مناطاتها.

وقد توصَّل الباحثُ من خلال هذه الدراسة إلى أن لهذا الخلل في الاستدل بالقواعد الفقهية جملة أسباب وعدة دوافع، أدَّت إلى ذلك، كما تمكّن الباحثُ أيضا إلى تحديد مجموعة من المآلات والآثار السلبية الناجمة بسبب خلل الاستدلال بظواهر القواعد الفقهية في غير مناطاتها.

وكان المنهج المتبَّع في هذه الرسالة، هو المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي.

العنوان: القواعد الفقهية في حفظ النفس– دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة

الباحث: مصطفى صالح أحمد يوسف

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف الدراسة إلى: جمع القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ النفس نصًّا أو ظاهرًا من كتب القواعد الفقهية وكتب الفقه المذهبية, ودراسة تلك القواعد، وبيان وجه ارتباطها بحفظ النفس, وذكر التطبيقات الفقهية المخرجة على تلك القواعد القديمة والمعاصرة, وبيان وجه تخريجها على تلك القواعد.

وقد تم في هذه الدراسة: تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول, تناول الباحث في **التمهيد** تعريف القواعد الفقهية وبيان أهميتها, وتعريف مقصد حفظ النفس, وأهميتها وعناية الشرائع بها, وأنواع النفوس التي يجب حفظها, وبيان مشروعيتها, ومرتبتها بين الضروريات, والحقوق المتعلقة بها, وتناول في **الفصل الأول** القواعد الكلية الكبرى، والقواعد المندرجة تحتها، وعلاقتها بحفظ النفس، والتطبيقات المتعلقة بها, وفيه (٢٠) قاعدة, وتناول في **الفصل الثاني** القواعد الكلية غير الكبرى وعلاقتها بحفظ النفس، والتطبيقات المتعلقة بها، وفيه (١٦) قاعدة, وفي **الفصل الثالث** تناول القواعد الفقهية الصغرى المتعلقة بحفظ النفس، وعلاقتها بحفظ النفس، والتطبيقات المتعلقة بها، وفيه (٣٠) قاعدة.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة: إلى أن القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ النفس (٦٦) قاعدة تتعلق بحفظ النفس, منها (٥٧) قاعدة تتعلق بحفظ النفس من جانب العدم, و(٩) قواعد تتعلق بحفظ النفس من جانبي الوجود والعدم, واقتضت طبيعة البحث الاعتماد على منهجَي البحث: الاستقرائي والتحليلي.

العنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول (من كتاب الجنايات إلى نهاية الإقرار) – دراسة استقرائية تأصيلية

الباحث: أنفال عبد العزيز الحسن

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله على آلائه، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّنا محمَّد وآله وصحبه، وبعد:

فعنوان البحث: "تخريج مفردات الشَّافعيَّة الفقهيَّة على الأصول من كتاب الجنايات إلى نهاية الإقرار، دراسة استقرائيَّة تأصيليَّة", وهذا العنوان يندرج تحت "علم تخريج الفروع على الأصول"، وهو علمٌ يجمع بين علمَي "أصول الفقه"، و"الفقه"، وقد قسَّمتُ البحث إلى: تمهيد، وستة فصول، وخاتمة.

تحدَّثتُ في **التمهيد** عن أهمِّ مفردات العنوان، وهي: "التَّخريج"، و"المفردات", فالتَّخريج من ناحية مراتب المُخَرِّجين وشروط التَّخريج، والمفردات من ناحية شروط المفردات وأقسامها.

أما **الفصول** السِّتَّة فهي دراسة تطبيقيَّة، بتخريج مفردات الشَّافعيَّة على القواعد الأصوليَّة، وهي مرتَّبة على تقسيم كتاب "المجموع" للنووي، من كتاب الجنايات إلى نهاية الإقرار، ويُذكر تحت كل فصل مجموعة من المباحث، كلُّ مبحث يندرج تحته مجموعة من المفردات الفقهيَّة، ودراسة تلك المفردات؛ وذلك بتحرير المفردة, وبيان انفراد الشَّافعيَّة –أو بعضهم– فيها، وذكر أقوال المذاهب الأربعة باختصار، ثم بعد ذلك جمع القواعد الأصوليَّة التي بُنيت عليها المفردة الفقهيَّة للشَّافعيَّة أو بعضهم، ثم دراسة تلك القواعد الأصوليَّة؛ بإيضاح معناها وخلاف الأصوليِّين فيها باختصار، ثم بيان وجه تخريج المفردة على القاعدة الأصوليَّة وهي: ربط القاعدة الأصوليَّة بالمفردة الفقهيَّة؛ وذلك من خلال الأدلَّة التي استدلَّ بها الشَّافعيَّة على المفردة الفقهيَّة، مع ذكر أقوال العلماء فيها –إن وُجدت–، ثم ذكر صحة هذا التخريج.

أما **الخاتمة** فبيَّنتُ فيها النَّتائج والتَّوصيات.

العنوان: القواعد الفقهية المؤثرة في الغذاء والدواء– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: يارا إبراهيم العقيل

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تكلمت في هذا البحث عن القواعد الفقهية المؤثرة في الغذاء والدواء فمع تطور الصناعة الغذائية والدوائية والانفتاح على الأسواق العالمية اختلط الحلال بالحرام ودخلت الماد المضافة المشبوهة والمحرمة في كثير من أنواع الأغذية والأدوية، فكل ذلك استتبع الحاجة إلى معرفة الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية التي تضبط كل ما يستجد من مسائل وتكمن أهمية البحث في:

- ارتباط البحث بمقصد حفظ النفس، ووسائل حفظه والعناية به، وبيان حرص الشريعة على حفظ سلامة الإنسان، والعناية بالغذاء وصحة الدواء من خلال التشريعات والقواعد المنظمة، والتي تحد من جشع التجار وغفلة المستهلكين.
- توظيف القواعد ذات الموضوع الواحد في تخريج المستجدات التي يعوزها النص المباشر عليها، فهذا النوع من الدراسات التقعيدية، يجمع شتات المسائل المتناثرة، ويعين المجتهدين في الحكم على ما يستجد من وقائع في الأغذية والمنتجات المطورة لها.

أهداف البحث:

- بيان أهمية الغذاء والدواء في الإسلام وعلاقتهما بمقصد حفظ النفس، وإيضاح مدى عناية الشرع بحفظ النفس.
- جمع القواعد الفقهية المتعلقة بمؤلفات القواعد الفقهية ومدونات الفقه المذهبية وشروحها.
- ذكر التطبيقات الفقهية والمسائل المعاصرة المخرجة على تلك القواعد الفقهية، وبيان وجه تخريجها على تلك القواعد.

وقد اتبعت في هذا البحث منهجين:

المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء القواعد الفقهية المؤثرة في الغذاء والدواء في كتب الفقه وكتب القواعد الفقهية.

المنهج التحليلي: وذلك بدراسة تلك القواعد، وبيان الفروع الفقهية المندرجة تحتها. وربطها بالمسائل المعاصرة المخرَّجة عليها.

وقد كانت خطة البحث وتشتمل على: مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة، ثم الفهارس. الباب الأول يحتوي على القواعد الكلية الكبرى وما تفرع عنها من قواعد مندرجة تحتها، وفيه عشرة فصول. أما الباب الثاني فيحتوي على القواعد الكلية غير الكبرى، وفيه سبعة عشر فصلاً.

العنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، (من كتاب الزكاة إلى نهاية الحج) – دراسة استقرائية تأصيلية

الباحث: عزة إبراهيم القاسم

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد ﷺ، وبعد:

هذه الرسالة بعنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، من باب الزكاة إلى نهاية الحج، (دراسة استقرائية تأصيلية)، وقد اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أما المقدِّمة فتضمَّنت: الافتتاحية، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته.

أما التمهيد فقد تناولتُ فيه: التعريف بعلم التخريج لغة واصطلاحًا، والفرق بين التخريج والألفاظ المقاربة، والتعريف بعلم المفردات لغة واصطلاحًا، والفرق بين المفردات والألفاظ المقاربة.

أما الفصول الثلاثة فقد كان فيها تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول.

فذكرت في الأول: تخريج مفردات الشافعية على الأصول في كتاب الزكاة، وذكرت في الثاني: تخريجها في بابَي الصيام، والاعتكاف، وأوردت في الثالث: تخريج المفردات في باب الحج.

ثم عرضت في الخاتمة: النتائج، والتوصيات، والفهارس العلمية.

العنوان: المقاصد الشرعية في الأدعية والأذكار– دراسة استقرائية تحليلية

الباحث: أمل بنت بنيدر الحربي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

هذا ملخص للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه للحصول على درجة الماجستير، وقد اشتملت خطة الموضوع على مقدمة، وتمهيد، وبابين، إضافة للخاتمة والفهارس.

أما المقدمة: فقد اشتملت على: الاستفتاح, ومشكلة البحث, وأهمية الموضوع وأسباب اختياره, وأهداف البحث, والدراسات السابقة, وحدود البحث, ومنهجه, وإجراءاته, وخطته.

أما التمهيد: فقد اشتمل على التعريف بمفردات الموضوع: ابتداءً بتعريف الدعاء والذكر وأهميتهما والعلاقة بينهما, ثم مقاصد الشريعة الإسلامية وأقسامها.

الباب الأول: وهو الجانب التأصيلي لمقاصد الشريعة في الدعاء والذكر, والذي اشتمل على ثلاثة فصول:

-الفصل الأول: اشتمل على تعليل الأحكام الشرعية بالحِكم, وكان ذلك على مبحثين.

-والفصل الثاني: اشتمل على المقاصد الكلية والخاصة من الدعاء والذكر, وكان ذلك على مبحثين.

-والفصل الثالث: اشتمل على أثر مقاصد الشريعة في قواعد الدعاء والذكر, وكان ذلك على أربعة مباحث.

الباب الثاني: وهو الجانب التطبيقي لمقاصد الشريعة الجزئية في الدعاء والذكر, والذي اشتمل على ثلاثة فصول:

-الفصل الأول: اشتمل على المقاصد الجزئية من الدعاء والذكر في باب العبادات, وكان ذلك على خمسة مباحث.

-الفصل الثاني: اشتمل على المقاصد الجزئية من الدعاء والذكر في باب المعاملات والنكاح والجهاد, وكان ذلك على ثلاثة مباحث.

-الفصل الثالث: اشتمل على المقاصد الجزئية من الدعاء والذكر في باب الأحوال والأزمنة

والأمكنة, وكان ذلك على ثلاثة عشر مبحثًا

وصل الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

العنوان: قضايا أصول الفقه في طبقات الحنفية– جمعاً ودراسة

الباحث: سبيل بن ملهي الحربي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. أما بعد:

فهذا ملخص للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة القصيم، لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه، بعنوان: **قضايا أصول الفقه في طبقات الحنفية "جمعاً ودراسة"**.

الباحث الطالب: **سبيل بن ملهي بن سبيل الحربي.**

وقد قام البحث على جمع المسائل الأصولية من ثلاثة كتب من كتب طبقات الحنفية، وهي:

- كتاب كتائب أعلام الأخيار من فقهاء مذهب النعمان المختار لمحمود بن سليمان الكفوي.
- كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي.
- كتاب الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي المصري.

ثم دراسة هذه المسائل، فأذكر النص الدال على المسألة الأصولية من كتب الطبقات المعنية بالبحث، ثم أذكر ما يؤيد المسألة من كتب أصول الفقه الحنفية، ثم أقارن بين النص المنقول والمذهب الحنفي، ثم أقارن بين النص المنقول وبقية المذاهب، وأبين الراجح في مسائل الخلاف.

كما قام البحث أيضاً على جمع المؤلفات الأصولية الواردة في كتب الطبقات المعنية بالبحث، والتعريف بمؤلفيها، وتقديم دراسة يسيرة عن منهج المؤلفين، وبيان المطبوع منها والمخطوط.

وقد انتظمت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

- المقدمة اشتملت على الاستفتاح، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وإجراءاته، وخطته.
- التمهيد وفيه التعريف بكتب طبقات الحنفية محل الدراسة ومؤلفيها، وفيه ثلاثة مباحث.
- فصول البحث: الفصل الأول، في الأحكام الشرعية، وفيه ثلاثة مباحث.
  - المبحث الأول: الأحكام الشرعية، وفيه مطلبان.
  - المبحث الثاني: الأدلة المتفق عليها، وفيه أربعة مطالب.
  - المبحث الثالث: الأدلة المختلف فيها، وفيه ثلاثة مطالب.
- الفصل الثاني: دلالات الألفاظ، وفيه ستة مباحث.

- المبحث الأول: الخاص والعام، وفيه ثلاثة مطالب.
- المبحث الثاني: الحقيقة والمجاز، وفيه مطلبان.
- المبحث الثالث: حكم حمل النص المطلق على الفور بدلالة محتملة.
- المبحث الرابع: التأسيس أولى من التأكيد.
- المبحث الخامس: دلالة مفهوم العدد.
- المبحث السادس: حرف المعاني، وفيه سبعة مطالب.

● الفصل الثالث: التعارض والترجيح والاجتهاد والتقليد، وفيه مبحثان.

- المبحث الأول: التعارض والترجيح، وفيه مطلبان.
- المبحث الثاني: الاجتهاد والتقليد، وفيه تسعة مطالب.

● الفصل الرابع: المؤلفات الأصولية في طبقات الحنفية، وفيه ثلاثة مباحث.

- المبحث الأول: المؤلفات الأصولية، وفيه ثلاثة وعشرون مطلباً.
- المبحث الثاني: المختصرات الأصولية، وفيه ثلاثة مطالب.
- المبحث الثالث: شروحات المؤلفات الأصولية، وفيه أربعة عشر مطلباً.

● الخاتمة. ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات.

هذا وصلى الله وسلم على نبيانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

العنوان: القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ الدين– دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة

الباحث: محمد بن علي بن صالح الشهري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف الرسالة إلى جمع القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ الدين نصاً أو ظاهراً، ودراستها وبيان وجه ارتباطها بحفظ الدين، وبيان أثرها في حفظه، ثم أردفت ذلك بذكر بعض التطبيقات الفقهية المخرجة على تلك القواعد الفقهية مع العناية بذكر بعض التطبيقات في القضايا المعاصرة التي تمسُّ الدين وتؤثّر فيه.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- **في الفصل الأول:** ذكرتُ القواعد الفقهية الخمس الكبرى، المتعلقة بحفظ الدين، فذكرت أهمية كل قاعدة، وبعض صِيَغها، وتعريف ألفاظها، وأدلتها، وعلاقتها بكلية الدين، ثم ذكر تطبيقاتها، ثم ختمت الكلام عنها بذكر قواعدها المتفرعة عنها –إن وجدت– مع بيان أهميتها وأدلتها وعلاقتها بكلية الدين وتطبيقاتها.
- **في الفصل الثاني:** تناولتُ القواعد الفقهية الكلية، المتعلقة بحفظ الدين، فذكرت أهمية كل قاعدة، وبعض صيغها، وتعريف ألفاظها، وأدلتها، وعلاقتها بكلية الدين، ثم ذكرت تطبيقاتها، ثم ختمت الكلام عنها بذكر قواعدها المتفرعة عنها –إن وجدت– مع بيان أهميتها وأدلتها وعلاقتها بكلية الدين وتطبيقاتها.
- **في الفصل الثالث:** تناولتُ القواعد الفقهية الصغرى، المتعلقة بحفظ الدين، فذكرت أهمية كل قاعدة، وبعض صيغها، وتعريف ألفاظها، وأدلتها، وعلاقتها بكلية الدين، ثم ذكرت تطبيقاتها.

ثم ختمت الدراسة بذكر أهم النتائج، وأوصيت ببعض التوصيات.

العنوان: القواعد الفقهية في حفظ المال– دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة

الباحث: عبد الإله بن مونس الشمري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف الرسالة إلى: جمع القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ المال من كتب القواعد وكتب الفقه المذهبية، ودراسة تلك القواعد، وبيان وجه ارتباطها بمقصد حفظ المال، وذكر التطبيقات الفقهية القديمة والمعاصرة المخرجة على تلك القواعد، وبيان وجه حفظ المال فيها.

وقد تم في هذه الدراسة: تقسيم البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وقد تناول الباحث في **التمهيد** تعريف القواعد الفقهية، وبيان وعلاقتها بمقاصد الشريعة وحفظ المال.

وتناول في **الفصل الأول**: القواعد الفقهية الكبرى، والقواعد المندرجة تحتها، وعلاقتها بمقصد حفظ المال، والتطبيقات الفقهية المتعلقة بها، وفيه (٤٠) قاعدة، وتناول في **الفصل الثاني**: القواعد الكلية غير الكبرى وعلاقتها بمقصد حفظ المال، والتطبيقات الفقهية المتعلقة بها، وفيه (٣٠) قاعدة، وفي **الفصل الثالث**: تناول القواعد الفقهية الصغرى وعلاقتها بحفظ المال، والتطبيقات الفقهية المتعلقة بها، وفيه (١٧) قاعدة.

وقد ظهر في البحث الارتباط الوثيق بين القواعد الفقهية ومقصد حفظ المال، وأن للقواعد الفقهية أثر ظاهر في الاجتهاد المقاصدي المعاصر، وذلك في النوازل والوقائع المستجدة التي تحدث للأفراد والمجتمعات في صور لا تتناهي، خاصة في عصرنا الحاضر.

وأن الإسلام قد اعتبر المال ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانية، وشرع من التشريعات والتوجيهات ما يشجع على اكتسابه وتحصيله، ويكفل صيانته وحفظه وتنميته، وقد دلت على ذلك أحكام الشرعية وقواعدها الفقهية والمقاصدية، وتعتبر أحكام حفظ المال من الأصول الكلية التي نهضت بها جملة كبيرة من أدلة الشريعة الإسلامية تفوق العد والحصر.

وتبين كذلك أن للقواعد الفقهية أثر كبير في الأحكام المتعلقة بحفظ المال، فهي تضبط المعاملات المالية، وتحفظ الحقوق لأصحابها، وتضمن الضرر الناشئ عن التصرف في أموال الغير، ولها أثر كبير في هذا المجال، وجاء في **الخاتمة**: أهم النتائج والتوصيات.

العنوان: الثواب والعقاب عند الأصوليين– جمعاً ودراسة

الباحث: ياسر بن حسين العواجي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تناولت الدراسة المسائل الأصولية المتعلقة بالثواب والعقاب، وقد حاول الباحث أن يبين معنى الثواب والعقاب، وذكر الألفاظ المقاربة للثواب والعقاب التي استعملها الأصوليون.

ثم جمع الباحث وتتبع في كتب الأصوليين المسائل الأصولية المتعلقة بالثواب والعقاب في الأبواب الأصولية المختلفة لكي يدرس نوع العلاقة وارتباطها بالعلوم الأخرى كعلم العقيدة وعلم الفقه وعلم المقاصد وعلم اللغة العربية وغير ذلك من العلوم الأخرى، مع محاولة للكشف عن نشأة هذه العلاقة وتأثيرها في تكوين القواعد الأصولية الدالة على الأحكام الشرعية، إضافةً إلى نقل الأقوال والاستدلال لها وبيان الاعتراضات والمناقشات، ثم الترجيح بين الأقوال إن أمكن، مع التفريع عليها.

وبما أن الثواب والعقاب يعد من وسائل الترغيب والترهيب حاول الباحث إظهار وإبراز الملامح القواعدية والمقاصدية والوعظية والتربوية في تلك المسائل.

ويحتوي البحث على تمهيد في التكليف والحكم الشرعي، ثم ستة فصول في المسائل الأصولية المتعلقة بالثواب والعقاب، ثم أنهى الباحث رسالته بحمد الله، وذكر الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

وفي الختام ذكر الباحث ستة فهارس متعلقة بالبحث.

العنوان: الأساليب الدالة على الشرط عند الأصوليين

الباحث: عبد الرحمن بن سليمان بن عبد الرحمن الطريقي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تناولت الرسالة الأساليب الدالة على الشرط عند الأصوليين، وقد قدم الباحث مقدمة بين فيها مفردات العنوان، وخصائص الشرط عند الأصوليين، والفرق بينه وبين الألفاظ ذات الصلة، ومن ثم حاول أن يتتبع ويجمع هذه الأساليب من مظانها من كتب الأصول والفروع، وأن يدرس دلالة الأسلوب عموما، ومن ثم علاقته بالشرط، ولأن الشرط له تأثير على الحكم في عدمه، فقد حاول الباحث أن يبين كيف تم استمداد الشرط من الأسلوب، والقواعد التي تربط الأسلوب بالشرط، مع بيان صحة هذا الاستمداد، والتطبيق عليه من كتب الفروع. وهذا كله في تمهيد وفصلين وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

العنوان: مفهوم فعل النبي صلى الله عليه وسلم- دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: وليد بن إبراهيم بن عبد الله الخليفة

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فإن هذه الرسالة التي عنوانها: (مفهوم فعل النبي ﷺ دراسة تأصيلية تطبيقية) تهدف إلى بيان حقيقة مفهوم فعل النبي ﷺ وأنواعه، ودراسة أحكامه، والوقوف على ما يؤثر عليه، وبيان أثره تطبيقاً، من خلال دراسة المسائل الأصولية والفقهية المبنية عليه.

وتقع هذه الرسالة في تمهيد وفصلين وخاتمة.

في التمهيد: ذكر الباحث دلالات الألفاظ، وتقسيماتها عند الجمهور والحنفية، ثم ذكر حقيقة مفهوم القول الموافق والمخالف، وأنواعهما وحجيتهما، ثم ذكر حقيقة فعل النبي ﷺ وأقسامه، ودلالتها على الأحكام.

وفي الفصل الأول: تناول الباحث تأصيل مفهوم فعل النبي ﷺ من خلال حقيقته وأنواعه، ثم ذكر أقسام فعل النبي باعتبار المفهوم، ثم ذكر عوارض الفعل النبوي وأثرها في مفهوم الفعل، ثم ذكر حقيقة مفهوم الفعل الموافق، وأنواعه، وحجيته، ثم ذكر حقيقة مفهوم الفعل المخالف، وأنواعه، وحجيته، ثم ذكر تعارض مفهوم الفعل مع غيره من الأدلة.

وفي الفصل الثاني: تناول الباحث تطبيقات لمفهوم فعل النبي ﷺ، فذكر تطبيقات لمفهوم الفعل الموافق بأنواعه، ثم ذكر تطبيقات لمفهوم الفعل المخالف بأنواعه، ثم ذكر تطبيقات لتعارض مفهوم الفعل مع غيره من الأدلة.

وفي الخاتمة: ختم الباحث الدراسة بذكر أهم النتائج وأوصى ببعض التوصيات.

العنوان: تخريج الفروع على الأصول عند الإمام أبي زيد الدبوسي في دلالات الألفاظ والتعارض والترجيح والاجتهاد من خلال كتابيه "الأسرار" و "تقويم الأدلة"

الباحث: إبراهيم مقرن أحمد العبد المنعم

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده ، أمَّا بعد:

فهذه الرسالة بعنوان: تخريج الفروع على الأصول عند الإمام أبي زيد الدَّبُوسي في دلالات الألفاظ والتعارض والترجيح والاجتهاد من خلال كتابيه: "الأسرار" و"تقويم الأدلة" .

مقدمة من الطالب: إبراهيم بن مقرن بن أحمد العبدالمنعم ؛ لأجل نيل درجة الماجستير في تخصص أصول الفقه من كلية الشريعة والدارسات الإسلامية بجامعة القصيم.

موضوع الرسالة: جمع ودراسة القواعد الأصوليَّة التي قرَّرها الإمام الدبوسي في كتابه تقويم الأدلة، ومقارنتها مع الفروع الفقهية المخرَّجة على تلك الأصول في كتابه الأسرار.

هدف الرسالة: الوقوف على ما خرَّجه الإمام الدبوسي من الفروع الفقهية على القواعد الأصولية من خلال كتاب الأسرار ، ودراسة توافقها مع الأصول المقررة في كتاب تقويم الأدلة ، وبيان مدى تطابق تأصيله مع تخريجاته.

وقد جعلت الرسالة في مقدمة وتمهيد وفصلين: تشتمل المقدمة على افتتاح وبيان لأهمية موضوع البحث ، وأسباب اختياره ، وأهدافه ، ومشكلة البحث ، والدراسات السابقة ، وتقسيمات البحث ، ثم تناولت في البحث المسائل الأصولية على الترتيب الآتي: الأمر والنهي ، المطلق والمقيد، حروف المعاني ، العام والخاص ، المشترك والمؤول ، الحقيقة والمجاز ، الصريح والكناية ، الخفي والمشكل ، والظاهر والنص والمفسر والمحكم ، المجمل والمبين ، الدلالة الثابتة بالنص ، مسائل التعارض ، مسائل الترجيح ، مسائل الاجتهاد.

ثم ختمت الرسالة بذكر أهم النتائج والتوصيات.

العنوان: الموازنة بين الأمر والنهي عند الأصوليين– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: عبد العزيز بن فالح الرحيلي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تناولت الدراسة مسائل الأمر والنهي، والمسائل ذات العلاقة بالأمر أو النهي (التي يؤثر دخول الأمر أو النهي عليها)، والموازنة بينهما بذكر أوجه الشبه، وأوجه الفرق.

بحثت في الرسالة كل مسألة من الأمر مع ما يقابلها بالنهي في مبحث مستقل، بذكر الأقوال في كل مسألة، مع أدلتها، ومناقشة الأدلة، مع ذكر سبب الخلاف، والترجيح إن أمكن مع ذكر سبب الترجيح، وثمرة الخلاف، ثم أذكر في نهاية المبحث الموازنة بين الأمر والنهي في المسألة المبحوثة، بذكر أوجه الشبه، وأوجه الفرق، وقد يكون الأمر في مطلب مستقل تحت المبحث، والنهي في مطلب مستقل، وقد يكونان في مطلب واحد.

ويحتوي البحث على تمهيد عرفت فيه الموازنة، والأمر، والنهي، ثم أتبعته بستة فصول بحثت فيها المسائل، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج، ثم أنهيته بمجموعة من الفهارس.

العنوان: أثر المصلحة في الاجتهاد الفقهي عند الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله

الباحث: غزاي بن حمدان بن حسين الشمري

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تهدف الرسالة إلى: بيان تفعيل الشيخ السعدي للمصلحة في الاجتهاد الفقهي ، وأثر وجود المصلحة على تفاوت الأحكام الشرعية ، وبيان المصلحة المعتبرة التي يراعيها الشيخ في الحكم الفقهي، وتأثير المصلحة في الحكم على النوازل المستجدة والمعاصرة للشيخ.

وقد تم في هذه الدراسة تناول المسائل الفقهية التي فعل السعدي فيها المصلحة الشرعية، مع ذكر الأمثلة التطبيقية من الأبواب الفقهية.

وقد توصل الباحث إلى: أن المصلحة الشرعية المعتبرة لها تأثير في تفاوت الأحكام الشرعية، وأن لها أثرا جليا في اجتهادات السعدي الفقهية.

وأن السعدي يراعي في الاجتهادات الفقهية وجود المصلحة قوة وضعفا، وأن المصلحة شاملة لجميع أبواب الفقه الإسلامي، لا تقتصر على باب دون آخر.

وأن التعامل مع النوازل الفقهية المعاصرة المستجدة خاضعة في نظر الشيخ إلى وجود المصلحة.

وأن البحث يشير إلى فقه كبير، وبعد نظر، وسعة أفق تميز بها السعدي رحمه الله، وأنه قد راعى المصلحة في جميع أبواب الدين الإسلامي من فقه وعقيدة وأخلاق وآداب.

العنوان: العلل المنصوص عليها في الصحيحين وأثرها الأصولي والفقهي- دراسة استقرائية تأصيلية

الباحث: بشرى بنت محمد بن ناصر البرادي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

أهمية البحث جاءت من كون التعليل بمنزلة عالية في الاستدلال خصوصاً أثره في القياس ومقاصد الشريعة، وفي منزلة الصحيحين: صحيح البخاري وصحيح مسلم، فهما أصح كتب السنة الشريفة، وفي أحاديثهما علل منصوصة صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

لقد كان البحث يتقصد في أهدافه جمع الأحاديث النبوية من الصحيحين، والتي جاء فيها التعليل، وهو الداخل في العلل المنصوصة عند الأصوليين، وتقسيمها بحسب تقسيم الأصوليين للعلل وفق أنواع التعليل، ثم دراسة كل نوع من التعليل لغويًّا وأصوليًّا، وذكر الأحاديث من الصحيحين التي جاءت بهذا التعليل، وبيان وجه التعليل فيها، وبيان أثرها الأصولي والفقهي من خلال المقايسة على العلة المذكورة في الحديث الشريف.

ولأن العلل التي في الأحاديث منصوصة فإن البحث تم تقسمه بحسب منهج وتقسيم الأصوليين للعلل المنصوصة، فكان في أربعة فصول، فالأحاديث المنصوص على العلة فيها بالنص الصريح كانت في الفصل الأول، أما التي العلة فيها باللفظ الظاهر فكانت في الفصل الثاني، وأما الأحاديث التي كان التعليل فيها بالإيماء والتنبيه فكانت في الفصل الثالث، وخصصت الفصل الرابع لما كان من العلل في أحاديث الصحيحين ثابتة بالفحوى.

وسبق الفصول الأربعة تمهيد عرفت فيه بالتعليل عند الأصوليين، وبيان أهم أحكامه، وبالتعريف بالصحيحين: صحيح البخاري ومسلم، والترجمة المختصرة للإمامين: البخاري ومسلم رحمهما الله، وختمت التمهيد بذكر التعليل في الصحيحين.

وختمت البحث بخاتمة، بينت فيها أهم النتائج والتوصيات في البحث.

وقد سلكت المنهج العلمي المتبع في البحث بعزو الآيات، وتخريج الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم، وتوثيق المذاهب والأقوال، والتعريف بالألفاظ الغريبة، والترجمة للأعلام.

ووضعت في آخره فهارس للآيات، والأحاديث، والآثار، والأعلام، وفهرسًا للمصادر والمراجع، بالإضافة لفهرس الموضوعات.

والحمد لله رب العالمين

العنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، (من كتاب التفليس إلى الجعالة)– دراسة استقرائية تأصيلية

الباحثة: وفاء بنت عبد الله الحميد

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد :

هذا البحث بعنوان " تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب التفليس إلى الجعالة (دراسة استقرائية تأصيلية)" وقد اشتمل على مقدمة وتمهيد, وستة فصول, وخاتمة.

أما المقدمة فقد اشتملت على الافتتاحية, ومشكلة البحث, وأهمية الموضوع, وأسباب اختياره, وأهداف البحث وحدوده, والدراسات السابقة, ومنهج البحث, وإجراءاته .

وتناولت في التمهيد أهمية التخريج, وأنواع المفردات .

أما الفصول الستة فكان فيها تخريج مفردات الشافعية على الأصول, فذكرت في الأول تخريج مفردات الشافعية على الأصول في التفليس والحجر والصلح, وفي الثاني تخريجها في الحوالة والضمان, وفي الثالث تخريجها في الوكالة والوديعة, وفي الرابع تخريجها في العارية والغصب, وفي الخامس تخريجها في الشفعة والقراض, وفي السادس تخريجها في المساقاة والمزارعة والإجارة والجعالة.

وفي الخاتمة: النتائج والتوصيات والفهارس العلمية .

العنوان: تأثير السياق في دلالات النص عند الإمام ابن دقيق العيد

الباحث: أفنان بنت محمد الشبيلي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

يلقي هذا البحث الضوء على جانب من أهمية دلالة السياق ومدى تأثيرها على معرفة المراد من النصوص الشرعية، متتبعًا في ذلك مظان تأثير دلالة السياق على النص الشرعي عند الإمام ابن دقيق العيد ¬ في شرحه لأحاديث المصطفى ‘.

واتضح من كلام العلماء الصريح حول دلالة السياق, مع عدم قصدهم إلى تعريفها, أنها دلالة لا تكاد تغيب عن أحدٍ منهم على مر العصور، وأنها ذات أثر واضح على النصوص الشرعية، فتؤثر على النص العام مثلًا بتخصيصه، وعلى المطلق بتقييده، وعلى المجمل والمشترك بتبيينه وتعيينه، وغير ذلك.

وللسياق أدلة دالة على حجيته من القرآن والسنة وأفعال الصحابة ٪ واللغة والعقل.

وإهمال النظر في دلالة السياق قد يوقع في مزالق خطيرة تضر بعقيدة المسلم وتحيد به عن معرفة مراد الشارع بخطابه.

وقد وظّف ابن دقيق ¬ دلالة السياق في العديد من الأمور، وكان مما صرّح به من الوظائف: تبيين المجمل، والترجيح بين الاحتمالات، والتأكيد على المعنى الواضح، والدلالة على المراد بالنص –مما يعني منع التأويل البعيد–، وتخصيص العام، وتعميم الخاص.

ودراسة التطبيقات عنده كانت بطريقة تقسيمها على الطرق الدالة على السياق المقالي والمقامي، بتحديد نوع القرينة التي وجدت في السياق وكانت لها المساهمة في معرفة ما سيق له الكلام وما قصد به.

العنوان: تخريج الفروع على الأصول عند أبي الخطاب الكلوذاني– دراسة استقرائية تطبيقية

الباحث: سارة بنت إبراهيم بن عثمان الفارس

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين...

فهذا ملخص للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة القصيم للحصول على درجة الماجستير بعنوان: "تخريج الفروع على الأصول عند أبي الخطاب الكلوذاني دراسة استقرائية تطبيقية" من الطالبة : ساره إبراهيم عثمان الفارس.

وقد اشتملت خطة البحث على مقدمة و تمهيد و أربعة أبواب وخاتمة وفهارس.

ففي المقدمة بينت الأسباب التي حملتني على اختيار هذا الموضوع، وحددت الأهداف التي أسعى إلى تحقيقها، ثم مهدت بذكر الدراسات السابقة مبينة ما لها وما عليها، ورسمت المنهج الذي أسير عليه في دراستها .

وفي التمهيد تناولت أجزاء ماهية الموضوع، فذكرت ترجمة أبي الخطاب والتعريف بتخريج الفروع على الأصول، ومنهج أبي الخطاب في كتابه الأصولي، وفي تخريج الفروع على الأصول.

أما الأبواب الأربعة، فقد حوت أبواب الأصول الأربعة، بمسائلها وأحكام جزئياتها ، مشتملةً على أراء أبي الخطاب في هذه المسائل، وتخريج الفروع على الأصول من كتبه الأصولية والفقهية.

أما الباب الأول فتناولت تخريج الفروع على الأصول عند أبي الخطاب في الحكم الشرعي والتكليفي، وفيه فصلان، الفصل الأول: في مسائل الحكم الشرعي، والفصل الثاني: في مسائل التكليف.

وفي الباب الثاني تناولت تخريج الفروع على الأصول عند أبي الخطاب في الأدلة الشرعية، وفيه فصلان، الفصل الأول: في الأدلة المتفق عليها، والفصل الثاني في الأدلة المختلف فيها.

وفي الباب الثالث تناولت تخريج الفروع على الأصول عند أبي الخطاب في دلالات الألفاظ، وفيه خمسة فصول، الفصل الأول: في مسائل الأمر والنهي، والفصل الثاني: في مسائل العموم والخصوص، والفصل الثالث: في مسائل المطلق والمقيد، والفصل الرابع: في مسائل المفهوم والحقيقة والمجاز ، والفصل الخامس: في حروف المعاني.

وفي الباب الرابع تناولت تخريج الفروع على الأصول عند أبي الخطاب في الاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح، وفيه فصلان، الفصل الأول: في مسائل الاجتهاد والتقليد، والفصل الثاني: في مسائل التعارض والترجيح، مع التفصيل في كل باب بحسبه.

أما عن أهم النتائج فكما يلي:

١. يتلخص منهج أبي الخطاب في تخريج الفروع على الأصول في أمرين:

أ- إيراد الفرع الفقهي مباشرة بعد تقرير الأصل والقاعدة.

ب- إيراد الفروع الفقهية ثم اتباعها بالقاعدة الأصولية تعليلاً أو استدلالاً أو لبيان مأخذ الخلاف.

٢. بلغ عدد القواعد الأصولية في هذه الدراسة خمس وسبعين مسألة أصولية مقرونة بمئة وواحد وتسعين مسألة فقهية غير مكررة مخرجة على تلك القواعد.

٣. اطراد التلازم بين التأصيل والتفريع عند أبي الخطاب فيما وضعه من فروع في كتبه الفقهية، مقارنة بأصوله في التمهيد، ولا يخرج عن هذا إلا نادراً.

هذا والله تعالى أعلى وأعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آلة وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

العنوان: أثر تخلف شروط مفهوم المخالفة على العمل به– دراسة تأصيلية تطبيقية على آيات الأحكام

الباحث: الهنوف بنت خالد الرشودي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

تمت دراسة هذه الرسالة في مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، وتتلخص محاورها في الآتي:

المحور الأول المقدمة: وفيها بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، ومنهج البحث، وحدوده، وإجراءاته والدراسات السابقة وخطة البحث.

المحور الثَّاني التمهيد: وفيه التعريف بموضوع البحث ودراسة الخلاف الأصولي في حجية مفهوم المخالفة.

الفصل الأول: وفيه تأصيلُ ضوابطِ شروطِ مفهومِ المخالفة، وإيضاح معايير تقسيمها، وبيان وجه الصلة بينها وبين القواعد والضوابط الأصوليَّة والفقهية.

الفصل الثَّاني: ففيه بيان أثر انتفاء شروط مفهوم المخالفة على آيات الأحكام، حيث تم حصر الآيات المشتملة على مفهوم مخالفة، وتُرك العمل به لاختلال الشرط، وتم دراستها دراسة أصولية تطبيقية، والأصول التي استند إليها من ترك الاحتجاج بالمفهوم.

وأما الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات.

ثم ختمت الرسالة بفهارسَ فنيةٍ.

والحمد لله على توفيقه وامتنانه.

العنوان: مقاصد الشريعة في الأطعمة والأشربة وأثر ذلك في النوازل المعاصرة

الباحث: مزنة بنت خالد بن صالح الشائع

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

هذا ملخصٌ للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه. للحصول على درجة الماجستير. وقد اشتملت خطة الموضوع على مقدمة. وخمسة فصول وخاتمة وفهارس.

أما **المقدمة** فقد اشتملت على الاستفتاح وبيان مشكلة البحث وأهمية الموضوع وأسباب اختياره وأهداف البحث والدراسات السابقة فيه وحدود البحث ومنهجه وإجراءاته وخطته.

أما **التمهيد** فقد اشتمل على تعريفٍ بمفردات الموضوع ابتداءً بتعريف المقاصد الشرعية والأطعمة والأشربة وبيان أقسامها ، وأنواعها.

أما الفصل الاول فقد اشتمل على علاقة الأطعمة والأشربة بكليات المقاصد. وكان ذلك على مبحثين تحدثت فيهما عن علاقة الأطعمة والأشربة بالضروريات. وذلك في خمسة مطالب وعن علاقة الأطعمة والأشربة بالحاجيات والتحسينيات وذلك في مطلبين

أما الفصل الثاني فقد اشتمل على المقاصد الشرعية في الأطعمة والأشربة المباحة والصيد والذبائح و كان ذلك وعلى تمهيد وأربعة مباحث.

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على المقاصد الشرعية في الأطعمة والأشربة المحرمة. وكان ذلك على مبحثين.

أما الفصل الرابع فقد اشتمل على المقاصد الخاصة والجزئية في آداب الأكل والشرب وكان ذلك على ثلاثة مباحث.

أما الفصل الخامس فقد اشتمل على أثر المقاصد في نوازل الأطعمة والأشربة وكان ذلك على ثلاثة مباحث.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

العنوان: الاستدلال بأقوال الصحابة وأفعالهم على القواعد الفقهية– دراسة استقرائية تحليلية

الباحث: نسيبة بنت ناصر بن سليمان السعوي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الاستدلال بأقوال الصحابة وأفعالهم على القواعد الفقهية دراسة استقرائية تحليلية بحث تناول جملة من القواعد الفقهية التي استدل لها بأقوال الصحابة وأفعالهم. وهذا الموضوع له أهميته وذلك لتعلقه بعلم القواعد الفقهية وهو من أعظم العلوم الشرعية وأنفعها وأجلها، وكونه يبحث في الاستدلال للقواعد الفقهية عند الصحابة المشهود لهم بالخيرية وهم أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ، وكذلك من الأهمية أن جمع أقوال الصحابة وأفعالهم التي تدل على القواعد الفقهية من الكتب المتفرقة يبرز الأدلة ويجليها، ويجعلها قريبة المنال لمن أراد النظر في مأخذ الفقهاء ومصدرهم في التقعيد الفقهي، ومن الأهمية أيضاً أن الاستدلال للقواعد الفقهية بأقوال الصحابة وأفعالهم يزيد في الطمأنينة للقاعدة الفقهية ويقوي الاستدلال بها والاستناد إليها في استنباط الأحكام الشرعية وتخريجها على القواعد الفقهية. وهذا البحث يحقق أهدافاً علمية من أبرزها جمع القواعد الفقهية التي استدل لها بأقوال الصحابة وأفعالهم، وهذه القواعد هي: القواعد المندرجة تحت القواعد الكبرى، والقواعد الكلية غير الكبرى، وكذلك من الأهداف أنه يبين أثر أقوال الصحابة وأفعالهم في التقعيد الفقهي، ومن الأهداف أيضاً إبراز أهمية آثار الصحابة ودورها في ترجيح الخلاف في القاعدة. ويقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي ؛ وذلك باستقراء أقوال الصحابة وأفعالهم، والوقوف على القواعد الفقهية التي دلت عليها تلك الآثار. ويتحدث البحث عن التعريف بالقواعد الفقهية، وحجية أقوال الصحابة وأفعالهم، وقمت بجمع القواعد الفقهية التي استدل لها بأقوال الصحابة وأفعالهم في كتب السنة والآثار والقواعد، ثم بينت المعنى الإفرادي وذلك بذكر معاني مفردات القاعدة، والمعنى الإجمالي للقاعدة ومفهومها وما يراد بها، وذكرت دليل القاعدة من قول الصحابي أو فعله، مع بيان وجه الاستدلال منه، وبينت أثر قول الصحابي في القاعدة في غير الاستدلال، وذكرت من استدل للقاعدة بقول الصحابي من العلماء، وبينت ما كان من هذه الآثار نصاً للقاعدة، وذكرت آراء العلماء في القاعدة و بيان اختلافهم فيها، وذكر أدلتهم التي استدلوا بها مع بيان الرأي الراجح إجمالاً، وذكرت بعض الفروع الفقهية المندرجة تحت القاعدة، وذكرت بعض المستثنيات من القاعدة إن وجدت. وتبين لي من خلال الدراسة علو مكانة أقوال الصحابة أفعالهم، وجلالة قدرها، ومن ذلك ما جاء فيها من أدلة للقواعد الفقهية، وأن أقوال الصحابة لها أثر في التقعيد الفقهي، إذ ما من قاعدة فقهية إلا وتجد لها ما تستند عليه من أقوال وأفعال، وأن علماء الأمة الذين قعدوا القواعد الفقهية، قد استندوا إلى آثار الصحابة، وفقهوا عنهم فتاواهم وأقوالهم وأفعالهم الصادرة عنهم، وأن كثيراً من أقوال

الصحابة وأفعالهم تدل على الفروع المندرجة ولا تدل على القاعدة دلالة كلية بطريق المطابقة، وأن بعض أقوال الصحابة وأفعالهم قد تدل على أكثر من قاعدة وهذا يدل على أن آثارهم تجمع المعاني الكثيرة.

العنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، (من كتاب الأضحية إلى نهاية الرهن)

الباحث: نماء بنت محمد الربيعان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وبعد:

هذه الرسالة بعنوان: "تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، من كتاب الأضحية إلى نهاية الرهن، دراسة تأصيلية تطبيقية"، وقد اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وتسعة فصول، وخاتمة:

تناولتُ في التمهيد نشأةَ التأليف في علم المفردات؛ أسبابَه وتطوُّرَه، وأبرزَ المؤلفات في علم تخريج الفروع على الأصول التراثية والمعاصرة.

أما الفصول التسعة، فقد كانت في تخريج مفردات الشافعية على الأصول.

فذكرت في الفصل الأول: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب الأضحية والعقيقة.

والفصل الثاني: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب الأطعمة.

والفصل الثالث: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب البيوع.

والفصل الرابع: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب «الخيار».

والفصل الخامس: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب الربا.

والفصل السادس: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب السَّلَم.

والفصل السابع: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب بيع الأصول والثمار.

والفصل الثامن: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب القرض والتسعير.

والفصل التاسع: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول من كتاب الرهن.

ثم عرضتُ في الخاتمة: النتائج، والتوصيات، والفهارس العلمية.

العنوان: استدراكات الشوشاوي على القرافي في كتابه "رفع النقاب عن تنقيح الشهاب" – جمعاً ودراسة

الباحث: عليان بن دغيم بن عليان الرشيدي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين:

فهذه رسالة مقدمة لكلية الشريعة – قسم أصول الفقه، لنيل درجة الماجستير.

موضوع الرسالة: عُنيت الرسالة بجمع استدراكات الشُّوْشَاوي –رحمه الله– على القرافي في كتابه: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب، ودراسة تلك الاستدراكات ومناقشتها، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي لدراسة المسائل.

واقتضت طبيعة الرسالة تقسيمها إلى تمهيد، وبابين، وخاتمة، وفهارس علمية.

احتوى الباب الأول المعنونُ بـ(منهج القرافي الأصولي ومنهج الشُّوْشَاوي في الاستدراك)، وفيه فصلان: الأول: منهج القرافي الأصولي. الثاني: منهج الشُّوْشَاوي في الاستدراك. واشتمل الباب الثاني المعنونُ بـ(الباب الثاني: استدراكات الشُّوْشَاوي على القرافي)، وفيه أربعة فصول: الأول: استدراكات الشُّوْشَاوي على القرافي في مباحث المقدمات والحكم الشرعي. الثاني: استدراكات الشُّوْشَاوي على القرافي في مباحث الأدلة. الثالث: استدراكات الشُّوْشَاوي على القرافي في مباحث دلالات الألفاظ. الرابع: استدراكات الشُّوْشَاوي على القرافي في مباحث التعارض والترجيح، والاجتهاد والتقليد.

واشتملت الخاتمة على أهم نتائج البحث؛ والتوصيات، وتضمن الفهرس: الآيات، والأحاديث، والأعلام، والمصادر والمراجع، والمحتويات.

من أبرز نتائج الرسالة: أن في دراسة الاستدراكات أهمية عظيمة تتمثل في: تكميل النقص في الأقوال أو الاستدلال أو التمثيل، وأيضًا تصحيح الأخطاء السابقة، وبيان الالتباس الحاصل في بعض المسائل.

كلمات مفتاحية: استدراك، القرافي، الشُّوْشَاوي، رفع النقاب، تنقيح الفصول، المالكية، الأصوليين.

العنوان: منهج الإمام الكرماني– رحمه الله– في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية من خلال كتابه "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري"

الباحث: حصة بنت صالح بن محمد الدليقان

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

فهذه الرسالة بعنوان: "منهج الإمام الكرماني رحمه الله في دفع التعارض بين الأدلة الشرعية من خلال كتابه: (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري)"؛ وقد اشتملت على: مقدِّمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أمَّا المقدمة؛ فقد تضمَّنت: الافتتاحية، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته.

وأمَّا التمهيد؛ فقد تناولتُ فيه التعريف بسيرة الإمام الكرماني رحمه الله، والصناعة الأصولية في كتابيه محل الدراسة، والتعريف بمصطلحات البحث.

أمَّا الفصول الثلاثة؛ فقد كان فيها عرضٌ لقواعد التعارض والترجيح عند الإمام الكرماني رحمه الله؛ ففي الفصل الأول: قواعد الجمع، وفي الفصل الثاني: قواعد النسخ، أما الفصل الثالث والأخير؛ ففيه قواعد الترجيح.

ثم عرضت في الخاتمة النتائج، والتوصيات والفهارس العلمية.

العنوان: اختلاف اجتهادات الطوفي الأصولية– دراسة تحليلية نقدية

الباحث: أسماء بنت خالد بن عبد الله الهطلاني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

يهدف البحث إلى: جمع اختلافات الطوفي في مسائل التقعيد، والاجتهاد الأصولي، ودراستها، وتحليلها، والموازنة بينها؛ للوصول إلى الراجح من اختلافه، وبيان أسباب اختلافه، ومعرفة أهم المؤثِّرات التي أثَّرت عليه.

وتمَّت دراسة: الأبواب الأصوليَّة كافة ، وكافَّة مؤلَّفاتِ الطُّوفي المطبوعة.

وتمَّ تقسيمُ البحثِ بحسَب نوع الاجتهادِ الأُصُولي إلى فصلين؛ فالفصل الأول: اختصَّ باختلافه في مسائل التقعيد الأصولي من مصطلحات، وتقاسيم، وأدلَّة، واستدلالات، واعتراضات. والفصل الثاني: اختصَّ بمسائل الخلاف الأصولي.

وتوصَّلتُ من خلال هذا البحثِ إلى نتائجَ، أهمُّها: تعدُّد وتنوُّع أسباب اختلاف الطوفي الأصولي، ويمكن أن تُلخَّص إلى اختلافات راجعة إلى طبيعة المسألة، أو طبيعة الكتاب، أو تكوين الطوفي المذهبي والعَقَدي والشخصي، كما أنَّ الاعتماد على مصدرٍ واحدٍ في تحرير قولِ الطوفي وفَهْمِ مذهبِه، قد يؤدِّي إلى الخطأ في نسبة القول، فيجب تحرِّي الدِّقَّةِ في ذلك.

العنوان: القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ العقل– دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة

الباحث: نجيب رافع مصفى محمد فتاح

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

إن هذه الدراسة معنونة بـ: (القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ العقل – دراسة تأصيلية تطبيقية معاصرة)، والتي تهدف إلى جمع القواعد الفقهية المتعلقة بحفظ العقل نصًا أو ظاهرًا، ودراستها وبيان وجه ارتباطها بحفظ العقل، وبيان أثرها في حفظه، ثم أردفت ذلك بذكر بعض التطبيقات الفقهية المخرجة على تلك القواعد الفقهية مع العناية بذكر بعض التطبيقات في القضايا المعاصرة التي تمس العقل وتؤثر فيه حسيًا كان أو معنويًا، وسواء حفظه من جهة الوجود أو من جهة العدم.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

- في الفصل الأول: ذكرتُ القواعد الفقهية الخمس الكبرى المتعلقة بحفظ العقل، فذكرت تعريف كل قاعدة، وأدلتها، وعلاقتها بحفظ العقل، وتطبيقاتها، ثم ختمت الكلام عنها بذكر قواعدها المتفرعة عنها، مع بيان تعريفها وأدلتها وعلاقتها بحفظ العقل وتطبيقاتها كما ذكر في قاعدة الأم.
- في الفصل الثاني: ذكرت القواعد الفقهية الكلية غير الكبرى المتعلقة بحفظ العقل، فذكرت تعريف كل قاعدة، وأدلتها، وعلاقتها بحفظ العقل، ثم تطبيقاتها المخرجة عن القاعدة.
- في الفصل الثالث: ذكرت القواعد الفقهية الصغرى المتعلقة بحفظ العقل، فذكرت تعريف كل قاعدة، وأدلتها، وعلاقتها بحفظ العقل، ثم تطبيقاتها المخرجة عن القاعدة.

ثم ختمت الدراسة بذكر أهم النتائج، وأوصيت ببعض التوصيات.

العنوان: تخريج الفروع على الأصول عند الإمام الشوكاني في قضايا التعارض والترجيح– دراسة نظرية تطبيقية

الباحث: حسين أديسا مؤمن

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على نبينا محمد, وعلى آله وصحبه أجمعين...

فهذا ملخصٌ للرسالة المقدمة لقسم أصول الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم للحصول على درجة الماجستير بعنوان: "تخريج الفروع على الأصول عند الإمام الشوكاني في قضايا التعارض والترجيح دراسة نظرية تطبيقية" من الطالب/ حسين أديسا مؤمن.

وقد اشتمل الخطة على المقدمة والتمهيد و سبعة فصول والخاتمة والفهارس.

وفي المقدمة وضحت الأسباب التي جعلتني على اختيار هذا الموضوع, وحددت الأهداف التي أسعى إلى تحقيقها وإثباتها, ثم مهدت بذكر الدراسات السابقة مبيّنًا ما لها وما عليها, ورسمت المنهج الذي أسير عليه في دراسته.

وفي التمهيد تناولت أجزاء ماهية الموضوع, فذكرت ترجمة الإمام الشوكاني, والتعريف بتخريج الفروع على الأصول, وبالتعارض والترجيح, ومنهج الإمام الشوكاني في التعارض والترجيح.

وأما الفصول السبعة, فقد حوى كلُّ فصلٍ موضوعًا من موضوعات المتعلقة بالتعارض والترجيح, بمسائله وأحكام جزئياته, مشتملاً على آراء الإمام الشوكاني في هذه المسائل, وتخريج الفروع على الأصول من كتبه, مقدِّمًا لكلّ فصلٍ بتمهيد, يعرِّف بأنواع الألفاظ فيه وتعريفاتها.

أما الفصل الأول فتناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح في مسائل الإسناد والأخبار وفيه تمهيد وثلاثة عشر مبحثاً.

وأما الفصل الثاني تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح في الأحكام الشرعية وفيه تمهيد, وتسعة مباحث.

وأما الفصل الثالث تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح في مسائل الحقيقة والمجاز, وفيه تمهيد وستة مباحث.

وأما الفصل الرابع تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح في مسائل دلالة الألفاظ على الأحكام, وفيه تمهيد, وثمانية مباحث.

وأما الفصل الخامس تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح في مسائل دلالة الألفاظ على المعنى باعتبار الظهور والخفاء, وفيه تمهيد وستة مباحث.

وأما الفصل السادس تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح في مسائل دلالة الألفاظ على العموم والخصوص والإطلاق والتقييد, وفيه تمهيد و أربعة مباحث.

وأما الفصل السابع تناولت تخريج الفروع على الأصول عند الشوكاني في التعارض والترجيح بالأمور

خارجية, وفيه أربعة مباحث:

العنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، (من كتاب النكاح إلى نهاية النفقات) – دراسة استقرائية تأصيلية

الباحث: زينب بنت حسن الكيلاني

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، والصلاة والسلام على نبينا وحبيبنا محمد ﷺ، وبعد:

هذه الرسالة بعنوان: تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول، من باب الزكاة إلى نهاية الحج، (دراسة استقرائية تأصيلية)، وقد اشتملت على مقدمة، وتمهيد، وتسعة فصول، وخاتمة.

أما المقدِّمة فتضمَّنت: الافتتاحية، ومشكلة البحث، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث وإجراءاته.

أما التمهيد فقد تناولتُ فيه: التعريف بعلم التخريج لغة واصطلاحًا، والفرق بين التخريج والألفاظ المقاربة، والتعريف بعلم المفردات لغة واصطلاحًا، والفرق بين المفردات والألفاظ المقاربة.

أما الفصول التسعة فقد كان فيها تخريج مفردات الشافعية الفقهية على الأصول.

فذكرت في الأول: تخريج مفردات الشافعية على الأصول في النكاح، وذكرت في الثاني: تخريجها في باب الخلع، وأوردت في الثالث: تخريج المفردات في الطلاق، وفي الرابع: تخريج المفردات في بابي الإيلاء والظهار، وذكرت في الخامس: تخريج المفردات في باب اللعان، ثم أوردت في السادس: تخريج المفردات في باب الأيمان، وفي السابع: تخريج المفردات في باب العِدَد، وذكرت في الثامن: تخريج المفردات في باب الرضاع، وفي الفصل التاسع: تخريجها في باب النفقات.

ثم عرضت في الخاتمة: النتائج، والتوصيات، والفهارس العلمية.

العنوان: تخريج الفروع على الأصول عند الإمام أبي زيد الدبوسي في الحكم الشرعي والأدلة

الباحث: أحمد بن علي بن إبراهيم الرشيد

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فهذه رسالة بعنوان: تخريج الفروع على الأصول عند الإمام أبي زيد الدبوسي في الحكم الشرعي والأدلة من خلال كتابيه: "الأسرار" و"تقويم الأدلة".

مقدمة من الطالب أحمد بن علي بن إبراهيم الرشيد لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة القصيم.

وقد قمت في هذه الرسالة بجمع الفروع الفقهية الواردة في كتاب (الأسرار) للإمام أبي زيد الدبوسي، والتي خرجها على الأصول الواردة في كتاب (تقويم الأدلة) في مباحث الحكم الشرعي والأدلة، ومقارنتها مع القواعد التي قررها –رحمه الله– في كتابه تقويم الأدلة. وذلك بهدف دراستها من حيث موافقتها أو مخالفتها، وبيان مدى تطابق تخريجاته في (الأسرار) مع تأصيله في (تقويم الأدلة).

وقد جعلت هذه الرسالة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، بيّنت في المقدمة أهمية موضوع البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث. ثم بينت في التمهيد تعريف علم تخريج الفروع على الأصول، والتعريف بكتابي الإمام أبي زيد الدبوسي (الأسرار)، و(تقويم الأدلة). ثم شرعت في دراسة المسائل الأصولية في فصول البحث، مبتدأ بمسائل الحكم الشرعي في الفصل الأول، ثم مسائل التكليف في الفصل الثاني، ثم مسائل الأدلة المتفق عليها، القرآن والسنة، والإجماع، والقياس في الفصل الثالث. ثم مسائل الأدلة المختلف فيها في الفصل الرابع، وهي: شرع من قبلنا، وقول الصحابي، والاستصحاب، والاستحسان.

ثم الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

العنوان: نظرية العرف عند ابن قدامة– دراسة أصولية تطبيقية

الباحث: ندى بنت عبد الله الفلاحي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

إن من كمال الشريعة الإسلامية وتمامها، صلاحيتها لكل زمان، ومكان، وحيث أن أعراف الناس، وعاداتهم، متغيرة بتغير الزمان، والمكان، والأحوال، فقد أقرت الشريعة العمل بالصالح منها، وجعلتها مستنداً شرعياً يُرجع إليه في تقدير المسائل، وتقرير الأحكام؛ لما في العمل بها من مراعاة لمصالح العباد، وحاجياتهم، وسائر أمورهم.

ولقد أولى علماء الشريعة، وفقهاؤها العرف اهتماماً عظيماً؛ لما رأوا مكانته العظيمة، ومنزلته الرفيعة، ومرتبة العالية في الشريعة الإسلامية، فردوا إليه كثيراً من فروعهم، ومسائلهم الأصولية، والفقهية، ومن هؤلاء العلماء شيخ الحنابلة الموفق ابن قدامة، والذي كان له منزلة علية بينهم، وكانت كتبه محل اهتمام، ودراسة من العلماء، وطلبة العلم في مختلف الأمصار، والأعصار.

ولما كان للعرف هذه المكانة، ولابن قدامة، ومؤلفاته هذه المنزلة، جاءت هذه الدراسة لتجمع بينها، فتدرس العرف عند ابن قدامة من خلال أبرز مؤلفاته.

وتتضح أهمية هذا الموضوع في عدد من الأمور، من أهمها:

١– مكانة العرف في حياة الناس، وأثره في شؤونهم، ووفرة إحالة الشرع إليه، واعتداده به، قوة أثره في الاجتهاد والفتوى.

٢– مكانة ابن قدامة العلمية، وتأثيره على من بعده من علماء المذهب، ووجود مسائل كثيرة ردها ابن قدامة إلى العرف.

وقد كان هذا البحث محاولة علمية للإجابة على عدة أسئلة، من أهمها:

١– ما حقيقة العرف عند ابن قدامة، وما منهجه فيه، وما القواعد والمسائل الأصولية والفقهية التي ردها ابن قدامة إلى العرف؟

٢– ماذا أضاف ابن قدامة للعرف في المذهب الحنبلي، وهل لهذه الإضافة أثر في من بعده من علماء المذهب، و كيف استثمر ابن قدامة دليل العرف في اجتهاداته؟

كما كان من أهداف هذا البحث الإجابة على الأسئلة السابقة ببيان حقيقة العرف عند ابن قدامة، ومنهجه فيه، وكيفية استثماره له، مع تحرير قواعده ومسائله الأصولية والفقهية التي ردها إلى العرف، ودراسة الإضافة التي قدمها للعرف في المذهب الحنبلي، والكشف عن أثر منهجه فيه في من بعده من علماء المذهب.

وقد حوى هذا البحث مقدمة، وتمهيداً، وأربعة فصول، وفهارس، وخاتمة:

وقد احتوت المقدمة على أهمية الموضوع، وأهدافه، وحدوده، وأسباب اختياره، ومنهج بحثه، وخطة البحث، وشكر وتقدير.

وحوى التمهيد ترجمة مختصرة لابن قدامة، وتعريف بالكتب التي تناولها البحث.

وقد اشتمل الفصل الأول على بيان حقيقة العرف، وأقسامه، واستعمالاته، وأهميته.

والفصل الثاني على بيان حجيته، وشروطه، وارتباطه مع بعض المسائل الأصولية: كتنقيح المناط، والأسماء العرفية، والاجتهاد، والفتوى، وتعارضه مع غيره، وأثر نظرية العرف عند ابن قدامة.

وأما الفصل الثالث فقد تناول قواعد العرف الفقهية عند ابن قدامة.

والفصل الرابع كان في تحرير تطبيقات العرف الفقهية عند ابن قدامة، في أبواب العبادات، والمعاملات، وفقه الأسرة.

ولقد خلصت فيه إلى نتائج من أبرزها:

١- مكانة العرف عند ابن قدامة، واحتفاؤه به، ورده لكثير من فروعه الفقهية، وعدد من مسائله الأصولية إليه.
٢- استخدام ابن قدامة للعرف كوسيلة يرجح بها بين الأقوال المختلفة في المذهب.
٣- تأثر كثير من علماء الحنابلة بنظرية العرف عند ابن قدامة، خاصة من جهة استثماره للعرف كوسيلة ترجيحية بين الأقوال المختلفة.

العنوان: القواعد الفقهية المتعلقة بسد الذرائع– دراسة نظرية تطبيقية

الباحث: بدر بن عبد الرحمن بن ندى العتيبي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

يحتوي البحث على تمهيد عرفتُ فيه القواعد الفقهية وسد الذرائع، ثم أتبعته بخمسة فصول بحثتُ فيها القواعد الفقهية التي لها علاقة بسد الذرائع، وختمته بذكر أهم النتائج والتوصيات، وأتبعته بمجموعة من الفهارس.

وتناولت في التمهيد تعريف القواعد الفقهية، وذكر أقسامها، وحجيتها، والعلاقة بينها وبين القواعد الأصولية، ثم تطرقتُ لتعريف سد الذرائع، وذكر أقسامه، وضوابط العمل بسد الذرائع، وعلاقتها بالمقاصد الشرعية، وأثر مراعاة سد الذرائع في الفروع الفقهية والنوازل المعاصرة.

ثم بحثتُ كل قاعدة لها علاقة بسد الذرائع في مبحث مستقل، بذكر صيغ القاعدة، وتعريفها، وأدلتها، وعلاقة القاعدة بسد الذرائع، وأثرها التطبيقي الفقهي والمعاصر.

العنوان: الطرد عند الأصوليين– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحثة: بشرى بنت فهد بن عبد الله السلمي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

موضوع البحث :

الطرد عند الأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية .

يأتي الطرد في ثلاثة مواضع في أصول الفقه، فتارة يراد به قياس الطرد والذي يقابل قياس العكس، وتارة يراد به مسلك الطرد الذي يعتبر أحد مسالك العلة، وتارة يراد به الوصف الطردي الذي يعتبر أحد أوصاف العلة .

أهداف البحث :

كان هدف البحث هو التفريق بين موارد الطرد الثلاثة عن الأصوليين، وذلك بالتعريف بكل واحد منها وذكر حجيته والتطبيق عليه .

منهج البحث :

وقد اعتمدت في هذا البحث على منهجين : المنهج الاستقرائي: من خلال تتبع واستقراء المسائل المتعلقة بالطرد بإطلاقاته وموارد استعماله والآراء الواردة فيه، والمنهج التحليلي: من خلال تحليل الآراء ومناقشتها ومقارنتها بعضها ببعض والتطبيق عليها.

خطة البحث :

انتظم البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة .

المقدمة وفيها بيان مشكلة البحث، وأهميته وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وحدوده، ومنهجه، وإجراءاته.

التمهيد وفيه تعريف القياس وبيان أركانه وأقسامه، والتعريف بالعلة وبيان مسالكها وقوادحها .

الفصل الأول تناول موضوع قياس الطرد، وحجيته، والتفريق بينه وبين أنواع القياس الأخرى، كقياس العكس والقياس الجلي .

والفصل الثاني كان لبيان مسلك الطرد، وبيان حجيته في التعليل ومرتبته بين مسالك العلة والتطبيق عليه .

والفصل الثالث كان في الوصف الطردي وبيان صحة التعليل به ومرتبته بين أوصاف العلة والتطبيق عليه .

والخاتمة وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها بعد إتمام البحث ومنها:

١-أن أغلب الأصوليين عرفوا القياس الاصطلاحي بما يصدق على قياس الطرد .

٢-التطبيقات الفقهية لقياس الطرد كثيرة جداً في أحكام الشريعة، وهي منثورة في جميع أبواب الفقه.

٣-اختلاف العلماء في المراد بمسلك الطرد والأغلب على أنه مقارنة الحكم للوصف الغير مناسب والغير مستلزم للمناسب في جميع الصور المغايرة لمحل النزاع .

٤-يقع مسلك الطرد في آخر مسالك العلة من حيث رتبته في إفادته للعلية.

٥-الصحيح أن الطرد شرط لصحة العلة لا مسلك من مسالك التعليل .

٦-أن أغلب الأمثلة المنسوبة للقائلين بالطرد فيها شططٌ ومغالاةٌ ويبعد أن يقول بها العلماء المعتبرين.

٧-الوصف الطردي هو الوصف الذي لم يعلم كونه مناسباً ولا مستلزما للمناسب بعد البحث التام، ولم يؤْلَف من الشارع الالتفات إليه في شيء من الأحكام.

٨-أجمع الأصوليون على عدم صحة التعليل بالوصف الطردي المحض، وحكاية الخلاف في الوصف الطردي الذي لا يناسب مطلقا غير صحيحة، ومن صرح بقبوله عرفه بغير ما اصطلح عليه المنكرين له .

٩-وقع اضطراب بين الأصوليين عند ذكر الأمثلة على الوصف الطردي في حين عدها آخرون من الأمثلة على الوصف الشبهي وهذا يدل على اختلاف الأنظار في تحديد معنى كل منهما.

العنوان: القواعد الفقهية عند ابن القصار في كتابه "عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار" – جمعاً ودراسة

الباحثة: شذا بنت هليل بن صالح الحربي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

يحتوي البحث على تمهيد عرفت فيه بابن القصار، وكتابه، ومنهجه فيه، ثم أتبعته بثلاثة فصول.

الفصل الأول بحثت فيه القواعد الفقهية الكبرى عند ابن القصار، ثم الفصل الثاني بحثت فيه القواعد الفقهية الكلية عنده، وفي الثالث القواعد الفقهية الصغرى عنده.

وتحت كل مبحث مطالب، ذكرت فيها كل قاعدة على حدة، وبينت معناها، وذكرت أدلتها إن وجدت، ثم عرضت تقرير ابن القصار للقاعدة، وتطبيقاتها الفقهية عنده.

ثم الخاتمة وفيها أهم ما توصلت إليه من نتائج، ثم وضعت ملحقاً ببعض الضوابط الفقهية والقواعد الأصولية الواردة في الكتاب.

وقد تميز الكتاب بما يلي:

- كثرة القواعد الأصولية والفقهية التي استدل بها المؤلف على المسائل الخلافية، مما يؤكد الصلة الوثيقة بين الفقه وأصوله وقواعده.
- يعد الكتاب من أهم المصادر في القواعد الفقهية.
- يعتبر ابن القصار من أبرز علماء المالكية وفقهائهم.
- ذكر ابن القصار في هذا الكتاب بعض القواعد الفقهية التي لم يذكرها أحد غيره.
- كثرة المسائل الخلافية في هذا الكتاب، حيث بلغت ١٤٤٠ مسألة.
- عناية ابن القصار واهتمامه بنصوص الكتاب والسنة.
- سهولة العبارة، ووضوح المنهج، وبراعة الأسلوب.

العنوان: أثر القواعد والضوابط الفقهية في نظام الإجراءات الجزائية السعودي– دراسة استقرائية تحليلية تطبيقية

الباحثة: عائشة بنت أحمد بن عبد العزيز البديوي

البرنامج: ماجستير أصول الفقه

الملخص

هذه الدراسة تُلقي الضوء على القواعد والضوابط الفقهية وأثرها على نظام الإجراءات الجزائية السعودي ولائحته التنفيذية، حيث يتأكد مِن خلالها المرجعية الإسلامية للقوانين في المملكة العربية السعودية وتبين الجانب التطبيقي للقواعد والضوابط الفقهية، وتأتي لتملأ فراغاً في الدراسات التأصيلية في هذا الموضوع، وقد تشكَّل قوامه من: مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، استند الباحث في صياغتها على المنهج الاستقرائيّ التحليليّ التطبيقيّ، وتشمل المقدمة على أهمّيّةُ الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطّةُ البحث، وتكلم التمهيد عن أهمّيّة القواعد الفقهيّة في المجال القانوني، والتعريف بالنظام محل الدراسة، وقد تناول الفصل الأول أثر القواعد الفقهيّة الكبرى وما تفرع منها في نظام الإجراءات الجزائيّة، واشتمل على خمسة مباحث، وفي كل مبحث يتناول قاعدة من القواعد الكبرى التالية: (الأمور بمقاصدها)، (اليقين لا يزول بالشك) (المشقّة تجلب التيسير) (لا ضرر ولا ضرار) (العادة محكمة) وما تفرع منها في عدة مطالب، حيث يعنوَن أول مطلبٍ بالقاعدة الفقهية الكبرى، والمطالب التي تليه هي القواعد الفقهية المتفرعة من القاعدة الكبرى، وشمل هذا الفصل اثنتين وعشرين قاعدةً، وتناول الفصل الثاني أثر القواعد الكليّة والخاصّة في نظام الإجراءات الجزائيّة، وفيه مبحثان، مبحث للقواعد الفقهية الكليّة وتناول ثمانية قواعد، والآخر للقواعد الفقهية الخاصة، وتناول ستة عشر قاعدةً، في حين تناول الفصل الثالث أثر الضوابط الفقهيّة في نظام الإجراءات الجزائيّة، وقد تضمن مبحثين، المبحث الأول في الضوابط الفقهية المتعلقة بالبيّنات ؛كالإقرار والشهود وعلى من تجب البينة، وتناول ستة ضوابط، والآخر في الضوابط الفقهية المتعلقة بالقضاء؛ كالشروط الواجب توفرها في الدعوى وما يجب على القضاة أثناء محاكماتهم وتنظيم أعمالهم، وتناول ثمانية قواعد، وقد جرى تنظيم البحث على شكلٍ موحَّدٍ، ففي كل قاعدةٍ من القواعد السابقة يتم دراسة القاعدة بذِكر ألفاظها وسبب اختيار اللفظ، ومعناها الإفرادي بذكر مصطلحاتها ومعانيها، ومعناها الإجمالي، وبيان مستند كل قاعدة وضابط من الأدلة الشرعية، ثم يدرس المواد النظاميّة المرتبطة بالقاعدة بذِكر نص المادة وشرحها، ومن ثم دراسة وجه ارتباط المادة بالقاعدة، ويُختم كل مطلب بذكر التطبيق على القاعدة والمواد القانونية في معظمها، ثم الخاتمة، والنتائج والتوصيات، والفهارس المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: نظام – الإجراءات – الجزائية – ارتباط – قاعدة – ضوابط – منظم.

(٢) ملخصات دكتوراه أصول الفقه

العنوان: أثر المقاصد الشرعية في الفروق الفقهية– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: محمد بن مفتاح الفهمي

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

فقد وفقني الله تعالى لاختيار عنوان هذه الرسالة ثم أتم عليّ نعمته بإتمامها ثم مناقشتها فلله الحمد كثيراً كما أنعم سبحانه كثيراً.

وكان عنوان رسالتي **أثرُ المقاصدِ الشرعيةِ في الفروق الفقهية (دراسةٌ تأصيلية تطبيقية)**،

وقد تلخصت مشكلة البحث في محاولة الإجابة على أسئلة من أبرزها:

ما علاقة المقاصد الشرعية بالفروق الفقهية؟ وما أثر المقاصد الشرعية العامة والخاصة والجزئية في الفروق الفقهية؟

ويحاول هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: بيانُ العلاقة بين المقاصد الشرعية والفروق الفقهية، وبيان أثر المقاصد الشرعية العامة والخاصة والجزئية في الفروق الفقهية.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمَه إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، وفهارس.

وقد اشتمل التمهيد: على التعريف بعلم المقاصد الشرعية وعلم الفروق الفقهية وبيان العلاقة بينهما، وفيه أربعة مباحث.

أما الباب الأول فاشتمل: على أثر المقاصد الشرعية العامة في الفروق الفقهية، وفيه ستة فصول: أثر المقاصد الشرعية العامة في الفروق الفقهية في العبادات، والمعاملات، وفقه الأسرة، والجنايات والحدود، والأطعمة والأيمان والنذور، والقضاء والشهادات، وقد اشتمل كل فصل على مجموعة من المباحث وفق ما تقتضيه مادتُه العلمية.

كما اشتمل الباب الثاني على أثر المقاصد الشرعية الخاصة في الفروق الفقهية، و وفيه ستة فصول: أثر المقاصد الشرعية الخاصة في الفروق الفقهية في العبادات، والمعاملات، وفقه الأسرة، والجنايات والحدود، والأطعمة والأيمان والنذور، والقضاء والشهادات، وقد اشتمل كل فصل على مجموعة من المباحث وفق ما تقتضيه مادتُه العلمية.

واشتمل الباب الثالث على أثر المقاصد الشرعية الجزئية في الفروق الفقهية وفيه ستة فصول: أثر المقاصد الشرعية الجزئية في الفروق الفقهية: في العبادات، والمعاملات، وفقه الأسرة، والجنايات والحدود، والأطعمة والأيمان والنذور، والقضاء والشهادات، وقد اشتمل كل فصل على مجموعة من المباحث وفق ما تقتضيه مادتُه العلمية.

ثم وضعت خاتمة بينت فيها أهمية المقاصد الشرعية والفروق الفقهية والعلاقة بينهما، وأهم التوصيات التي رأيت التأكيد عليها من خلال ما وقفت عليه أثناء مسيرتي البحثية.

العنوان: مختصر نهاية الأمل في علم الجدل لابن المعمار البغدادي – دراسة وتحقيقاً

الباحث: محمد بن عبد الله الطويل

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

تناول الباحث في هذه الرسالة تحقيق أحد مخطوطات تراث المذهب الحنبلي في علم الجدل، وعنوان هذا المخطوط «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» من تأليف: كمال الدين أبي عبدالله محمد بن أبي المكارم بن الحسن بن جامع، المعروف بابن المعمار البغدادي، ويَعود تاريخ هذا المخطوط إلى سنة ٦٠٥هـ.

وقد شملت هذه الرسالة –بالإضافة إلى التحقيق– الدراسات الآتية:

أولا: دراسة علم الجدل عند الحنابلة، من خلال تتبع مظاهره في تصانيفهم ومجالسهم، وذلك من خلال الاستقراء التاريخي.

ثانيًا: التَرجمة الشخصية والعلمية للمصنف ابن المعمار البغدادي، وذلك من خلال مخطوط «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل» ومصنفاته الأخرى، والمصنفات التي استمدت منه.

ثالثًا: بيان منهج المصنف في كتابه «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل»، وذلك من خلال أسلوب التصنيف والعرض، وكذلك التقسيم والتبويب، بالإضافة إلى منهجه في التعريفات، والاستدلال، وفي الاعتراضات والجوابات.

رابعًا: الدراسة التحليلية لكتاب «مختصر نهاية الأمل في علم الجدل»، وذلك من خلال مذهبية الكتاب، والمقارنة بينه وبين مصنفات علم الجدل عند الحنابلة، وكذلك استمداد الكتاب وأثره، بالإضافة إلى التقييم العلمي له.

العنوان: الفروق بين المصطلحات المشتركة عند الأصوليين وغيرهم–دراسة في المفاهيم والأثار

الباحث: عبد الله بن علي الريثي

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

هذه الرسالة مقدمة من الطالب: عبد الله بن علي هادي الريثي, لجامعة القصيم, كلية الشريعة والدراسات الإسلامية, قسم الدراسات العليا, لنيل درجة الدكتوراه, تخصص: أصول فقه, وعنوانها (الفروق بين المصطلحات المشتركة عند الأصوليين وغيرهم: دراسة في المفاهيم والآثار) .

فهي تبحث في التفريق بين مفاهيم المصطلحات التي تشترك في أكثر من علم, من خلال اتباع الطرق والوسائل المعينة التي من خلالها يمكن التفريق بين النظائر, وهي تشتمل على ما يلي:

أولاً: التمهيد للبحث بدراسة نظرية تعنى بالمقدمات الأولية لعلم المصطلحات , والفروق , وعلاقة علم الأصول بالعلوم الأخرى .

ثانياً: دراسة المصطلحات الأصولية التي يلحظ عليها الاشتراك مع العلوم الأخرى المحددة في مقدمة البحث دراسةً تطبيقية؛ ببيانها في اللغة وعند علماء الأصول أولاً, ثم بالموازنة بين ما ذكروه مع بقية العلوم؛ لإظهار الفروق, إما من خلال التعريف، أو بإحدى طرق التفريق المنصوص عليها في التمهيد, مع ذكر ما ينبني على هذه الفروق من آثار, شاملاً في ذلك كله جميع الأبواب الأصولية.

والحمد لله رب العالمين.

العنوان: أثر المقاصد الشرعية في الرخص الفقهية– دراسة تأصيلية تطبيقية

الباحث: محمد بن عثمان بن إبراهيم العريني

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

تناولت هذه الرسالة موضوع المقاصد الشرعية وما لها من أثر في ترخيصات الشارع وتخفيفاته، وتكمن الإشكالية في أن المؤلفات التي تناولت الحديث عن الرخص كانت في بيان تأصيلها وأحكامها دون النظر في بيان أثر المقاصد فيها.

فكان الهدف من هذه الرسالة بيان أثر المقاصد الشرعية والقواعد المقاصدية في الرخص الفقهية، كما تهدف الرسالة إلى بيان أثر المقاصد الشرعية في ضبط وتأصيل الرخص، وبيان أثر المقاصد في الاجتهاد في نوازل الرخص المعاصرة.

وقد قمت في هذه الدراسة ببيان أثر المقاصد الشرعية الكلية والعامة والخاصة وقواعد المقاصد في الرخص الفقهية تأصيلًا وتطبيقًا، كما قمت ببيان أثر المقاصد في الفروع الفقهية باستعراض عدد من نوازل الرخص الفقهية المعاصرة لجميع أبواب الفقه بدأ بالعبادات ثم المعاملات ثم فقه الأسرة ثم الجنايات والحدود والأقضية ثم الأطعمة والأشربة.

وجاءت خطة البحث في مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة.

فأما التمهيد فكان بالتعريف بالمقاصد والرخص وبيان أوجه العلاقة بينهما.

وأما الفصل الأول فنظرت في مقاصد الشارع الكلية برتبها الضرورية والحاجية والتحسينية مبينًا فيها معانيها وضوابطها وحكم الترخص فيها مع ذكر بعض تطبيقات الرخص عليها.

وأما الفصل الثاني فدرست فيه مقاصد الشريعة العامة وعلاقتها بالرخص مبينًا في كل مقصد تعريفًا به وعلاقته بالرخص مختتمًا كل مقصد بذكر تطبيقات الرخص فيه.

وأما الفصل الثالث فتحدثت فيه عن المقاصد الخاصة التي كان لها أثر في ترخيصات الشارع وتخفيفاته بالتعريف بها وبيان أهميتها وذكر أمثلة تطبيقية عليها.

وأما الفصل الرابع فبينت فيه أثر القواعد المقاصدية في الرخص معرفًا بكل قاعدة مع التطبيق عليها وبيان وجه الرخصة وأثر المقاصد الشرعية فيها.

وأما الفصل الخامس فتحدثت فيه عن أثر المقاصد في تأصيل الرخص الفقهية، مستعرضًا في ذلك حكم الرخصة وضوابطها وحكم القياس عليها، كما بينت في هذا الفصل حكم الحيل وحكم إناطة الرخص بالمعاصي والصور المشروعة وغير المشروعة من التلفيق وتتبع الرخص مبينًا أثر المقاصد في هذا

كله.

وأما الفصل السادس فاختتمت البحث فيه بالكلام على نوازل الرخص الفقهية جامعًا فيه عشرين نازلة من نوازل الرخص، مبينًا فيها وجه الرخصة وأثر المقاصد الشرعية فيها.

وأما الخاتمة فدونت فيها أهم النتائج والتوصيات التي تضمنتها الرسالة.

وفي الختام، أحمد ربي على التمام، وأسأله التوفيق والتسديد والإنعام.

العنوان: اختصار الاستغناء في الفرق والاستغناء لبرهان الدين إبراهيم بن عمر السوبيني– من بداية كتاب الصلح حتى نهاية المخطوط– دراسة وتحقيقاً

الباحث: أمجاد بنت صالح بن سليمان الربيعان

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله محمدصلى الله عليه وسلم،

وبعد.

فهذا بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، في قسم أصول الفقه، من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، بجامعة القصيم، عنوانه: ((اختصار الاستغناء في الفرق والاستثناء، لإبراهيم بن عمر بن إبراهيم السُّوبيني الشافعي " ت: ٨٥٨هـ")). واشتمل على مقدمة، وقسمين؛ وبيانها كالتالي:

أما المقدمة فتضمنت: الاستفتاح، ومشكلة البحث، وأهميته، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، وحدوده، والدراسات السابقة، ومنهج البحث المتبع، واجراءته، وخطته، وأهم المصادر.

وتناولت في القسم الأول: القسم الدراسي. أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بعلم الفروق بين القواعد الفقهية. وقد اشتمل على ستة مباحث: الأول: تعريف الفروق. والثاني: تعريف القواعد الفقهية. والثالث: تعريف علم الفروق بين القواعد الفقهية. والرابع: أهمية علم الفروق بين القواعد الفقهية. والخامس: فوائد علم الفروق بين القواعد الفقهية. والسادس: أهم المؤلفات في الفروق بين القواعد الفقهية.

الفصل الثاني: التعريف بالإمام البكري، وكتابه: "الاستغناء في الفرق والاستثناء". وقد تضمن مبحثان: المبحث الأول: التعريف بالإمام البكري. والثاني: التعريف بكتاب الاستغناء.

الفصل الثالث: التعريف بالإمام السوبيني، وكتابه: "اختصار الاستغناء في الفرق والاستثناء". وقد احتوى مبحثان: المبحث الأول التعريف بالإمام السوبيني. والثاني: التعريف بكتاب "اختصار الاستغناء".

الفصل الرابع: الدراسة التحليلية للكتاب، واشتمل على تسعة مباحث: المبحث الأول: منهج المؤلف العام في الكتاب. والثاني: منهج المؤلف في تناول الفروق. والثالث: منهج المؤلف في الاستثناء من القواعد والاستدراك على البكري. والرابع: الموازنة بين كتاب اختصار الاستغناء وكتاب الأصل.

والخامس: تعقبات السوبيني على البكري ودراستها والموقف منها. والسادس: الكليات الفقهية في الكتاب. والسابع: مصادر الكتاب. والثامن: مزايا الكتاب. والتاسع: مآخذ الكتاب.

وأما القسم الثاني: فقد اشتمل على النص المحقق بداية من"كتاب الصلح" حتى نهاية المخطوط.

وأخيراً: ذيلت الرسالة بفهارس علمية.

العنوان: الاستدلال باليقين عند الأصوليين

الباحث: خالد بن عبد الهادي عواض المطيري

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فهذه رسالة علمية تقدمت بها، إلى قسم أصول الفقه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الدكتوراه) في أصول الفقه بعنوان: (الاستدلال باليقين عند الأصوليين).

فإن كل من رام استعمال القواعد الأصولية، سعى جاهداً للوصول إلى علم اليقين الذي يطمئن إليه قلبه وتسكن له نفسه، حتى يتيقن من صحة الأحكام العملية التي يستنبطها من أدلتها التفصيلية، فإن المطلوب في الأصول القطع واليقين، لكي يقضي به المجتهد على كل شبهة ترد على قلبه ويدفع به كل احتمال يتردد في نفسه، فاليقين يورث طمأنينة في القلب، ويوجب مزيد إقبال على العمل بذلك الحكم الذي تيقن به، إذ لا غاية وراء اليقين، فإن اليقين يضفي على الحكم أمن الخطأ، ويقصي عنه احتمال الزلل، فمن ظفر على مطالبه باليقين بعد أن سلك فيها الطريق الصحيح الموصل إلى ما يصبو إليه، يكون قد حَصَّلَ بذلك سبباً من أسباب الرسوخ في العلم والإمامة في الدين.

وتشتمل هذه الرسالة على: مقدمة البحث، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وفهارس فنية مقربة لمادة البحث، وهي مقسمة على النحو الآتي:

مقدمة البحث: ذكرت فيها الاستفتاح، والإعلان عن الموضوع، وبيان مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، والإجراءات المتبعة في معالجة موضوع البحث، وخطة البحث، والشكر والتقدير.

التمهيد: في شرح مفردات عنوان البحث، وفيه ثلاثة مباحث.

الباب الأول: حقيقة اليقين ومداركه وخصائصه ومراتبه، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثاني: الاستدلال باليقين في الحكم الشرعي والأدلة الشرعية، وفيه ثلاثة فصول.

الباب الثالث: الاستدلال باليقين في دلالات الألفاظ والاجتهاد والتقليد والتعارض والترجيح، وفيه فصلان.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث والتوصيات.

الفهارس العامة: وضعت فيها الفهارس المقربة لمادة البحث.

فقد استهللت هذه الرسالة ببيان معنى الاستدلال، الذي وقع في تعريفه الاصطلاحي خلاف بين العلماء المعتبرين والأئمة الخائضين، مما أدى إلى تعقيد فهم مدلوله الاصطلاحي، وفي هذا الصدد سعيت جاهدًا لفك هذا التعقيد، حتى استقر بي البحث والتحليل لما عرضته من تعريفات على اختيار تعريف له، ثم قمت بحصر الأدلة التي غالبًا ما يستدل بها الأصوليون على إثبات المسائل الأصولية في اثني عشر دليلًا، وضربت مثالًا لكل دليل على ما يُستدل به في إثبات المسائل الأصولية، مع إقراري بوجود أدلة سواها ولكني لم أقف عليها، حتى انتهيت إلى الاستدلال باليقين عند الأصوليين، ثم كشفت الغطاء عن مصطلح اليقين، الذي يُعدُّ لُبَّ هذا البحث، ومحوره الرئيس الذي يدور حوله، من خلال نظرة ازدواجية من الناحية اللغوية والناحية الاصطلاحية، للإلمام بمعناه الشامل والعمل بمقتضاه، ومصطلح اليقين له علاقة وثيقة وصلة تربطه بعدد من المصطلحات، فرّقت بينها ووضحت الفروق التي تفصل بينها، ومن ثم وضحت مدارك اليقين المحكمة التي وضعها العلماء لاقتناص اليقين عن طريق هذه المسالك، لكي يصح الاستدلال به، ويظهر جليًّا وفي القسم التطبيقي من البحث تجلى الهدف الذي يسعى إليه كل من استدل باليقين، حيث احتوى القسم التطبيقي على تسع وثمانين مسألة تطبيقية جرى دراستها على وفق المنهج المقر، اتضح فيها التطبيق العملي لما تقرر في القسم التأصيلي من البحث، وبعد ذلك قيدت بعض التوصيات التي أرى أنها جديرة بالبحث والدراسة.

والحمد لله رب العالمين أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

العنوان: الفروق في مقاصد الشريعة– دراسة وصفية تحليلية

الباحث: عاصم بن محمد بن عبد الله الخضيري

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

يهدِف البحث في المقام الأول إلى إنالة المقاصد حظّها من الاعتراف، كعلم تنمو نحوه الأسئلة، ويحتاج للتجلية, وبالأخصّ وقد علقت حول العلم مثاراتٌ وعوائق مفهوميّة, واشتباكاتٌ دلالية, ومن أجل ذلك سعى البحث أوّلا الى هيكلة مطالبه كإشكالات, ثمّ وَصْل عُرى التشابه, ثم إبانة التفاريق, كمراحل تسلسليّة لإتمام أي بناء معرفي.

وقد عَمَد البحث إلى تتبّع خُطى المسائل المنتسبة للمقاصد ، سواءً كانت مصطلحات أو مسائل أو قواعد، وضمّها في ديوانٍ واحد، ثم المؤاخاة بين نظائرها، كخطوة رئيسة للعمل التفريقي, مسبوقاً ذلك بترتيبٍ منطقي يشرعُ ببيان المادة المدروسة من جهة مفهومها اللغوي, وطورها الاصطلاحي, ويكشفُ حظّ المقاربة بين الاثنين, ثمّ يفترض بعد ذلك مناطق للشبه وأخرى للافتراق, ثمّ يعزل ما يحتاج لذلك, ويصلُ ما كان حظّه الوصل؛ لإبانة منطلقات الإدخال, والتفريق عند العلماء, وتحليل الأدوات التي تفاوتت وتباينت منها الأنظار.

وقد تألّفت الأطروحة من مقدّمة وتمهيد وثلاثة أبوابٍ, وخاتمة.

فأمّا التمهيد فقد كان مدخلاً للتعريف بعنوان البحث, من مفهوم الفروق, ومفهوم مقاصد الشريعة, ودراسة تأريخ الفروق المقاصديّة.

وأمّا الباب الأول فأبنتُ فيه الفروق التي كان لها مع المقاصد صلةً فنيّة أو استدلاليّة, فأقمت التفريق بينها, وسمّيتها بالفروق المقاصديّة المتعلّقة بالعلوم والأدلّة ذوات الصّلة.

وأمّا الباب الثاني, فقد تقسّم إلى فصلين, أحدهما متعلّق بالمصطلحات وهو أكثرُ المداخل التصاقاً بمادّة المقاصد كوجودٍ تأريخي, ففرّقتُ بين المقاصد كمصطلح, وبين ذوات العلاقة من المصطلحات, والفصل الثاني, نظَر إلى المسائل التي انتسبت إلى المقاصد, فأقام تفريقه بينها, وهذا الفصل هو أهمّها؛ لأنّه عمدة المتن المقاصدي, وهو مجْرى الوفاق والافتراق.

ثمّ الباب الثالث والأخير في القواعد المقاصدية, وقد تخصّص بالمسائل التي تشكّل نظراً كليّا تُبنى عليه المواد والفروع, وقد فرّعتُه لفصلين, الأوّل يتعلّق بالمسائل الكاشفة عن المقاصد, والثاني عن المسائل التي فيها سحنةٌ قواعديّة.

وأما الخاتمة فدوّنت بها أهم النتائج والتوصيات التي تضمّنتها الرسالة.

وفي الختـام، أحمـدُ الله جـلّ جلالـه علـى التوفيـق, بمـا جـرى مـن التوفيـق والتفريـق, وأسـأله حسن الأثر, وسداد النظر, وصلاح الأمر.

العنوان: الفروق الأصولية عند ابن حزم- دراسة استقرائية تحليلية

الباحثة: فاطمة بنت فضي بن محمد المخلفي

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد..

لِمَا كان لعلم الفروق الأصولية من أهمية عظيمة، وفائدة جليلة، من تمكين المجتهد من التمييز بين المسائل المتشابهة صورة، المختلفة حكماً، وعصمته من وقوع اللبس فيها.

ولِمَا يتميز به ابن حزم -رحمه الله- من منهج خاص في الاجتهاد والاستدلال، جاءت هذه الدراسة للكشف عن الفروق الأصولية عنده، ومدى عنايته واهتمامه بها، وللوقوف على منهجه في إيرادها، وبيان مدى موافقته للأصوليين ومخالفته لهم فيما ورد عنه من فروق، وما يترتب عليها من آثار أصولية وفقهية.

فانتظمت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وسبعة فصول، وخاتمة.

فالمقدمة فيها بيان مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهجه، والإجراءات المتبعة في كتابته، وخطة البحث.

وقد اشتمل التمهيد على مبحثين:

المبحث الأول في ترجمة موجزة لابن حزم -رحمه الله-، وفيها بيان اسمه، ومولده، ووفاته، وحياته العلمية، وأهم مؤلفاته.

والمبحث الثاني في التعريف بعلم الفروق الأصولية، وبيان أهميته، ونشأته، وأهم المؤلفات فيه.

وأما فصول البحث فكان الفصل الأول في بيان منهج ابن حزم -رحمه الله- في الفروق الأصولية.

وأما الفصول الأخرى فهي في الفروق الأصولية التي ذكرها ابن حزم -رحمه الله- مرتبة حسب أبواب الأصول، كما يلي:

الفصل الثاني: الفروق الأصولية في المقدمات.

الفصل الثالث: الفروق الأصولية في المبادئ اللغوية.

الفصل الرابع: الفروق الأصولية في الأحكام الشرعية.

الفصل الخامس: الفروق الأصولية في الأدلة الشرعية.

الفصل السادس: الفروق الأصولية المتعلقة بدلالات الألفاظ.

الفصل السابع: الفروق الأصولية المتعلقة بالاجتهاد والتقليد والفتوى والتعارض والترجيح.

ثم خاتمة البحث، وقد اشتملت على أهم نتائج البحث، والتوصيات.

وخلصت الدراسة إلى تميز ابن حزم -رحمه الله- وتفرده في الاجتهاد، وظهر ذلك في الفروق الأصولية التي انفرد بها، والفروق التي خالف فيها الأصوليين.

وقد بلغت الفروق الواردة في البحث ١١٢ فرقاً، وفيها تنوع منهجه ومصطلحاته في بيان الفرق، وهذا يدل على عناية ابن حزم -رحمه الله- بهذا العلم.

هذا والحمد لله رب العالمين.

العنوان: توظيف القواعد الشرعية في الرد على المخالفين عند الإمام الشاطبي– دراسة استقرائية تحليلية

الباحث: عبد الملك بن عبد الله بن سليمان البازعي

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

إن علم أصول الفقه من أشرف العلوم الشرعية وأهمها، إذ بقواعده تُستنبط الأحكام الشرعية، التي بها صلاح المكلفين معاشًا ومعادًا، وبضبطه والعمل به تستقر الأحكام الشرعية على أسسٍ وبراهينَ واضحة، وبالقواعدِ الشرعية يسلمُ المجتهدُ من التخبطِ في الاستنباط، واللبس والحيرة، ويُردُّ بها على أرباب الشبهات والشهوات، والمخالفين على وجه العموم، ولذلك كانت القواعد الشرعية هي أُسُ الأصول وعمدتها، وعليه تقوم هذه الدراسة على استقراء وجمع للقواعد الشرعية عند الإمام الشاطبي التي وظّفها في الرد على المخالفين له من خلال كتبه وما نُقل عنه، ودراسة هذه القواعد دراسة تحليلية، مع بيان منهجه في الرد والتوظيف، ونقد آراء المخالفين واستدلالاتهم، مع بيان أصول التقعيد عند الإمام الشاطبي، ومجالات توظيف القواعد الشرعية عنده.

العنوان: ترك العمل بالحديث– دراسة أصولية فقهية

الباحثة: بيداء بنت عبدالله بن سالم القويعي

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

حديث النبي صلى الله عليه وسلم ثاني الأصلين، و شقيق القرآن ومثله في الحجية والاعتبار، ولذا كان من أهم القواعد العقدية الكبرى التي لا تثبت قدم الإسلام إلا بها، حجية الحديث النبوي، والاحتكام إليه، إلا إنه قد ثبت عن علماء الأمة تنازع في أحاديث ظاهرها الصحة، فوجد من يتركها، ويتوقف عن العمل بها, وفي هذا البحث بيان لحقيقة ترك العمل بالحديث, والفرق بينه وبين مصطلحات ذات صلة فيه, وتاريخ الترك, وأقسامه,وأسبابه, باعتبار المخالفة, وباعتبارموضوعه, وباعتبار نقله, وباعتبار الدلالة, وهو يبحث كذلك عن مشروعية الترك, وضوابطه, ثم موقف المدارس الحديثة من العمل بالحديث مع بيان شبهاتهم, وسمات مدارسهم.

العنوان: التقعيد الأصولي والفقهي لقضايا الأعيان– دراسة استقرائية تطبيقية

الباحثة: أسماء بنت أحمد بن صالح الغضية

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. أما بعد

فهذا ملخص لهذه الرسالة العلمية على النحو التالي :

عنوان الرسالة : التقعيد الأصولي والفقهي لقضايا الأعيان (دراسة استقرائية تطبيقية) .

المرحلة : دكتوراه .

اسم الباحثة : أسماء بنت أحمد بن صالح الغضية.

اسم المشرف : د . عبدالعزيز بن عبدالله بن علي النملة ، الأستاذ المشارك بالقسم .

كانت خطة البحث كالتالي :

المقدمة وفيها : مشكلة البحث ، وأهمية الموضوع ، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، وحدود البحث ، والدراسات السابقة ، ومنهج البحث ، إجراءاته ، وخطته

التمهيد : قضايا الأعيان ، نشأتها ، وصلتها بالعلوم الشرعية ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : نشأة قضايا الأعيان .

المبحث الثاني : صلة قضايا الأعيان بالعلوم الشرعية .

المبحث الثالث : تصرفات النبي صلى الله عليه وسلم في تشريع قضايا الأعيان .

الباب الأول : حقيقة قضايا الأعيان ، وتقسيماتها ، ومشروعيتها ، وضوابط معرفتها ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : حقيقة قضايا الأعيان ، وتقسيماتها .

الفصل الثاني : مشروعية قضايا الأعيان ، وضوابط معرفتها .

الباب الثاني : علاقة قضايا الأعيان بمباحث أصول الفقه ، وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : علاقة قضايا الأعيان بمباحث الحكم الشرعي .

الفصل الثاني : علاقة قضايا الأعيان بمباحث الأدلة .

الفصل الثالث : علاقة قضايا الأعيان بدلالات الألفاظ .

الفصل الرابع : علاقة قضايا بالاجتهاد ، والفتيا ، والتعارض والترجيح .

الباب الثالث : علاقة قضايا الأعيان بالمقاصد الشرعية ، والقواعد ، والفروق الفقهية ، وفيه أربعة فصول :

الفصل الأول : علاقة قضايا الأعيان بالمقاصد الشرعية.

الفصل الثاني : علاقة قضايا الأعيان بالقواعد الفقهية .

الفصل الثالث : علاقة قضايا الأعيان بالفروق الفقهية.

الفصل الرابع : أثر قضايا الأعيان في الخلاف الفقهي .

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات .

الفهارس .

العنوان: تحرير محل النزاع في إعمال القواعد الفقهية

الباحثة: منيرة بنت عبد الله بن محمد العشرة

البرنامج: دكتوراه أصول الفقه

الملخص

جاءت هذه الرسالة في ثلاثة أبواب: أولها نظري، والآخران اشتملا على الجانب التطبيقي، وقد احتوى الباب الأول على:

الجانب النظري لتحرير محل النزاع في إعمال القواعد الفقهية، وقد سِرتُ في هذا الباب على المنهج الاستقرائي التحليلي، حيث لم أجد مادة علمية، وأقوال صريحة لعلمائنا السابقين فيما يتعلق بهذا الجانب، فتتبعت أقوالهم في مواضع الخلاف من أجل التوصل إلى الجانب النظري لتحرير محل النزاع عندهم.

وقد أتى الباب الأول كالآتي:

الفصل الأول: بيان المراد بتحرير محل النزاع في إعمال القواعد الفقهية.

وقصدت به: دراسة القاعدة الفقهيّة، فيما يتعلق بالجانب العملي والتطبيقي لها؛ من أجل الوقوف على عمل الفقهاء بالقاعدة، هل عملوا بها في كل شيء؟ أو في جانب دون جانب؟ وفي باب فقهي دون آخر؟

أما المراد بتحرير محل النزاع في القواعد الفقهية كمعنى إجمالي: فإني توصلت إلى أنه: دراسة القاعدة الفقهيّة من خلال إخراج ما ليس له صلة بموضع النِّزاع، سواء كان مجمعًا عليه بين العلماء، أو خارجًا عن موضوع القاعدة، والبقاء على محلّ النِّزاع، بحيث يتم به الوقوف على موضع الخلاف بين العلماء من القاعدة، في أصلها أو في بعض متفرعاتها، وكذلك في لفظها أو في معناها، في قطْعيتها أو ظنيتها.

الفصل الثاني: بيان مناهج الأصوليين والفقهاء في تحرير محل النزاع.

من خلال المقارنة بين المنهجين توصلت إلى أنه لا يوجد اختلاف كبير بين المنهجين، فهما متفقان في عناصر تحرير النزاع، ولكن يختلفان من ناحية تقديم أو تأخير عنصر على عنصر آخر.

الفصل الثالث: مسالك تحرير محل النزاع في القواعد الفقهية.

وتمثلت هذه المسالك بـ:

مسلك تحقيق الإجماع والنِّزاع في أصل القاعدة.

مسلك تحقيق النِّزاع في القواعد المتفرعة من غيرها.

مسلك تحقيق المناط في إعمال القاعدة الفقهيّة.

وأوردت على كل مسلك أمثلة من القواعد الفقهية التي اشتمل عليها البحث.

الفصل الرابع: أثر تحرير محل النزاع على القواعد الفقهية.

تمثَّل أثر تحرير محل النزاع من خلال:

صحة الاستدلال.

ضبط مجال الإعمال للقاعدة.

حصر محلّ النِّزاع في القاعدة.

وأوردت على كل أثر أمثلة من القواعد الفقهية التي اشتمل عليها البحث.

أما الباب الثاني، فقد أتى عبارة عن دراسة تطبيقية عملية في تحرير محل النزاع في إعمال القواعد الفقهية الخمس الكبرى، وما يندرج تحتها من قواعد، فقد اشتمل على خمسة فصول:

الفصل الأول: قاعدة: (الأمور بمقاصدها)، وما يندرج تحتها، وفيه سبعة مباحث.

الفصل الثاني: قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك)، وما يندرج تحتها، وفيه ثمانية مباحث.

الفصل الثالث: قاعدة: (المشقة تجلب التيسير)، وما يندرج تحتها، وفيه ستة مباحث.

الفصل الرابع: قاعدة: (لا ضرر ولا ضرار)، وما يندرج تحتها، وفيه خمسة مباحث.

الفصل الخامس: قاعدة: (العادة محكمة)، وما يندرج تحتها، وفيه خمسة مباحث.

أما الباب الثالث، فقد أتى لدراسة تحرير محل النزاع في إعمال القواعد الكلية والصغرى، وقد اشتمل على فصلين:

الفصل الأول: تحرير محل النزاع في القواعد الفقهية الكلية، وفيه ثلاثة مباحث.

الفصل الثاني: تحرير محل النزاع في القواعد الفقهية الصغرى، وفيه تسعة عشر مبحثًا.

ولما كُنتُ في هذه الرسالة أول من خصَّصَ رسالة علمية في تحرير محل النزاع في إعمال القواعد الفقهية، كان لِزامًا عليَّ أن أتجشَّم عناء الكتابة فيه، حيث افتقر عنوان الرسالة لمادة علمية صريحة في كُتب العلماء، حيث إن المتوفر إنما هو إشارات بسيطة، فكان لِزامًا أن أتتبع أقوال العلماء في الفروع الفقهية الكثيرة والمبثوثة في كتب القواعد الفقهية، وكتب فقه المذاهب، من أجلِ التوصُّل إلى قول مذهب من المذاهب في إعمال القاعدة، أوْ لا؟.

وهذا كان من أصعب المراحل في البحث، حيث إن الفروع الفقهية وتطبيقات القواعد لا يمكن

حصرُها، ولكن أعان الله وسدَّد.

أما ما يتعلق بمنهجي في دراسة القواعد فإني أبتدئ ببيان صِيغ القاعدة، ثم أبيّن المعنى الإجمالي للقاعدة، ومن بعده أبدأ بتحرير النزاع، فأذكر مثالًا على القاعدة، ثم أوضِّح جوانب الاتفاق، ومواضع الخلاف، وأنُصُّ عليه.

ثم أُتبِعهُ بذِكرِ أقوال العلماء وأدلتهم في محل النزاع، وأختم دراسة القاعدة بالراجح من الأقوال.

وقد قُمتُ بالترجيح بين الأقوال على عدة أمور: إما بسبب قوة أدلة القول، وإما بسبب إجابته على الاعتراضات التي توجهُ إليه، وإما بسبب خلوِّهِ من الاعتراضات، وإما بسبب موافقته لمقاصد الشريعة، وضعفِ أدلة القول الآخر.

وقد أُورِد أحيانًا الضوابط والشروط التي اعتمدها العلماء لإعمال القاعدة الفقهية.

وقد أذكُر فوائد، وتنبيهات، وملحوظات متعلقة ببعض القواعد، كأن أُبيِّن الفرق بين القاعدة وقاعدة أخرى، حتى لا يختلط الأمر على القارئ، وغيرها.

ثم ختمت الرسالة بخاتمة أتت مُتضمِّنة لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وأعقبتها بالتوصيات، والفهارس.

أسأل الله أن يتقبلها ويجعلها من الأعمال الصالحة التي أتقرَّب بها إليه، وأن ينفع بها المسلمين، كما أساله سبحانه أن تكون هذه الرسالة خِدمة، وإضافة مفيدة لعلم القواعد الفقهية، والمكتبة الإسلامية.